# مجلة الصحافة

العدد (15) | السنة الرابعة | خريف 2019

## الصحافة ورهاب الأجانب.. سردية الصوت الأعلى

معهد
الجزيرة للإعلام

# إصدار جديد
# لمعهد الجزيرة للإعلام

# محتويات العدد


4 إعلام ضد رهاب الآخر.. هل هو صعب المنال؟
محمد شما

10 عندما يتماهى الإعلام مع خطاب اليمين المتطرف ضد المهاجرين
أيمن الزبير

14 «صحافة اللاجئين».. خطى بطيئة في دول اللجوء
أحمد حاج حمدو

20 صحفيون عرب في وسائل إعلام أوروبية... التأثير في السرديّة
بشير عمرون

24 سياسة تويتر في حظر التغريدات.. ازدواجية معايير؟
مجد يوسف

32 البيانات لرصد الخطاب المناهض للاجئين... تجربة«سراج» و«إنفو تايمز»
مجلة الصحافة

38 حبل الكذب القصير في الإعلام
أحمد أبو حمد

46 الأردن.. حجب المعلومات يعزز الإشاعات
عمار الشقيري

52 الصحافة التكاملية.. جسور لا خنادق
عثمان كباشي

60 لماذا يجب أن يشارك الصحفيون العرب في مؤتمرات عالمية؟
حنان خندقجي

64 مختبرات الجزيرة.. كيف تستخدم البيانات لإنتاج قصص صحفية؟
كتبه: محمد حداد، بمساهمة من يسيد صديقي وأويس زهير

72 لبنان.. الحرية ملاذ غير آمن
جاد شحرور

76 العربية في الإعلام.. هل سقط الصحفيون في فخ «الأعرابي»؟
أيوب الريمي

82 اللاجئون السوريون يتعلمون الصحافة ليحكوا قصصهم
(تُرجم هذا المقال بالتعاون مع نيمان ريبورتس- جامعة هارفارد) ماغي كويك

# كتّاب المجلة

### محمد شما

صحفي أردني ومدير مكتب منظمة صحافيون من أجل حقوق الإنسان الكندية في عمّان، ومراسل منظمة مراسلون بلا حدود في الأردن.

### أيمن الزبير

مراسل الجزيرة في مدريد منذ 2007، و يحمل درجة الماجستير في الصحافة من جامعة كمبلتنسي في مدريد.

### أحمد حاج حمدو

صحفي استقصائي سوري، خريج كلية الإعلام بجامعة دمشق. حصل على جائزة أفضل تحقيق استقصائي عربي لعام 2014 – مسابقة شبكة «أريج».

### بشير عمرون

صحفي جزائري مقيم في ألمانيا، يعمل صحفيا مستقلا في التلفزيون والصحافة المكتوبة،حاصل على ماجستير في دراسات العالم الإسلامي والفلسفة واللسانيات.

### مجد يوسف

صحفية ومحررة في قسم التواصل الاجتماعي في BBC News. عملت سابقا في BBC عربي والجزيرة الإنجليزية.

### أحمد أبو حمد

صحفي مستقل مقيم في السويد، عمل في تغطية الشؤون البرلمانية وقضايا اللجوء والهجرة.

### عمار الشقيري

صحفيٌّ مختصٌّ بالشأن الثقافي. أصدر مجموعتان قصصيتان، وكتب مقالات في أكثر من مجلة وصحيفة عربية وأجنبية.

### عثمان كباشي

مشرف في غرفة الأخبار بموقع الجزيرة نت. مدرب صحافة الإنترنت، والتحرير الصحفي في معهد الجزيرة للإعلام.

### حنان خندقجي

صحفية استقصائية أردنية أنتجت عددا من القصص الاستقصائية وحصلت بفضلها على عدد من الجوائز العربية والعالمية المتعلقة بالصحافة الاستقصائية ومكافحة الفساد.

### محمد الحداد

صحفي ومحاضر مختص بصحافة البيانات، وهو مسؤول عن وحدة المحتوى التفاعلي في الجزيرة الإنجليزية (AjLabs).

### جاد شحرور

صحفي لبناني، والمسؤول الإعلامي لمؤسسة سمير قصير. كتاباته متخصصة في الحريات الإعلامية والثقافية في العالم العربي.

### أيوب الريمي

صحفي مغربي ومقدم أخبار في لندن. عمل في عدد من المنابر الإعلامية المغربية والدولية. باحث في التواصل السياسي.

### ماغي كويك

مديرة البرامج في مشروع «طائرات الورق» لصحافة المواطن وتعاونت مع عدة وسائل إعلام أميركية.

# صوت اليمين أعلى من الحقيقة

صعدت أصوات معاداة الآخر في وسائل إعلام غربية، فصعدت تيارات اليمين السياسي في أوروبا للسلطة. صوتُ تبنى سردية صوّرت اللاجئين كـ«غزو» قادم، سيعيد «أوروبا النهضة» إلى «عصورها المظلمة»، ليلجأ «الرجل الأبيض» ليمينه «المُخلّص».

وسائل الإعلام تلك، سلّطت كل أدواتها لتشكيل صورة قاتمة للآخر، اللاجئ والمهاجر وحتى المواطن من أصول مهاجرة، وحصر وجوده في المجتمع الأوروبي في إطار «الخطر المحدق» الذي يهدد اقتصاد وأمن وثقافة تلك المجتمعات؛ عبر انتهاج أساليب غير مهنية، وبالضرورة غير موضوعية، تُضخّم سلبيات الهجرة وتتغافل عن إيجابياتها. ممارسات إعلامية خلقت حالة من رهاب الأجانب (الإكزينوفوبيا)، بين فئات في المجتمعات المحلية، وأفضت إلى وضع أكثر التيارات السياسية عداءً للمهاجرين، في السلطة.

الإعلام العربي، أو بعضه، ليس بريئا كذلك، إذ انتقلت هذه العدوى إلى عدد من وسائل الإعلام في الدول العربية التي توافد إليها مهاجرون ولاجئون في السنوات الماضية، وسعت إلى إعادة إنتاج ذات السردية غير المهنية في سعيها لتنميط المهاجر واللاجئ سلبيا.

في هذا العدد من مجلة الصحافة، نفتح ملف الإعلام والأجانب سواء أكانوا مهاجرين أم لاجئين، ونختبر أبرز السرديات التي تمارسها وسائل الإعلام ضدهم، وننظر في مسبباتها، وكذلك نسلّط الضوء على جزء من التجارب التي سعت لخلق سردية بديلة.

# مجلة الصحافة

**العدد (15) I السنة الرابعة I خريف 2019**
مجلة فصلية تصدر عن
معهد الجزيرة للإعلام
شبكة الجزيرة الإعلامية

**المشرف العام**
منير الدائمي

**رئيس التحرير**
منتصر مرعي

**هيئة التحرير**
ملاك خليل
محمد خمايسة

**مراجعة لغوية**
الفضيل بن السعيد

**تصميم**
إدارة الإبداع في شبكة الجزيرة الإعلامية

**صورة الغلاف**
رجل يمشي قُرب لوحة إعلانية مناهضة للهجرة وضعتها الحكومة المجرية في شوارع بودابست.
تصوير: داركو فوينوفيتش – أسوشيتد برس AP

**مجلة الصحافة**
Aljazeera Journalism Review

**موقع الإنترنت:**
/http://institute.aljazeera.net/ar/ajr

**تويتر:**
@AJR_Arabic

**فيسبوك:**
www.facebook.com/
aljazeerajournalismreview

**بريد المجلة الإلكتروني:**
ajreditor@aljazeera.net

# إعلام ضد رهاب الآخر.. هل هو صعب المنال؟

محمد شما

تستعرض هذه المادة تمثّلات صورة اللاجئين والمهاجرين في وسائل إعلام عربية، وتحديداً في وسائل إعلام أردنية ولبنانية، وأثر المعالجات الصحفية غير الموضوعية على مواقف العامة تجاه اللاجئين والمهاجرين.

لاجئ سوري يحمل جهاز تلفاز في مخيم الزعتري للاجئين السوريين في مدينة المفرق الأردنية. (تصوير: محمد حامد - رويترز)

**" أعيدوا اللاجئين إلى ديارهم"..**

**"بلادهم أصبحت آمنة"..**

**"هل تؤيد عدم بيع السوريين من محالنا التجارية للتضييق عليهم؟".**

هذا غيض من فيض محتوى يُنشر في وسائل إعلام عربية، غيرُ منضبط، لا يراعي المعايير الأخلاقية، يُنشر دون مسؤولية، ويضرب بعرض الحائط أخلاقيات العمل الصحفي، وأهمها الحرص على عدم إلحاق الضرر.

نستعرض في هذه المادة صورة الآخر وكيف ترسمها بعض وسائل الإعلام العربية. والمقصود بالآخر هو اللاجئ، معتمدين على تعريفه (1) بالمادة الأولى من اتفاقية المفوضية السامية لشؤون اللاجئين للعام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين، فاللاجئ هو "الشخص الذي يوجد خارج بلد جنسيته أو بلد إقامته المعتادة، بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد".

فكيف تتعامل وسائل إعلام في الأردن ولبنان (2) مع شؤون اللاجئين، وهما الدولتان العربيتان الأكثر استقبالا للاجئين السوريين منذ اندلاع الحرب هناك قبل ثماني سنوات؟

نلحظ في مواد صحفية منشورة رصدناها، انعكاسًا لتيارات باتت تُجاهر بالكراهية ضد اللاجئين، بعدما أصبحت منصات الإعلام "منبرًا حرًا" للترويج لأفكار إقصائية تنبذ الآخر وتجرده من إنسانيته تحت مسمى حرية التعبير.

خطاب الكراهية موجود في كل المجتمعات، ونجده بوضوح في خطابات مسؤولي ومريدي التيارات المحافظة، الذين يرون في وجود اللاجئ بينهم عبئا اقتصاديا "يزاحم" أبناء بلدهم في العمل والسكن والخدمات، والسبب في التغير الديمغرافي والثقافي، فضلا عن ربط وجودهم بارتفاع نسب الجرائم والهجمات المسلحة، دون أدنى مراعاة للضرر المحتمل إلحاقه بتلك الفئة الهشة التي تهاجَم جزافا بمعول التعميم. كما أن مواقع التواصل الاجتماعي أمّنت هي الأخرى منبرا جديدا للأصوات المتطرفة لتعبر عن مواقفها المعادية للآخر، كتغريدات وزير خارجية لبنان جبران باسيل دائم التعليق على خطر وجود اللاجئين (3) الفلسطينيين والسوريين في لبنان، أو رئيس الديوان الملكي الأردني الأسبق "رياض أبو كركي" الذي دعا ذات يوم على صفحته في فيسبوك إلى "رمي اللاجئين السوريين خارج الحدود" (4). وإضافة إلى لذلك فإن وسائل الإعلام تقرر أيضا تداول تلك الخطابات، وتفرد لها المساحة لتعيد تدوير الكراهية بطرق أخرى.

لبنانيون يتظاهرون في العاصمة بيروت ضد قوانين حظر تجول اللاجئين السوريين ليلا، والتي فرضتها عدد من البلديات في لبنان. (تصوير: محمد ازاكير - رويترز)



## لماذا اللاجئ هو السبب؟

يزاحم اللاجئ المواطن في سوق العمل، كما يذكر تقرير في جريدة "الرأي" الأردنية، باعتباره المتسبب الرئيسي في أزمة الاقتصاد ببلد يعاني الأزمة منذ سنوات خلت، وقبل الحرب في سوريا. هذا حكم نقرؤه في محتوى كثير من التغطيات، لكن أيًا منها لا يعطينا المؤشرات، وجلها تحاول تصوير تلك الأزمات الاقتصادية في الأردن ولبنان على أنها بدأت فقط مع بداية الحرب في سوريا.

"أصحاب المنشآت العاملة في منطقة الزعتري (التي تضم مخيمات اللجوء السوري الأولى هناك) أصبحوا يفضلون العامل السوري لأنه يرضى بأجر أقل من المواطن العاطل عن العمل، مما يؤشر على زيادة في نسب البطالة بين صفوف الأردنيين وسيطرة على سوق العمل بالنسبة للاجئين". انتهى الاقتباس من خبر حمل عنوانا تحريضيا "اللاجئون في الزعتري ينافسون أهاليها على الخدمات وفرص العمل" (5) وأطلق أحكامًا دون الاستناد إلى أي دليل.

وتبقى تغطية الجرائم هي الأكثر صخبًا لدى القراء، خاصة أنها تتعامل مع نسب ومؤشرات يصعب فهمها على القارئ، لكن بالضرورة سيكون متأثرًا باستنتاجات المحلل الصحفي الذي يُفترض أن يكون مؤتمنا على نقل ما وراء الأرقام بموضوعية.

في العام 2014 نشرت صحيفة "النهار" اللبنانية تقريراً (6) عن ارتفاع معدل الجرائم في لبنان، ينسب لما أسماها "مؤشرات وتحليلات" تشير إلى أن الوجود السوري "الكثيف" على الأراضي اللبنانية، هو أحد الأسباب التي أوصلت ارتفاع الجريمة إلى هذه النسب، ليخلص القارئ إلى فكرة أن "السوريين زادوا من نسبة الجرائم في لبنان" دون أي ربط واضح ومنطقي يبرر ادعاءات التقرير.

والجريمة الكاملة الأركان وبكل معلوماتها ستكون متوفرة في التغطيات التلفزيونية، حيث تفرد مساحة لهوية الجاني وجنسيته بصورة لا تقل خطورة عن الجرم نفسه، فالتحريض على الكراهية سيشمل كل

## تعميم الخطأ جريمة

اتهام اللاجئين دائما باعتبارهم المتسبب الرئيسي لمشاكل المجتمع، وتعميم الأخطاء، واستمرارية النشر حول ذات الموضوع، كل ذلك يشكل انتهاكا بارزا بحق اللاجئين، من يحمل ذات الجنسية. في تقرير تلفزيوني على قناة "أو.تي.في" (OTV) اللبنانية، تحدثت معدة ومقدمة التقرير (7) عن جريمة قتل ارتكبها "لبناني سوري" بحق "لبناني أرمني". وهنا يُطرح سؤال حول الغاية من ذكر الجنسية؟ وما القيمة الصحفية التي أضافها التقرير بذكره لجنسية المجرم؟

جريدة "الرأي" الرسمية الأردنية نشرت في تقرير (8) لها عن أزمة الضغط السكاني في مدينة المفرق التي يقع بداخلها مخيم الزعتري، أن التعداد السكاني للسوريين أثر على البنية التحتية للمنطقة، وأن اللاجئين ينافسون المواطنين في فرص العمل. هذا هو الاستنتاج الذي خرج به التقرير بعدما اكتفى بتصريح رسمي ينطوي على تعميم وشهادات بعض المواطنين، دون عرض أي رأي لخبراء أو التواصل مع المنظمات الداعمة لتبيان مكان وسبب القصور إن وجد. بل على العكس، ذهبت الصحيفة لتضع عنوانا فيه تعميم يتهم السوريين بأنهم سبب أزمات المدينة.

## هل هناك قيمة لجنسية المجرم؟

تكتسب جنسية المجرم في جريمة ما، قيمة إخبارية لدى بعض وسائل الإعلام، ويتم ذكرها مباشرة في عناوين الأخبار، كمادة صحفية دسمة جاذبة للقراء. فعلى سبيل المثال، نشر الموقع الإلكتروني التابع لقناة "رؤيا" الأردنية خبرا ويسهم في تعميم الكراهية والتحريض ضدهم بشكل يؤثر على السلم المجتمعي للبلد المستضيف، ويخالف المعايير الأساسية للصحافة الموضوعية المهنية.

الخبير في حقوق الإنسان فادي القاضي يوضح في مدونته (9) الخاصة بسلوك الصحفيين في مجال مراعاة وإدماج معايير حقوق الإنسان في العمل الصحفي، أن "الصحفيين يسعون إلى عدم إلحاق الضرر بأشخاص تم انتهاك حقوقهم سلفًا، من خلال عدم إظهارهم بأي حال من الأحوال، وعدم اعتبارهم مجرد أطراف في نزاعات أو خلافات، أو تقديمهم في سياق مجحف بقصد النيل منهم". هذا التناول الذي يركز في كل فرصة على وصم اللاجئين بكونهم عبئا أدى إلى أزمات اقتصادية وأمنية واجتماعية وغيرها، يجعل حالة الرهاب من الأجانب (اللاجئين في هذه الحالة) نتيجة حتمية.

حمل العنوان التالي "لاجئ سوري يقتل زوجته بوحشية ويدفنها داخل مغارة بالمفرق" (10)، لتصبح جنسية مرتكب الجريمة هي الخبر. وفي مثال أوضح، نرصد أن جنسيات القاتل والمقتول هي الحدث، وفي العنوان الأبرز في موقع شبكة "رؤية" الإخبارية: "سوري يقتل زميله السوداني و5 جرائم قتل في يومين" (11).

تتفاوت التغطيات الصحفية للجرائم المرتكبة من قبل اللاجئين مقابل المواطنين، لكن قد تتخذ أخبار اللاجئين "جاذبية" تعتقدها بعض وسائل الإعلام، أو ما يُطلق عليه ضمن المقاربة التجارية للإعلام تسمية "خبر بيّاع"، لتغذي تلك الأخبار كراهية من يرون أن وجود اللاجئين يشكل خطرا على مجتمعهم. كما أن التركيز على أخبار الجرائم أو الانتهاكات، أصبح في كثير من الأحيان مرتبطا بجنسية مرتكبيها، فكثير من الجرائم التي يرتكبها مواطنون لا يتم تناولها بشكل بارز في الإعلام، بينما تجد تركيزا أكبر على جرائم مماثلة أو أقل خطورة يرتكبها لاجئون أو مهاجرون من جنسية معينة.

هذه الانتقائية في التعامل مع الأخبار تشكل تجليا لازدواجية في المعايير تمارسها وسائل الإعلام، عندما يتعلق الأمر بذكر جنسية مرتكبي الجرائم في موادها المنشورة، فالحق في المعلومة وبكاملها جيد للصحفي، لكنه ليس جيدا

في الصورة عمال في إحدى المخابز الموجودة داخل مخيم الزعتري للاجئين السوريين في الأردن. (تصوير: جيف ميتشيل - غيتي)

عند نشرها بمقاربة تجعل تلك المادة مدخلا لانتهاك محتمل بحق لاجئين أو أفراد آخرين يحملون ذات الجنسية، انطلاقا "من باب تجنب جعل الضحية ضحية مرتين".

## هل يعدّ حامل جنسية محددة لاجئا بالضرورة؟

يخلط الإعلام بين اللاجئ والمهاجر، لا سيما إن كان الطرفان يحملان نفس الجنسية، غير أن الوضع القانوني لكل منهما داخل بلد اللجوء/الهجرة يختلف حسب طبيعة الدخول والوجود في البلد المضيف. فاللاجئ خرج من بلده هربا من الحرب، والمهاجر خرج من بلده بحثا عن فرصة عمل لتحسين وضعه الاقتصادي. لذا على الصحفيين الالتزام بما أوردته المواثيق والعهود الدولية من تعريفات وخصائص للاجئ مقارنة بالمهاجر، وخصوصية كل طرف ونوعية التحديات التي يواجهها. إلا أن الواقع يدلل على أنهما يتلقيان ذات المعاملة فيما يتعرضان له من تنميط سلبي في الإعلام عبر التعميم الممارس تجاه جنسية بأكملها في عدد من المواد الصحفية.

## خلط الحقائق

تخلط وسائل إعلام بين المهاجرين لأسباب اقتصادية وبين اللاجئين، في حين يُساء التعبير عنهما ويُربط في ذهن القارئ بأن اللاجئ بالضرورة من يحمل الجنسية كذا، وأن المهاجر هو القادم من تلك الدولة (12). المؤكد أن كلتا الفئتين تواجه "الشيطنة" من ناحية التعامل مع وجودهما من حيث الأثر الديموغرافي، وفي سوق العمل والفرص، والضغط على البنية التحتية. عمومًا، فإن التغطيات المتعلقة بالجرائم هي أبرز ما يمكن استحضاره، فعامل من جنسية كذا اغتصب طفلة، أو عاملة من الجنسية كذا قتلت كفيلتها، بينما يتم التعامل مع كل جنسية وفق توقع المحرر بحالته القانونية غير الدقيقة. المؤكد أن ثمة حقائق أسقطت، وصوت الضحية لا يُسمع في كثير من وسائل الإعلام، ويكتفي كثير من الصحفيين برواية السلطات، فتفقد القصة الصحفية فرصة إبراز جميع الآراء، وليس أقلها فرصة عرض وتوثيق الانتهاكات بحق تلك الفئات.

ويظهر لنا من ذلك كله رهاب من الآخر الأجنبي، ذلك الذي "يسبب المشكلات" في فكرهم و"يؤثر سلبا على ثقافة وعادات المجتمع"، وهذا سيُمهّد لارتفاع احتمالية تعرض تلك الفئات للنبذ المجتمعي، والحيلولة دون اندماجهم مع المجتمع المضيف، ومزيد من دوران عجلة الكراهية التي كان قد أشعل فتيلها ذلك التقرير الصحفي.

ينبغي على غرف الأخبار إلزام صحفييها وخطها التحريري بمدونات أخلاق وسلوك، تقوّم

آليات التعامل مع الموضوعات الصحفية بمهنية ومسؤولية. لكن، هل يعتبر العاملون في غرف الأخبار حقا أن نشر مادة صحفية غير منصفة معضلة تؤرقهم، أم أنهم غير مدركين لما قد يحدث من ردات فعل عدائية تجاه الفئات التي يمارس ضدها تمييز في التغطية واحتمالية لنزعات كراهية؟

## إيجابيات اللجوء.. صفحة مفقودة في الإعلام

لماذا يتغافل الإعلام العربي عن نشر قصص تبرز إيجابيات اللجوء؟ تجيبنا الصحفية السورية بهية مارديني بأن الحكومات «تتهرب من الحديث عن الفقر واللجوء الاقتصادي، وتحاول أجهزتها الإعلامية ربط قضايا اللاجئين بالسياسة».

تدرك مارديني أن للخط التحريري دورا في معاجلة قضايا اللاجئين صحفيًا، وتقول «عادة ما يتم تصوير اللاجئ على أنه إنسان منبوذ وضائع يعجز عن تكوين حياته في بلد آخر».

تستمد بعض سياسات التحرير توجهات الحكومة، أو الأجهزة الأمنية، أو تيارات محافظة قد يكون لها أثر في توجيه بوصلة التغطيات الصحفية بصورة غير منصفة للاجئين، فصاحب الانتماء إلى أيدولوجية ما، قد يرى في وجودهم تهديدًا لقيم مجتمعه، وبالضرورة سيحرف التغطيات الصحفية لصالح التركيز على الأثر السلبي لوجودهم، أمنيا واقتصاديا في المقام الأول، ثم ثقافيا. كما يبقى الإعلام الخاص أسيرًا لأجندة المالك الذي قد لا يشذ -غالبا- عن سياسات حكومته، أو ببساطة ينزلق إلى شعبوية خطاب كاره للآخر؛ لأجل مصالحه الاقتصادية، كمزيد من الإعلانات وبالتالي الحصول على مال أكثر.



## المراجع:


(1) اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين، موقع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين
https://www.unhcr.org/ar/4be7cc27201.html
(2) نسب تواجد اللاجئين في كل من الأردن ولبنان ووثائقهم مقيدة لدى سجلات المفوضية السامية لشؤون اللاجئين: الأردن
https://www.unhcr.org/ar/4be7cc278c8.html
لبنان https://www.unhcr.org/ar/4be7cc278c2.html
(3) https://www.youtube.com/watch?v=Sikfo9DK7r4
(4) https://www.ammonnews.net/article/352905
(5) https://bit.ly/2kMILH1
(6) https://bit.ly/2mFHIcj
(7) https://www.youtube.com/watch?v=YvIHCNwZgig
(8) https://bit.ly/2kMILH1
(9) https://arij.net/wp-content/uploads/2018/08/JHR-Code-of-Conduct-HR.pdf
(10) https://royanews.tv/news/117233
(11) https://bit.ly/2kJgzVh
(12) https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_protect/---protrav/---migrant/documents/publication/wcms_310235.pdf

# عندما يتماهى الإعلام مع خطاب اليمين المتطرف ضد المهاجرين

أيمن الزبير

تساهم وسائل الإعلام الإسبانية في توجيه الرأي العام بشكل يجعله يتخذ موقفا معاديا ضد المهاجرين؛ عبر استخدامه لغة خالية من المهنية وتركيزه على إبراز انتهاكات المهاجرين دونا عن غيرهم، وتأمينه مساحة شاسعة للتيارات اليمينية للتعبير عن مواقفها المناهضة للمهاجرين.

ساهمت وسائل الإعلام الإسبانية في توجيه الرأي العام وتشديد مواقفه حيال المهاجرين، باستخدام لغة خالية من المهنية عبر عناوين تتحدث عن «موجات مهاجرين» و «غزو جماعي». (تصوير: ديفيد راموس - غيتي)

لا تكاد تنقضي الساعات دون أن تصدم المواقع الإخبارية الإسبانية متصفحيها بأخبار العنف والسرقة التي تشهدها برشلونة خلال هذا الصيف. كيف لا ومعدلات الإجرام في عاصمة إقليم كتالونيا شهدت ارتفاعا لافتا سجّل في ذروته -حسب بعض المصادر الأمنية- عشرين جنحة كل ساعة.

قد يبدو هذا المعطى كافيا لفهم المساحة الواسعة التي تخصصها وسائل الإعلام لهذه الظاهرة، لكن الصورة لا تكتمل إلا بمعرفة هوية معظم المتهمين في هذه القضايا، وأسباب التركيز على هذه المدينة دون غيرها من المراكز السياحية الإسبانية.

في مواقع التواصل الاجتماعي، لم تعد حكرا على بعض السياسيين القوميين القناعة التي تذهب إلى أن هذا الاهتمام اللافت بما يقع في برشلونة يجمع -وفق المثل الشعبي الإسباني- بين "الجوع ورغبة الأكل"، أو بمعنى آخر، بين سعي بعض وسائل الإعلام اليمينية إلى انتقاد إدارة ملف الأمن من طرف الحكومة القومية الكتالونية، وبين تحميل وزر ما يقع في برشلونة على المهاجرين.

هذه القناعة قد يكون لها ما يبررها، لكنها لا تحظى بتأييد واسع في أوساط الرأي العام الإسباني الذي لا يكيل المديح للمهاجرين، وفق معطيات مركز الأبحاث الاجتماعية (مؤسسة حكومية) الذي يشير في تقاريره السنوية إلى انتشار لافت بين الإسبان للمغالطة التي تربط المهاجرين بالإجرام. من أين يستمد الإسبان إذن هذه الانطباعات الخاطئة؟ في دراسة أنجزها معهد الأبحاث "Gasset y Ortega"، تتكشف مسؤولية وسائل الإعلام التي ساهمت في توجيه الرأي العام وتشديد مواقفه حيال المهاجرين، باستخدام لغة خالية من المهنية عبر عناوين تتحدث عن "موجات مهاجرين" و"غزو جماعي". هذا الأسلوب جعل نسبة واسعة من الإسبان تعتقد أن معظم المهاجرين يصلون إلى إسبانيا بطرق «غير شرعية»، وهو الاعتقاد الذي لم تفلح في تصحيحه المعطيات الرسمية؛ التي تؤكد أن 62,7٪ من المغتربين دخلوا التراب الإسباني بتأشيرات قانونية عبر المطارات، بينما لا يتجاوز عدد الوافدين إلى البلد عبر قوارب الهجرة نسبة 1٪. بينما تتوزع النسبة الباقية للمهاجرين الذين يدخلون إسبانيا بطرق أخرى كالدخول بتأشيرة عبر السفن أو عن طريق البر وغيرها.

إلى هذه الانزلاقات المهنية يضاف في السنوات الأخيرة التطبيع الذي تنتهجه بعض وسائل الإعلام الإسبانية مع خطابات اليمين المتطرف ومع ممثليه الذين أصبحوا ضيوفا اعتياديين على البرامج الحوارية ومؤثرين فاعلين في المشهد الصحفي الإسباني.

تقر عالمة الأنثروبولوجيا نوريا ألباو بخطورة هذا التحدي الذي فرضته وسائل الإعلام الإسبانية، لكنها تفسر في مقال نشرته مجلة "لا ماريا" (La Marea) الخطوات التي يتوجب اتخاذها لوأد تعاظم نفوذ اليمين المتطرف في أوساط المتلقي. ففي تقديرها، يجب على بعض الصحف التخلي عن نشر الخوف ورسائل "الفاشية الاجتماعية" التي تتهم الآخر، وتُحمِّل المهاجرين مسؤولية ارتفاع مستويات الجريمة والبطالة.

لكن تلك المهمة -وفقا لهذه الخبيرة في وسائل الإعلام- لن تكتمل دون وقف تبييض وجه الفاشية الجديدة التي جعلت من الأخبار الزائفة ركيزتها الدعائية الأساسية لدغدغة المشاعر ضد الآخر.

غير أن هذه المطالب لا تلقى صدى واسعا وسط بعض وسائل الإعلام الإسبانية التي خصصت في أغسطس/آب الماضي افتتاحيات نارية لانتقاد قرار الحكومة الإسبانية القاضي بإرسال بارجة لنقل مجموعة من المهاجرين رفضت إيطاليا استقبالهم بعد إنقاذهم من طرف منظمة خيرية إسبانية. خطاب يتماهى -أو يكاد- مع رسائل اليمين المتطرف الذي نسي -كشأن بعض وسائل الإعلام- أن إسبانيا حتى الأمس القريب، كانت دولة مصدرة للمهاجرين واللاجئين، وأن دولا كالمغرب أو المكسيك استقبلتهم بصدر رحب.

منحى لم يتغير عما عهدته بعض المعاهد المختصة في

تحليل خطاب وسائل الإعلام إزاء المهاجرين، مثل مركز الدراسات والوثائق "موغاك" الذي يؤكد أن وسائل الإعلام تعرض الهجرة كتهديد قادم، وإن كان ذلك بطرق ملتوية عمادها المَيْل المتحيز والمغرض والانتقائي الذي تتسم به هذه النظرة الإعلامية، بالإضافة إلى تكتيكات عرض الموضوع واللغة المستخدمة، وهو ما يؤدي -وفق نفس المعهد- إلى فرض خطاب سياسي على الرأي العام يعتبره "انفصاميا"؛ فمن جهة نشاهد إعلان حقوق الإنسان -وهو الركيزة الأساسية لتنظيم دولة القانون التي تعيش فيها المجتمعات الغربية- وعالمية هذه الحقوق، واعتبار الهجرة كأمر ضروري للدعم الاقتصادي لتلك المجتمعات. ومن جهة أخرى يتم وضع إطار تشريعي وتنظيمي متكامل يُحكَمُ من خلاله -وفقا لذلك المعهد- على مئات الآلاف من الأشخاص المقيمين في إسبانيا (عدة ملايين إذا أشرنا إلى الاتحاد الأوروبي) على العيش في المناطق المهمشة لعدم حصولهم على الترخيص الإداري المطلوب، وهو السبب الكافي لكي يكونوا خاضعين للاستغلال.

بناء على مثل هذه الدراسات، يتضح أن لغة وسائل الإعلام عندما تتحدث عن الهجرة في إسبانيا، تبتعد عن الحياد ويتخذ بعضها مواقف سلبية دون مواربة، فنادرًا ما تتحدث بعض الصحف والقنوات عن ظاهرة الهجرة كحركة إنسانية يبحث أبطالها عن حياة أفضل مثل سائر البشر.

ورغم ذلك، هناك الكثير من المحتوى الإعلامي الذي يصف تيارات الهجرة بأنها "كوارث طبيعية"، ويبالغ في حجمها الحقيقي من خلال لغة تتسم بالتهويل. فمصطلحات وتعبيرات من قبيل "انهيار جليدي" أو "الغزو الجماعي" أو "الموجة العملاقة" أو "الطفرة" أو "الضغط الهائل" أو "أزمة الهجرة"، تَرِدُ في واحد من كل خمسة أخبار جرى تحليلها في دراسة أعدتها منظمة "ملقا المُرَحِّبَة"، حول المعاملة الإعلامية للهجرة واللجوء في صحيفتين تصدران في مقاطعة ملقا الأندلسية الواقعة جنوبي إسبانيا.

مثل هذا الإطار اللغوي المستخدم، ينزع الصفة الإنسانية عن أشخاص المهاجرين واللاجئين ويثير لدى الجمهور شعورا بالقلق منهم والرفض لهم. وكان من بين نماذج هذا الاستخدام اللغوي في الإعلام، ما ورد في العنوان الرئيسي لصحيفة "دياريو سور" الصادرة يوم 16 يونيو/حزيران 2017، الذي جاء في نصه أن "طوفان قوارب الهجرة يجبر القاعة الرياضية الكبرى لحيّ ثيوداد خاردين على إيواء المهاجرين". وما نُشِرَ في خبر لصحيفة "لا أوبينيون" في عددها ليوم 18 يوليو/تموز 2017، أفاد بأن "محاولات الاقتحامات الحاشدة للمهاجرين للقفز من فوق السياج الحدودي قد تكثفت أيضا".

أمام هذا التراجع المهني تتوالى العديد من المبادرات والمقترحات التي تعرضها بعض المنظمات المختصة في قضايا الهجرة على وسائل الإعلام لتفادي تجريم المهاجرين، من

انتقدت وسائل إعلام إسبانية قرار الحكومة بإرسال بارجة إسبانية لنقل مجموعة من المهاجرين رفضت إيطاليا استقبالهم. الصورة للبارجة العسكرية الإسبانية «Audaz» قبل توجهها لجزيرة لامبيدوزا الإيطالية لتقل مهاجرين. (تصوير: جون نازكا - رويترز)

تنتهج وسائل إعلام إسبانية تطبيعا مع خطابات اليمين المتطرف المعادي للمهاجرين. الصورة خلال تجمع لأنصار حزب VOX اليميني المعادي للمهاجرين. (تصوير: سيرخيو بيريز - رويترز)

بينها توصيات تلح على:

1. الحرص الشديد على عدم استخدام مصطلح "غير الشرعي" في وصف المهاجرين، ووجوب أن يشير فقط إلى أعمال أو أشياء، وعدم استعماله أبدا في الإشارة إلى الأشخاص، لأن استخدامه كصفة أو نعت يؤدي إلى تجريم الشخص المشار إليه به، لا الإشارة إلى وضع إداري محدد لهذا الشخص. وبدلا من استخدامه يُنصح باستعمال مصطلح "غير نظامي"، أو تعبيرات أخرى من قبيل "شخص بدون وثائق نظامية" أو "مهاجر بدون ترخيص إقامة" أو "أجنبي في وضع غير نظامي".

2. إزالة مصطلحات المواجهة، فلغة المكافحة كالتي تشير إلى الكوارث الطبيعية تنقل الإحساس بعدم الأمن وانعدام السيطرة في مواجهة وضع ما، وهي العناصر التي تخلق قلقا اجتماعيا وتثير الخوف في نفوس سكان البلاد الأصليين إزاء وصول المهاجرين.

3. التوقف عن استخدام مصطلحات تبالغ في وصف ظرف معين لإعطاء مزيد من التوكيد أو تفعيل إثارة أكبر في نفس القارئ، فاستخدام تعبيرات من قبيل "طوفان" أو "موجة" أو "انهيار" أو "وصول هائل" يهيئ النفوس للرفض الاجتماعي للمهاجرين.

4. تفادي تجريد اللغة من الإنسانية عبر كثرة استخدام مصطلحات مثل "موتى" أو "جثث" في العناوين الرئيسية التي تصف أحداثا درامية مثل كوارث غرق المهاجرين. ويُنصَح بدلا من ذلك باستخدام كلمات من قبيل "متوفى" أو "شخص" أو "مهاجر".

5. رفض استخدام التعبيرات المُلطِّفة لتخفيف أو تبسيط الشحنة السلبية أو التحقيرية أو المسيئة التي تحملها كلمات معينة مرتبطة بالمسائل العرقية أو العنصرية أو الاجتماعية أو بالفئات العمرية.

6. عدم السقوط في الاستخدام المفرط لكلمة "مهاجر" للتأكيد على هذه الوضعية وتقديمها على حقوق هذا الشخص كإنسان.

7. تفادي إنشاء رابط بين المصطلحات، من قبيل "المهاجر -اللاجئ" أو "الهجرة-الفقر" أو "الهجرة-الإجرام" أو "الهجرة-الإرهاب".

# «صحافة اللاجئين».. خطى بطيئة في دول اللجوء

أحمد حاج حمدو

يستعرض هذا التقرير ثلاث تجارب لصحفيين عرب، أسّسوا منصّات إعلامية متخصّصة في قضايا اللاجئين والمهاجرين، سعيا لتقديم تغطية احترافية وخلق تمثيل إعلامي لهم داخل دول اللجوء والهجرة.

"كراجات المشنطين".. ذلك اسم مجموعة أنشأها لاجئون سوريون على فيسبوك عام 2012، لتضم فيها عشرات الآلاف من اللاجئين السوريين، وكان الهدف منها تبادل الخبرات والمعلومات عن دول اللجوء وأساليب التكيف مع الحياة الجديدة، ومعرفة فرص العمل والتعلّم للاجئين.

لم يكن التأسيس العفوي لهذه المجموعة إلّا انطلاقًا من الحاجة للحصول على تلك المعلومات التي لا يعلمها كثير من هؤلاء اللاجئين، لا سيما في ظل غياب وسائل الإعلام الاحترافية التي تهتم بتغطية القضايا الخدمية المرتبطة باللاجئين، أو حتّى تمدّ لهم الجسور مع المجتمعات المضيفة.

تغيّر هذا الحال اليوم كثيرًا، وتراجع الاهتمام بتلك المجموعة ومئات المجموعات التي تقوم بالوظائف ذاتها، لأن غالبية الصحفيين المهاجرين -سواءً الذين فرّوا من دول الحرب أو انتقلوا إلى دولٍ أخرى للعمل- قلبوا هذه المعادلة، وأنشؤوا عددا من المنصات الإخبارية في دول أوروبية تركّز بشكلٍ رئيسي على قضايا هؤلاء اللاجئين، وتمنحهم معلومات مرتبطة بحياتهم، وتقدّمهم أمام الرأي العام في البلدان المضيفة.

ورغم وجود لاجئين شرق أوسطيين في "القارة العجوز" منذ سنواتٍ طويلة، فإن موجات الهجرة التي جاءت بعد الربيع العربي ضاعفت أعداد اللاجئين العرب في أوروبا، مما جعل وجود وسائل إعلام ناطقة بلسانهم وموجّهة لهم أمرًا حتميًا.

«مجلة الصحافة» تستعرض في هذا التقرير ثلاث تجارب لصحفيين عرب، أسّسوا منصّات إعلامية متخصّصة في قضايا اللاجئين والمهاجرين، سعيا لتحقيق أهدافهم في تقديم تغطية احترافية وخلق تمثيل إعلامي للمهاجرين واللاجئين داخل دول اللجوء، على حد تعبير بعضهم.

## إيلان

في الثاني من سبتمبر/أيلول 2015، وجد خفر السواحل التركي

سعت بعض الدول الأوروبية المستضيفة للاجئين إلى توفير مشاريع لتوظيفهم في سبيل دمجهم في القوى العاملة، ومن بين تلك المشاريع كانت منصات إعلامية ناطقة بالعربية. (تصوير: شون جالوب- غيتي)

جثة طفل سوري مرمية على شواطئ بودروم التركية، بعد أن غرق على سواحل المدينة أثناء محاولة عائلته المُنحدرة من بلدة "عين العرب/كوباني" اللجوء إلى أوروبا بشكلٍ غير نظامي.

لاقت صورة الطفل "إيلان" تفاعلا كبيرا من الرأي العام والصحافة العالمية، وساهمت تلك الحادثة في جعل كثير من الدول الأوروبية تعيد النظر في سياستها تجاه ملف اللاجئين، بعدما أصبحت صورة الطفل "إيلان" وهو مسجى على الشاطئ جثة هامدة، رمزا للمدافعين عن حقوق اللاجئين.

"بعد غرق إيلان، واعتبار الطفل أيقونةً تعبّر عن أزمة اللجوء في العالم، وجدنا أن الطفل إيلان يعبّر عن قضية اللاجئين، لأن ذاكرة الناس قصيرة وفي بعض الأحيان تحتاج للإعادة من أجل التذكير بمن هو إيلان".. بهذه الكلمات يشرح الصحفي الأردني أحمد أبو حمد سبب إطلاق اسم إيلان على الموقع الذي أسّسه في السويد، والمتخصّص بقضايا اللاجئين في العالم، مضيفًا "عندما يتحدّث أحد عن قضايا اللجوء والهجرة يستعمل هذه الصورة لتسليط الضوء على القضية".

أبو حمد بدأ العمل الصحفي عام 2012 في الأردن كمعدّ لبرنامج "سوريون بيننا" في إذاعة "راديو البلد"، وهو برنامج متخصّص في قضايا اللاجئين السوريين في الأردن. كما درّب صحفيين لاجئين سوريين على إنتاج القصص الصحفية.

يقول أبو حمد "خلال تلك الفترة بدأت أشعر بإشكالية التغطية الصحفية لقضايا اللجوء والهجرة، مثل تصاعد خطاب الكراهية تجاه اللاجئين والمهاجرين بطريقة ضخمة في العالم، إضافةً إلى غياب صوت اللاجئ في مواقع الأخبار، حيث كان اللاجئ طرفا ثالثا في هذه العملية التي طرفها الأول الصحفي والثاني هو الحكومات أو المنظمات المعنية"، لافتًا إلى أنه لم يكن هناك من يأخذ برأي اللاجئ في قضايا تتعلق بحياته هو. يعتبر أبو حمد أن التغطية الصحفية المتخصّصة في قضايا اللاجئين لم تكن إنسانية، ويتم التعامل معها من طابع سياسي

صرف، إضافة إلى تهميش قطاعات مهمة بين اللاجئين مثل قضايا المرأة والطفل وذوي الإعاقة، ووجود جهل بين كثير من الصحفيين والمؤسّسات الصحفية بالتشريعات الخاصة باللاجئين، فيغطّون الأخبار والأحداث دون أن يعرفوا ما يحق للاجئ وما لا يحق له.

في العام 2016 انتقل أبو حمد من العمل الصحفي إلى العمل مستشارا سياسيا بالسفارة الهولندية في عمّان ومسؤول الشؤون الصحفية فيها، قبل أن ينتقل لاحقا للعيش في السويد.

بدأت فكرة إيلان عام 2016، وانطلق المشروع عام 2018، وكان هدفه الرئيسي محاولة خلق سردية جديدة في تغطية القضايا المتعلقة باللاجئين، والتصدّي لخطاب الكراهية، و"منح اللاجئ صوتا أعلى" وفقا لأبو حمد الذي يوضّح أن موقع "إيلان" لا يكتفي بنقل المعلومات، بل يحاول المشاركة في خلق سياسات أفضل لتمثيل اللاجئين في الإعلام، سواء عبر المواد الصحفية أو عبر بعض المقالات التي يكتبها اللاجئون أنفسهم، مشيرًا إلى أن فريق إيلان مكون أغلبه من اللاجئين. يتابع أبو حمد حديثه قائلا "بعد أن بدأنا العمل بالموقع، اكتشفنا أن معظم المؤسّسات الصحفية الموجّهة للاجئين، تعمل على تغطية حوادث اللاجئين وتنقل القوانين الجديدة الخاصة بهم، ولم يكن هناك عمق في التغطية، بل اكتفاء بنقل أخبار مجرّدة. كما أن غالب

مع تنامي أعداد اللاجئين في أوروبا نشأت العديد من المنصات الإعلامية الناطقة بالعربية والموجهة للاجئين. الصورة من أمام مكتب موقع «أكتر» المعني بقضايا اللاجئين في السويد. مدينة مالمو، السويد. (تصوير: فريق «أكتر»)

المؤسّسات الصحفية الجديدة دُشّنت بأيدي لاجئين سوريين تحديدا، لذلك تغطّي قضايا اللاجئين السوريين فقط".

ويضيف "نحاول تغيير النهج ونركّز على القضايا دون التركيز على الأحداث المتكرّرة حتى لو لم نخرج بتقرير واحد يوميًا"، موضحا أن موقع "إيلان" أصبح يقدّم ما يشبه ورقة سياسات، عبر جمع كم هائل من الأخبار المجردة وبناء تقييم شامل حول قضايا معينة، يتم تقديمه للقارئ بحيث يصبح لدينا "ويكيبيديا للاجئين" (RefuPedia)". كما يضع الموقع ضمن تقاريره المطوّلة، توصياتٍ موجّهة للحكومات والمنظمات المهتمّة باللاجئين.

يرى أبو حمد أن معظم المؤسّسات الصحفية المتخصّصة باللاجئين غير قادرة على أن تعكس احتياجات اللاجئ بشكل حقيقي، لأن اللاجئ يحتاج هيكلية تنظيمية في التعاطي مع قضاياه، تختلف عن الصحافة بشكلها التقليدي في الاكتفاء بنقل الأخبار، بل "يجب أن يكون دورنا هو الرقابة على المنظمات التي تقدم الخدمات والرقابة على المشاريع والإنفاق، وهذا ما نقوم به عبر تتبع جميع الأخبار الخاصة بحاجة اللاجئين إلى خدمات تعليمية مثلا، ونتتبّع المشاريع التي تم تنفيذها لسد احتياجاتهم، ثم نعود بعد ستة أشهر لنتأكد من حل المشكلة، وإذا لم تُحَلّ نفتح تحقيقًا في القضية".

## «كامبجي».. تجربة في الشرق الأوسط

في لبنان، شارك مجموعة من الشباب اللاجئين في إطلاق منصّة إعلامية إلكترونية، لتعبّر عن قضايا اللاجئين وتعكس احتياجاتهم. ويستضيف لبنان 997 ألف لاجئ سوري، وفقًا للمتحدّثة باسم المفوضية العليا لشؤون اللاجئين بلبنان ليزا أبو خالد، فضلا عن لاجئين من جنسياتٍ أخرى.

وحملت هذه المنصّة اسم "كامبجي" (1) نسبة إلى "مخيمجي" (الشخص الذي يعمل في المخيم)، وتأسّست عام 2017.

يقول هشام كايد وهو مخرج سينمائي وناشط في مركز الجنى (جمعية أهلية تعنى بالتعلم الفاعل) ويعمل منسّقًا لمشروع كامبجي، إن "المنصّة تعبّر عن احتياجات ومتطلّبات اللاجئين وتعكس واقعهم، وتركّز على جمع وتوثيق قصص حياة وحاجات اللاجئين لإحداث التغيير والتأثير".

وأضاف كايد لمجلة "الصحافة" أن منصة "كامبجي" التي أشرف مركز الجنى على إطلاقها، لا تتوجّه إلى فئة محددة، بل تستهدف مختلف اللاجئين في لبنان، وأن أهمّيتها تكمن في كونها جمعت شبابًا تدرّبوا كصحفيين على التحرير والإنتاج الإعلامي، بحيث أصبح كل واحدٍ منهم قادرًا على إنتاج المحتوى الصحفي بشكل كامل من بدايته إلى نهايته، حيث تغطّي محتويات المنصة كامل الأراضي اللبنانية.

ويوضّح كايد أن معظم العاملين في "كامبجي" من اللاجئين، وهذا ما يعطي حيّزًا لتكون المنصّة قريبة منهم، "لدينا اجتماع تحريري نناقش فيه المواضيع التي يحتاجها اللاجئون والقصص

التي سنغطّيها لتسليط الضوء على احتياجات اللاجئين غير القادرين على إيصال صوتهم إلى الرأي العام".

ومن أهداف المنصّة أيضًا، الحفاظ على هوية اللاجئ رغم انخراطه في المجتمع المحيط، وذلك بسبب المخاوف من ضياع الهوية، بحسب كايد الذي تابع "نسلط الضوء على المبادرات النوعية للاجئين والفنانين والمثقفين لنعطي الوجه الآخر للاجئين، لأن معظم وسائل الإعلام حاليا تتعامل مع اللاجئين كسلعة للنشر حسب سياسة الحكومات".

وفي مضمار تغطية وسائل الإعلام اللبنانية لقضايا اللاجئين، اعتبر كايد أن هذه الوسائل تغطّي قضايا اللاجئ وكأنّه مشكلة بحد ذاته، فلا تركّز على كونه ضحية سياسات مختلفة، لافتًا إلى أن "الإعلام يحتاج إلى كبش فداء ليضع كل علل البلاد فيه، فوجد في اللاجئين ضالته لتحميله نتائج كل المشاكل الموجودة في لبنان".

ويرى كايد أنّه في مقابل الهموم والمشاكل الخاصة باللاجئين، هناك فوائد لهم على المجتمعات المضيفة، ولكن معظم وسائل الإعلام تنكر هذه الفوائد وتحاول بيان العكس، مشيرا إلى أنه من هنا جاءت فكرة منصة "كامبجي" للتركيز على حياة اللجوء بحد ذاتها، بتفاصيلها وفرحها وحزنها وقوتها وضعفها، حتى تكون الصورة واقعية.

## تجربة رائدة

ساهم الشاب الفلسطيني-السوري قتادة اليونس في إطلاق ثلاث صحف عربية في السويد، منها أوّل صحيفة عربية مطبوعة هناك. لم يكن قتادة يعمل في مجال الصحافة، حيث كان يعمل في التجارة عندما كان يعيش في مخيم اليرموك بدمشق. غير أنّه بعد العام 2011، سحبت الشركات التي كان يتعامل معها أموالها، وتعرضت تجارته للخسارة. في تلك الفترة، كان قتادة يُجري دورات تدريبية مع مراكز دانماركية عن الثقافة والاختلاط والتعرف على الأديان، وكان ينسّق التواصل بين صحفيين أجانب وناشطين سوريين في بداية المظاهرات بسوريا.

على إثر هذا النشاط، اعتقل قتادة لأسابيع ثم خرج وحصل بعدها على تأشيرة الدانمارك مدّتها أسابيع، وذلك مطلع العام 2012. حينها لم تكن طرق اللجوء قد فُتحت إلى القارّة الأوروبية، وبعد فترة من وصوله إلى الدانمارك، توجّه إلى السويد وقدّم طلبًا للجوء هناك، وخلال تلك الفترة كان يسأل المواطنين عن سبب عدم وجود صحيفة عربية في السويد. في اليوم التالي أخبره مكتب العمل بتوفّر فرصة عمل لإطلاق قسم عربي في إحدى الصحف السويدية.

على الرغم من أن قتادة لم يكن صحفيًا محترفًا، فإنّه توجّه إلى هناك وأجرى مقابلة مع المسؤولين عن الصحيفة، وحصل على الفرصة لإطلاق أول صحيفة عربية في السويد، حملت اسم "أخبار سكونا". يوضّح ابن الـ 29 عامًا أنّه شرح لمسؤولي الصحيفة خطّته من وجهة نظر غير أكاديمية، وطرح أفكارًا لنشر الصحيفة بين القراء العرب هناك. غادر قتادة الصحيفة التي أطلقها بعد ستة أشهر، بسبب عدم وجود تطابق في وجهات النظر بينه وبين إدارتها إزاء المواضيع التي تتم تغطيتها، فانتقل للعمل على إطلاق صحيفة مطبوعة تصدر عن موقع "الكومبس" السويدي.

يقول قتادة "أسّست صحيفة مطبوعة في الكومبس بتمويل ذاتي، دون الحصول على أي تمويل حكومي أو من منظمات المجتمع المدني، حيث كانت الصحيفة تموّل نفسها من الإعلانات لتغطية النفقات، وتمكّنت من إقناع الإدارة بذلك". يوضّح قتادة أنه ترك العمل في الكومبس بعد عامين ونصف أيضا بسبب اختلافات في وجهات النظر حول طبيعة المواد المنشورة في الصحيفة، مشيرًا إلى أنّه في تلك الفترة قرّر إكمال دراسته، إلا أن فكرة إنشاء صحيفة كمشروع شخصي ظلّت تراوده، إلى أن أطلق صحيفة "نبض الأوريسند". ويتابع "في البداية كنّا مرهقين ماديًا بسبب التكلفة المرتفعة للطباعة، فقرّرت عام 2016 إيقاف الطباعة والاتجاه

نحو الرقمنة ومواكبة الثورة التكنولوجية التي دخلت الإعلام".

في العام 2017، تغيّر اسم موقع الصحيفة ليصبح "أكتر" (2). ويغطّي الموقع الآن قضايا اللاجئين في السويد، ويعتمد أسلوب الصحافة المتأنّية لإعداد تقارير معمقة، وعدم نشر أي معلومة إلا بعد التثبّت منها من مصادر متعددة على حد تعبير قتادة، موضحًا أن الموقع لديه الآن مكتبان: الأول في العاصمة ستوكهولم والثاني في مالمو، ويموّل نفسه ذاتيًا من خلال ما يعرف باسم "to Business Business" كالإعلانات وحملات التوعية والدراسات الإعلامية، حيث لم يتلقَّ الموقع أي دعم سواء من داخل السويد أو خارجها.

وعن سياسة الموقع يشرح قتادة "نحن مقتنعون بأن الجمهور بات لديه معرفة عميقة، وأصبح قادرًا على البحث ومقاطعة المعلومات وتنويع المصادر وكشف الأخبار المغلوطة، ولا سيما اللاجئين الناجين من الحروب الذين عاصروا الشائعات في بلادهم بشكلٍ كبير، لذلك نعمل على تقديم خدمات ومعلومات دقيقة بشكلٍ احترافي للاجئين. وفي الشهرين الماضيين انضم إلى الموقع 81 ألف مستخدم جديد، ورُشّح للفوز بجائزة ملك السويد في العام القادم".

وعلى الرغم من أن عمل قتادة ينطوي على التخطيط والدراسة للمشاريع الإعلامية وإطلاقها، فإنّه يرى أن مشكلة الصحفيين المهاجرين تكمن في عدم مواكبتهم لمستجدات المهنة، لا سيما مع التطوّر التكنولوجي المتسارع، "فمن أكثر المشاكل التي واجهتني عدم وجود كوادر صحفية محترفة ومؤهّلة للعمل في القارة الأوروبية، على عكس الشرق الأوسط، حيث يصبح من السهل العثور على فرق وكوادر صحفية ذات خبرة".

## المراجع:

(1) https://www.facebook.com/campji/
(2) https://aktarr.se/

لقاء لنقاش الخدمات الصحية في السويد نظمه موقع «أكتر» بحضور مواطنين سويديين ومهاجرين ولاجئين من جنسيات مختلفة. ( تصوير: فريق «أكتر»)

# صحفيون عرب في وسائل إعلام أوروبية.. التأثير في السرديّة

بشير عمرون

دور الصحفي الناطق بالعربية يكمن في مناهضة الخطاب السلطوي في الغرب، سواء كان صريحا أو متخفيا، تماما كما يعمل على فضح ممارسات الأنظمة والبنى المجتمعية المتسلطة في المنطقة العربية.



مقطع فيديو مربك.. شاب يراوح العشرين يضرب ملتقط الصورة بحزامه ويصرخ بكلمات عربية بذيئة، ناعتا إياه باليهودي. التصوير المهتز ما لبث أن انتشر بقوة في الأوساط الصحفية والسياسية الألمانية في أبريل/نيسان 2018، خاصة أن أحداثه وقعت في أحد شوارع برلين، وذلك في وقت تعوّد فيه التيار اليميني الشعبوي على تحديد عناوين الخطاب العام والأجندات الإعلامية في البلاد.

ردود الأفعال كانت كما كان متوقَعا لها، فبعد اتهامهم بأسلمة أوروبا وتهديد أمنها وتكليف ألمانيا أكثر من وسعها اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، أصبح اللاجئون العرب والمسلمون يُحمَّلون مسؤولية عودة مزعومة لشبح معاداة السامية في ألمانيا -كأن البلاد قد شفيت أصلا من هذا الوباء- وأصبح الخبراء والصحفيون يعللون ذلك بأن دين الوافدين الجدد، وثقافتهم وسياسة بلدانهم الأصلية، تحمل في طياتها "الحمض النووي للجرثومة المسؤولة".

وعاد السياسيون ليتسابقوا على اقتراح أفضل الإجراءات الردعية ضد اللاجئين، وصلت حدّ ربط منحهم حق اللجوء في ألمانيا بشرط اعترافهم بحق إسرائيل في الوجود.

وسط هذا الجو الذي أقل ما يمكن وصفه بأنه هستيري، كُلّفتُ بإنجاز تقرير تلفزيوني حول تداعيات الحادثة وسط العرب والمسلمين في برلين. بعد جهد، تمكنت من إقناع عضو في جمعية تعنى بمحاربة معاداة السامية وسط المهاجرين بالمشاركة في التقرير، فمعظم من اتصلت بهم قبله رفضوا الإدلاء بتصريحات، نظرا لعدم ثقتهم في الصحافة التي فقدت الكثير من براءتها في ألمانيا، وصار الكثير من العامة ينعتونها بالكاذبة. اللقاء مع

بشير عمرون (الكاتب) أثناء إعداد تقرير ميداني لإحدى القنوات الألمانية.



الخبير كان مثمرا، فبالإضافة إلى تصريحاته الدقيقة، زودني بمعلومات وإحصائيات رسمية تفيد بأن أكثر من 90٪ من الاعتداءات المعادية للسامية يرتكبها اليمين المتطرف، أي من الألمان الأصليين، وأن هذا النوع من العنصرية لا يشهد انتشارا واسعا وسط المهاجرين مقارنة بانتشاره وسط الألمان الأصليين.

أثناء سيري في ما يسمى "شارع العرب" بالعاصمة برلين لرصد آراء العامة، لاحظت ما يدعم هذه الإحصاءات. فباستثناء أحد المراهقين الذي فضل التركيز على عدائه لإسرائيل وما يعانيه أهله هناك، وعجز -مع ذلك- عن الربط بين شعوره تجاه إسرائيل وحادثة برلين، ندد البقية بهذا الاعتداء بينما اكتفى أحدهم بالتشكيك في الخبر، منبها إلى كثرة الأخبار الزائفة المتداولة على منصات التواصل الاجتماعي.

حتى تلك اللحظة كنت أشعر أني سأتمكن من إنجاز تقرير متوازن متمايز، يسلط الضوء على عدة زوايا مهمة من مشكل معقد دقيق مثير للعواطف، وأني سأقدم قيمة مضافة في ساحة إعلامية صارت تلهث وراء جذب الانتباه، مضحية بقيمها ودورها الأساسي في الكثير من الأحيان.

ما حصل بعد ذلك صدمني، رغم كل ما عايشته طوال سنين عديدة في مهنة المتاعب، فبعد انتهائي من إعداد النسخة الأولية تفاجأت بمحرر ألماني لا أعرفه، كُلّف بمراجعة التقرير عملا بمبدأ "العيون الأربع" المعمول به في المؤسسة، فقرر أن التقرير لا يتناسب وسرديته الشخصية التي تمثل نسخة طبق الأصل للاتجاه العام للإعلام في ألمانيا، الذي أجمع على ضرورة وضع اللاجئين في قفص الاتهام بخصوص جريمة يعرف القاصي والداني تاريخ البلاد الفظيع حيالها. تلا التشخيص الأولي صراع مرير على كل

تشير الإحصاءات إلى أن أكثر من 90٪ من الاعتداءات التي تحفزها معاداة السامية في ألمانيا يرتكبها اليمين المتطرف. يظهر في الصورة الشاب العشريني المتهم بارتكاب الاعتداء، أثناء إحدى جلسات المحاكمة في برلين. (تصوير: هانيبال هانشكي - رويترز)

كلمة ومعلومة. رفضت إقحام مظاهرات يوم القدس التي نظمت في برلين ضمن التقرير، وأخذها كمثال على فعالية عربية معادية للسامية، ووضحت له أن مؤسس هذه الفعالية هو الزعيم الروحي الإيراني روح الله الخميني. وفي المقابل رفض هو أن يحتوي التقرير على رسم بياني يوضح أن تسعة أعشار الاعتداءات ضد اليهود في ألمانيا يرتكبها بنو جلدته، بينما فرض أن تتضمن النسخة الألمانية مقطعا يتناول يوم القدس، بالرغم من أن الشاب المعتدي على من أُعتِقدَ أنه يهودي (واتضح فيما بعد أنه عربي إسرائيلي قرر التجول في برلين مرتديا القلنسوة اليهودية لاختبار ردود أفعال الناس حسب قوله)، لا علاقة له بيوم القدس هذا. استغرقت المعالجة عدة ساعات، محققة رقما قياسيا شخصيا في مشواري من حيث المدة. خرج كل منا خاسرا من معركة كان يفترض أن تكون تعاونا من أجل إنجاز أفضل تقرير ممكن. وربما عزّى كل منا نفسه بأنه لم يسمح للآخر بفرض روايته خالصة. وكنوع من إعادة الاعتبار لنفسي، أسقطت مظاهرات يوم القدس من النسخة العربية، وكتبت تقريرا عما حصل في شكل مقال صحفي وأرسلته إلى بعض المسؤولين.. دون أي رد فعل.

قد يقول البعض أن ما حصل يمثل انزلاقا يتيما، نتيجة موضوع شائك يثير العواطف من جانب وآخر. ويهمني للأمانة توضيح أن الحادث يمثل بالفعل انتهاكا استثنائيا من حيث جسامته لحقوقي كمحرر، في وسط تعودت على احترامه لقواعد العمل الصحفي إلى حد بعيد. كما يهمني أيضا أن يتضح أني عملت في مرات لا تحصى مع زميلات وزملاء من مختلف الجنسيات يتمتعون بالمهنية والانفتاح على الآخر، إلا أن تراكم الحالات التي يمكن اعتبارها انعكاسا سلبيا لسرديات الإعلام والثقافة والسياسة المحلية على أعمالي الموجهة للمتلقي العربي أو الدولي، تعدى بوضوح ما يمكن وصفه بالحالات الاستثنائية.
لعل أهون هذه الحالات هو إسقاط محرر ألماني لجملة صرح بها لاجئ سوري تتضمن بعض المصطلحات السياسية والاقتصادية، خشية منه أن يضر هذا التصريح بمصداقية التقرير. فاللاجئ حسب تصوره، إنسان يجب أن يكون "بائسا"، فر من ويلات الحرب والجوع والقمع والجهل، ومن غير المعقول أن يتفوه بمصطلحات لو ترجمت إلى الألمانية لعبرت عن ثقافة معتبرة للمتحدث.

الأدهى من ذلك، هي الحالات التي ترفض فيها المقترحات بدون ذكر سبب. ويتضح مع تكرار الحالات أن قاسمها المشترك يكمن في أنها تقدم سرديات تناهض الصورة النمطية التي تعود عليها المسؤولون في التخطيط، كوجوب اقتران ظاهرة الحجاب بالتشدد الديني والتمييز ضد المرأة وقمعها، مما يجعلهم لا يتحمسون لقصة مصممة أزياء متحجبة تتحدث -بثقة عالية في الذات- عن طموحها في تحقيق نجاح عالمي بشركتها المتخصصة في تصميم الأزياء المحتشمة مثلا.

لماذا اخترتُ هذه المقاربة الذاتية المعرضة للتشكيك في شرعية تمثيلها لواقع عشرات الصحفيين الناطقين بالعربية والعاملين لدى مؤسسات إعلامية غربية؟

اخترتها لأنها تتطابق مع العديد من الروايات التي أسمعها من زملاء وزميلات يعملون في خطوط التماس بين "نحن الغربيون" و"هم الشرقيون"، أو بين ما يَتفادى العَديدون قوله بصراحة "نحن المتحضرون المتنورون" (التي تشمل الكثير من الغربيين ومن تَنَوَّرَ بفضلهم من الشرقيين) و"هم غير المتنورين" الذين "لم نَتمكَّن من تنويرهم بعد".
اخترتها لأنها تعكس ثقافة إعلامية محلية، خلصت الدراسات العلمية إلى أنها تذكر الإسلام في 80٪ من الحالات، في سياق العنف والإرهاب والتعصب وقمع المرأة والتخلف، وتضخيم الظواهر النادرة جدا، كارتداء النقاب والبرقع في ألمانيا، لتبدو تهديدا حيويا للسلم الاجتماعي.

ونظرا لكون هذه الثقافة لا تتسرب فقط عبر محتوى النصوص المترجمة إلى العربية في الأقسام الناطقة بهذه اللغة في المؤسسات الغربية، وإنما أيضا عبر المواضيع التي يتم اختيارها طبقا لنظرية ترتيب الأولويات، فأعتقد أن دور الصحفي الناطق بالعربية يكمن في مناهضة الخطاب السلطوي في الغرب، سواء كان صريحا أو متخفيا، تماما كما يعمل على فضح ممارسات الأنظمة والبنى المجتمعية المتسلطة في المنطقة العربية. وأن يفعّل بانتظام أهمّ غريزة يتمتع بها باعتباره صحفي، ألا وهي التشكيك في المسلمات وطرح الأسئلة باستمرار.

يحاول عدد من الصحفيين الألمان ربط المظاهرات المناهضة لإسرائيل، والمتضامنة مع الفلسطينيين، باعتبارها شكلا من أشكال معاداة السامية. في الصورة يهود يشاركون في مسيرة **«يوم القدس»** التي تقام سنويا في برلين للتنديد بالصهيونية والعنصرية واستمرار احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية. (تصوير: شون جالوب – غيتي)

# سياسة تويتر في حظر التغريدات.. ازدواجية معايير؟

مجد يوسف

أثبت موقع تويتر في السنوات الأخيرة أن لديه القدرة الكافية على محاربة التغريدات المسيئة بشكل فعّال، إلا أن الموقع بقي متهما بالتقصير في محاربة التغريدات المسيئة لا سيما تلك التي تحمل خطابا معاديا للاجئين والأقليات، فهل يمارس تويتر ازدواجية في تطبيق معاييره؟

## بين الإساءة للدين وبروباغندا الحكومة

تويتر -كغيره من مواقع التواصل الاجتماعي- متهم بالتقصير في محاربة التحريض، وملام على ازدياد الخطاب المعادي للاجئين والأقليات، فصعود التيار اليميني في أوروبا والولايات المتحدة في السنوات الأخيرة، انعكس زيادةً ملحوظة في التغريدات التي تحذر من مخاطر اللجوء والهجرة، وتأثير موجات النزوح على ديمغرافية الدول الغربية. هذه التغريدات لم تلق أي رد فعل من تويتر، مع أن المنصة صارمة على الحسابات المعادية للغرب وسياساته، أو تلك التي تمجد حركات "المقاومة"، وحتى الحسابات التي تعتبر منصات لترويج بروباغندا حكومية، كان آخرها حسابات تديرها الصين للتشويش على احتجاجات هونغ كونغ.

إذن، برهن موقع تويتر أنه يملك القدرة والتكنولوجيا لمحاربة أي محتوى مسيء، فلماذا يتساهل مع جزء من التغريدات المتطرفة؟

## تبليغات

أكثر من 500 مليون تغريدة تنشر على تويتر يوميا بمختلف لغات العالم، بينها آلاف التغريدات المخالفة لسياسات الموقع. وبحسب تقرير الشفافية للموقع، فإن تويتر تلقى أكثر من 3,6 ملايين تبليغ خلال ستة أشهر، منها أكثر من 600 ألف حساب وجد مخالفاً للمعايير. ومع ذلك، فالمنصة لا تراقب المحتوى ولا تزيل التغريدات، حتى وإن كانت مخالفة لسياسة الموقع، إلا بعد ورود تبليغ عن تغريدة معينة أو مستخدم.

تصل هذه التبليغات إلى فريق متخصص في مراجعة المحتوى، فيراجع أحد مشرفي المحتوى التغريدة وسبب التبليغ، وعلى أساسها يقرر إن كانت تستدعي الحذف من الموقع.

لذا بعد إقرار إضافة الإساءة للدين ضمن المحتويات التي تعد مسيئة في سياسة المحتوى على تويتر، أشارت المنصة إلى أن التغريدات المخالفة المنشورة قبل هذا التحديث لن تُزال إلا إذا أُبلغ عنها. وعليه، ومع التحديثات المستمرة، فإنه قد يُزال أي حساب من الموقع إن وردت عليه تبليغات على تغريدات قديمة تسيء لأتباع دين معين، أو للشذوذ والشاذين، أو أي صفة محمية ضمن سياسة المحتوى، حتى لو لم تكن ضمن المخالفات وقت كتابة التغريدة.

لكن، وفي عالم يزداد تطرفاً ومستخدمين يستاؤون بسهولة، يشهد الموقع يوميًا عشرات آلاف التبليغات ضد محتوى أو ضد مغردين، فمن هم أصحاب الكلمة الفصل في تطبيق سياسة الموقع؟

في سبتمبر / أيلول 2018، نشر موقع تويتر عبر منصته استطلاعا للرأي بعنوان: "نضع السياسات معاً" (Creating new policies together). هذا الاستطلاع هَدَفَ إلى إقرار تحديث على سياسة المحتوى للموقع، إذ أضاف إلى قائمة "التغريدات المحظورة" التغريدات التي "تُجرّد شخصا أو مجموعة محددة من إنسانيتها (Dehumanizing)"، حتى لو لم تكن تلك التغريدة المسيئة موجهة إلى شخص بعينه.

وعن سبب اختيار مصطلح "Dehumanizing" لتوصيف التغريدات المسيئة، أشار الموقع إلى دراسة (2) تربط بين استخدام تشبيهات غير آدمية وممارسة العنف، إذ إن نزع الصفات الآدمية عن الأشخاص يجعل فكرة ممارسة العنف ضدهم مقبولة عند البعض، لذلك اتجه الموقع إلى اقتراح حظرها. وبعد مشاركة أكثر من ثمانية آلاف شخص في استطلاع الرأي، قرر الموقع في يوليو/تموز الماضي إضافة "المجموعات الدينية" إلى الفئات المحمية في سياسة المحتوى، وبالتالي حظر أي محتوى يسيء لأفراد بناء على معتقداتهم الدينية.

## شركات مراجعة المحتوى

في عالم مواقع التواصل الاجتماعي، من يضع السياسة ليس هو من يطبقها، فمعظم المواقع تسند مهمة مراجعة المحتوى إلى شركات أخرى، مثل "أسانتور" (Accenture) و"تاسك آس" (TaskUs) و"كونيزانت" (Cognizant). هذه الشركات تعيّن موظفين حول العالم، وتزودهم بقائمة المحتوى المحظور لكل موقع، ويجلسون خلف شاشات الحواسيب لـ8 أو 9 ساعات يوميا، يراجع خلالها كل موظف ما يقارب ألف تغريدة ورسالة وفق تقرير لواشنطن بوست (4)، مما يعني أن الموظف عليه الحكم على المحتوى خلال أقل من دقيقة. وموقع تويتر بسياسة محتواه الفضفاضة، ومئات الملايين من التغريدات التي يتم تداولها، يسند مهمة مراجعة التبليغات إلى 1500 شخص موزعين على 8 دول مختلفة، يعملون لصالح شركة "كونيزانت".

يتنوع المحتوى المسيء الذي يروّج على تويتر بين محتويات تروج لكراهية أو محتوى جنسي أو حتى حسابات تنظيمات مسلحة وانتهاكاتها حول العالم. وفي ظل هذا التنوع، يُفترض أن من يراجع التقارير ويقرر مصير التغريدات، ضليع في الشأن السياسي، أو مختص في القانون أو سياسة المحتوى، أو على الأقل مطّلع على اللغة وثقافة البلد الذي نشرت منه التغريدة. إلا أن تقرير صحيفة الواشنطن بوست كشف أن مراجعي المحتوى لا يتحدثون بالضرورة اللغة المستخدمة في التغريدة، حيث أجرت الصحيفة مقابلة مع مراجعي محتوى تويتر في العاصمة الفلبينية مانيلا، ونقلت عنهم أنهم يراجعون محتوى مكتوبا بعشر لغات لا يتحدثونها، وأنهم يلجؤون إلى مترجم غوغل لاتخاذ قرارهم بإبقاء المحتوى أو حذفه، ولا يملكون خبرة كافية لمعرفة خلفيات التغريدات وسياقاتها.

حذف التغريدات وإيقاف الحسابات دون أخذ السياق بالاعتبار، تسبَّبَ لتويتر في

قام باهتيار دويساك، الذي كان يعمل موظفا في شركة تويتر، بإيقاف الحساب الرسمي للرئيس الأميركي دونالد ترمب لمدة 11 دقيقة عام 2017. باهتيار قال لرويترز إنه على الرغم من أن تلك الحادثة لم تكن مقصودة إلا أنه يعتقد أن كثيرا من تغريدات ترمب تنتهك قانون حظر خطاب الكراهية الذي يطبّقه الموقع على التغريدات. (تصوير: رالف أورلوسكي - رويترز)

مجموعة تغريدات عُرضت ضمن مكتبة لتغريدات ترمب أقامها برنامج The Daily Show السياسي الساخر في كاليفورنيا. (تصوير: ماريو أنزوني – رويترز)



مشاكل عدة، كان آخرها إيقاف حساب الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو بالإنجليزية لساعات في آب/أغسطس الماضي قبل أن يتم إعادته.

وحتى بعيدًا عن السياسة، فبعض حسابات الكوميديين تم إيقافها (5) بسبب تغريدات ساخرة ونكات، لكن الضرر الأكبر الذي قد يترتب على إلغاء المحتوى دون النظر إلى السياق، هو إلغاء منشورات قد تستخدم كأدلة في المحاكم الجنائية، إذ إن المحكمة الجنائية الدولية أقرت استخدام منشورات على مواقع التواصل الاجتماعي كأدلة على انتهاكات يحاسب عليها القانون. وعلى إثرها أصدرت مذكرة توقيف (6) بحق القائد العسكري الليبي محمود الورفلي عام 2017 بالاستناد إلى أدلة نشرت على مواقع التواصل. ولكنّ إقرار تعديلات على سياسات هذه المواقع، والتبليغ عن محتوى يحوي مشاهد توثق ما ارتكب من جرائم وانتهاكات لحقوق الإنسان، دفعا بتلك المواقع ومشرفيها إلى حذف ما قد يكون أدلة (7) تستخدم في المحاكم الدولية لإثبات جرائم حرب.

## التبليغ عن محتوى لترمب مثلا

تنتهي مهمة مراجعي المحتوى عند التغريدات التي تصدر عن شخصيات عامة أو حسابات موثقة، فتلك مهمة يتم رفعها إلى مسؤولي تويتر للبت فيها، فبعد انتهاكات متكررة لسياسة المحتوى من قبل الرئيس الأميركي دونالد ترامب وتحريضه على منافسته هيلاري كلينتون، وعلى صحفيين ووسائل إعلام، ثم على نائبات الكونغرس المسلمات، وُجِهَت للموقع انتقادات حادة بازدواجية المعايير، فحساب الرئيس ومناصريه لم يُمس، بل بات حافزًا لحسابات أخرى ترى في تغريدات الرئيس المحرضة على اللاجئين مثالاً يُحتذى به (8)، بعد أن غرد على تويتر بأنه يعتبر "معارضي الفاشية" (ANTIFA) منظمة إرهابية وانضم إلى المحرضين ضدها، رغم تزايد عدد الهجمات (10) التي يسببها أنصار حركة "تفوق العرق الأبيض" (White Supremacist). لكن، منذ توليه

الرئاسة، لم يطالب ترمب يوما بإدراجها في قائمة الإرهاب ولم يكتب يوما نقدا لها.

التساهل مع الشخصيات السياسية التي تغذي صناعة الخوف من الآخر والإكزينوفوبيا، وتصف الأقليات بأنهم محتلون وغزاة، دفعت الموقع لمحاولة الدفاع عن سياسته، فنشر على مدونته توضيحا بشأن "Public interest" أو التغريدات التي تحظى "باهتمام عام" على حد تعبير الموقع، إذ أقر باستثناءات يقوم بها للتغريدات التي يكتبها سياسيون، أو مرشحون للرئاسة أو لأي منصب حكومي، ولديهم على الأقل 100 ألف متابع وحساباتهم موثقة، على أن يظهر تويتر تنويها للمستخدمين بأن هذه التغريدة تخالف سياسة الموقع دون أن يحذفها. وحاول تبرير ذلك بأنه يحافظ على مساحة نقاش عام حر، وأنه يسمح للعامة بأن ترد مباشرة على السياسيين، وأن يحاسبهم المغردون على تغريداتهم لا الموقع.

لكن مساحة الديمقراطية التي يدعيها الموقع تلك، لا تعني فقط أن السياسيين وحدهم مستثنون من سياسة محتوى الكراهية، بل إن من يؤيدهم سيصبح بالضرورة مستثنًى منها، فمثلاً التغريدة التي كتبها (11) ترمب ودعا فيها نائبات الكونغرس للعودة إلى "بلادهن"، والتي اعتبرها كثيرون تغريدة عنصرية تخالف سياسات تويتر ضد الأقليات، ستنعم باستثناء من الحذف أو المساءلة، وأيضا من يعيد تغريدها تأييداً لمحتواها، أو يكتب رداً مُرحّبًا بها، لأنه يوافق سياسيًا ولا يكتب هو بنفسه تغريدة عنصرية.

ورغم نشر المعايير المتعلقة بالاستثناءات في خطاب الكراهية، وادعائها أنها محاولة لخلق نقاش صحي بين صناع القرار والعامة، فإن هناك حسابات كثيرة لغير السياسيين، مثل ديفد ديوك الزعيم السابق لمجموعة "كي.كي.كي" (KKK) المحظورة من بقية مواقع التواصل الاجتماعي، وغيره من الإعلاميين والمحللين السياسيين الذين يخالفون سياسات تويتر بشكل واضح، لكن يتجنب الموقع إزالة حساباتهم، ليس فقط بسبب العدد الكبير لمتابعيهم، وإنما أيضا ليتجنب القائمون على تويتر الاتهام بمعاداة المحافظين، أو أن يُنسبوا خطأ إلى تيار سياسي محدد، فيصبح الموقع جزءًا من الاستقطابات السياسية بحسب أحد موظفي الموقع.

## هل الشخصيات العامة هي الاستثناء الوحيد؟

تمجيد الإرهاب أو العنف أو الترويج لهما محظور على جميع مواقع التواصل الاجتماعي، إلا أن المناخ السياسي في العالم خلط المفاهيم وعجز عن تقديم تعريف محدد للإرهاب. لكن بعد ظهور ما

يدعى تنظيم الدولة الإسلامية واستخدامه الحرفي والمنظم لمواقع التواصل، اجتمعت هذه المواقع وأنشأت "منتدى الإنترنت العالمي لمكافحة الإرهاب" (12) الذي ضم 13 شركة منها: فيسبوك، وألفابيت (الشركة الأم لغوغل ويوتيوب)، ومايكروسوفت، وتويتر، وحتى موقع مشاركة الملفات "دروب بوكس" و"أسك أف.أم".

أتاح هذا المنتدى للمواقع مشاركة المعلومات عن الحسابات والمحتوى الذي يحرض على الإرهاب، و"بروتوكولا" مشتركا حول كيفية التعامل معها. ولأن هذه الشركات بسياساتها

مواقع التواصل الاجتماعي هي في الأصل شركات تسعى لتحقيق أكبر قدر من الأرباح، وقد تتغاضى في سبيل ذلك عن محتوى ما أو تكافح آخر حتى تحافظ على أرباحها وأسعار أسهمها. (تصوير: لوكاس جاكسون – رويترز)

تعرّف المحتوى المسيء بطرق مختلفة، فقد اعتمدت "لائحة الأمم المتحدة للمنظمات الإرهابية" (13)، حيث سمح هذا المنتدى للمواقع بتشارك المعلومات وإنشاء قاعدة بيانات مشتركة للمحتوى المحظور (Hashing)، لتسمح بإزالته من جميع المواقع دفعة واحدة، وتحظر مستخدمين وتحذف محتوى بطريقة منظمة بينها، وفق معايير يتم تحديثها بشكل دائم بحسب المعطيات. هذه المعايير تشمل تمجيد أي عمل "إرهابي" ومحاولة لتعريف "الإرهاب" والتفريق بينه وبين الحركات التحررية أو دفاع الدول عن نفسها.

أضاف المنتدى حادثة إطلاق النار على مسجد كرايست تشيرتش في نيوزيلندا (الفيديو والبيان الذي نشره القاتل) إلى قاعدة البيانات للحد من نشرها، لكن لم تضف إلى الآن أي من حوادث إطلاق النار في الولايات المتحدة. بل إن بعض هذه الحوادث الجماعية لم تصنف "إرهابا" من قبل الحكومات ولا حتى الأمم المتحدة، لكن تزايد هذه الحوادث التي يستهدف بعضها لاجئين، دفع فيسبوك لإضافة "اللاجئين" إلى الفئات المحمية من الاستهداف على الموقع وحظر (14) المحتوى الذي يروج أو يدعم أو يمثل حركة "تفوق العرق الأبيض" من الموقع، بعكس تويتر الذي لا يزال يتجاهل الاعتراف بها كمشكلة على الموقع.

## سياسة أم معايير مزدوجة؟

العنف والتحريض عليه ليس حكرًا على الجماعات المتطرفة أو الأفراد ذوي الميول المتطرفة، بل بتنا نشهد يوميًا أخبارًا عن حملات عسكرية وأمنية تقودها حكومات وجيوش رسمية وقوات معترف بها دوليا. هذه الحملات بالضرورة مصحوبة بآراء مؤيدة ومعارضة وأخرى مروجة أو معادية لها،

إلا أن هذا العنف الممارس من الدول وجيوشها الرسمية مستثنى من سياسات تويتر للمحتوى.

فمثلاً في حالة الصراع العربي الإسرائيلي، فإن أي ترويج للجيش الإسرائيلي يستثنى من أي سياسة محتوى لأنه صادر من دولة. في المقابل، أيّ ترويج لأي عمل تقوم به حركة حماس مثلاً، ستنطبق عليه قوانين الترويج لمحتوى إرهابي لأنها مصنفة تنظيما إرهابيا في الولايات المتحدة.

## ديمقراطية السوق

تُسوّق مواقع التواصل الاجتماعي نفسها بأنها منصات تشجع على الديمقراطية والنقاش، وأنها خلقت فضاء للتواصل، لكنها في الواقع هي مواقع تجارية تريد أن تبقي المستخدمين أطول وقت ممكن على صفحاتها لتزيد عدد المعلنين وبالتالي تزيد أرباحها. وكأيّ شركة تجارية أخرى، تنطبق على هذه المواقع قوانين البلد الذي تعمل فيه، وعليها أن تلتزم بالقواعد المفروضة عليها في كل بلد كيلا تخسر وجودها فيه. وقوانين الدول تحكمها سياسات وعلاقات ومصالح، فبالتالي مهما ادعت مواقع التواصل الاجتماعي أنها موضوعية وغير منحازة في سياساتها، فإن تغريدة لترمب أو قرارا للاتحاد الأوروبي (15) قد يغيران كل القوانين المتعلقة بالمحتوى على تويتر، الشركة التي ستتغاضى عن محتوى أو تكافح آخر حتى تحافظ على مبيعاتها وأسعار أسهمها.

## المراجع:


(1) https://blog.twitter.com/en_us/topics/company/2018/Creating-new-policies-together.html

(2) Kelman, Herbert G. "Violence without moral restraint: Reflections on the dehumanization of victims and victimizers." Journal of social issues 29, no. 4 (1973): 25-61. https://bit.ly/2mM2RBN

(3)https://blog.twitter.com/en_us/topics/company/2019/key-data-and-insights-from-our-14th-twitter-transparency-report.html

(4)https://www.washingtonpost.com/technology/2019/07/25/social-media-companies-are-outsourcing-their-dirty-work-philippines-generation-workers-is-paying-price/

(5) https://qz.com/1106845/twitter-doesnt-need-more-policies-it-needs-diverse-moderators/

(6) https://www.icc-cpi.int/CourtRecords/CR2017_05031.PDF

(7)https://www.theatlantic.com/ideas/archive/2019/05/facebook-algorithms-are-making-it-harder/588931/

(8) https://www.nytimes.com/2019/08/04/us/politics/trump-mass-shootings.html

(9)https://twitter.com/search?f=live&q=(ANTIFA)%20(from%3AREALDONALDTRUMP)&src=typed_query

(10) https://nyti.ms/2lfqiD6

(11) https://bit.ly/2kJ5zHt

(12) https://gifct.org/

(13) https://gifct.org/transparency/

(14) https://newsroom.fb.com/news/2019/03/standing-against-hate/

(15) http://www.europarl.europa.eu/doceo/document/A-8-2019-0193_EN.html?redirect

منصة تذكارية لتغريدات محذوفة للرئيس الأميركي دونالد ترمب عُرضت ضمن مكتبة لتغريدات ترمب أقامها برنامج The Daily Show السياسي الساخر في كاليفورنيا. (تصوير: ماريو أنزوني – رويترز)

# البيانات لرصد الخطاب المناهض للاجئين... تجربة «سراج» و«إنفو تايمز»

مجلة الصحافة

يستعرض هذا التقرير تجربة الوحدة السورية للصحافة الاستقصائية (سراج) و موقع «انفو تايمز» في إنتاج مادة مدفوعة بالبيانات، رصدت وحللت تغريدات شخصيات سياسية واجتماعية لبنانية حول اللاجئين السوريين، وكذلك تجارب عالمية مماثلة.

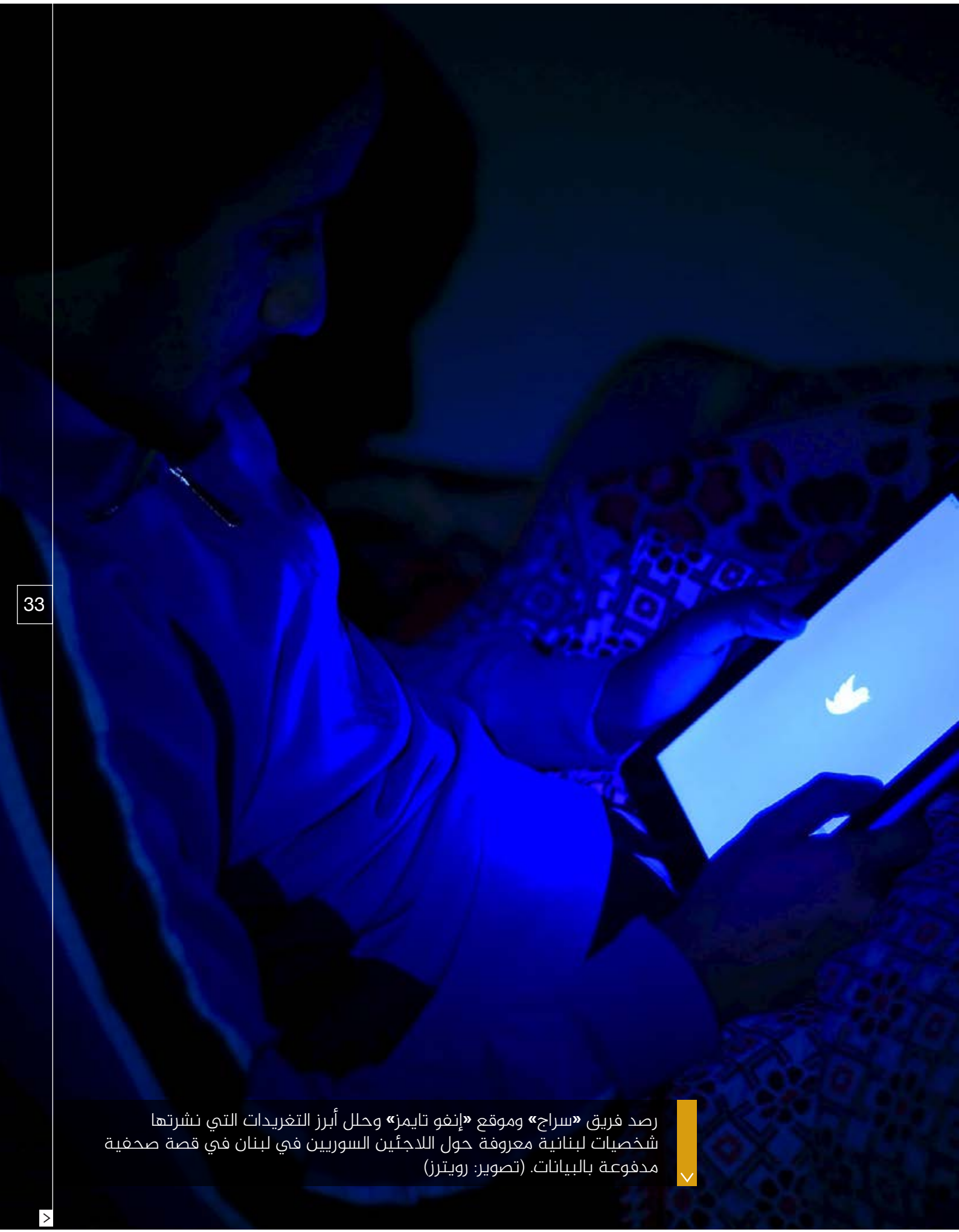

رصد فريق **«سراج»** وموقع **«إنفو تايمز»** وحلل أبرز التغريدات التي نشرتها شخصيات لبنانية معروفة حول اللاجئين السوريين في لبنان في قصة صحفية مدفوعة بالبيانات. (تصوير: رويترز)

نهاية سبتمبر/أيلول الماضي، نشر موقع "إنفو تايمز" تقريرا (1) مدعوما بالبيانات أنجزته الوحدة السورية للصحافة الاستقصائية (سراج) بالتعاون مع الموقع. ويحلل التقرير تغريدات شخصيات سياسية واجتماعية معروفة في لبنان حول اللاجئين السوريين، بغرض معرفة شكل الكراهية الذي يروّج ضد اللاجئين ومن يروّجها والمصطلحات المستخدمة في ذلك، إضافة إلى معرفة الشخصيات المتضامنة مع اللاجئين السوريين وأشكال ذلك التضامن.

المادة التي استغرق العمل عليها أكثر من عشرة أشهر متواصلة، حللت قرابة 238 ألف تغريدة نُشرت خلال الأعوام الثمانية الماضية، واستخلصت منها عينة تحليل حجمها 1454 تغريدة نشرتها 68 شخصية لبنانية معروفة، ضمن قائمة شملت 101 شخصية. وخلصت نتائج التحليل إلى أن أكثر من نصف التغريدات ضمن العينة، كانت مناهضة للاجئين السوريين.

مجلة "الصحافة" أجرت مقابلة مع فريق العمل الذي أنتج التقرير، والذي أوضح لها أن "فكرة القصة أساسًا جاءت من خلال ورشة تعليمية وتدريبية قدمها موقع إنفو تايمز لعدد من الصحفيين والمحررين الاستقصائيين في موقع سراج عام 2018"، مضيفا "عندما وضعنا سوية خطة العمل على القصة المدعومة بالبيانات، كان الهدف منها قياس وسبر آراء أبرز المغردين على تويتر في لبنان من الشخصيات العامة (سياسيين، وفنانين، وصحفيين أو إعلاميين) ومعرفة آرائهم حيال موضوع اللاجئين السوريين في لبنان، وتعاظم خطاب الكراهية ضدهم".

يقول فريق سراج إن "العمل على القصة تزامن مع حملات ووسوم على تويتر ومواقع التواصل الاجتماعي، بين من يدعو إلى ترحيل اللاجئين وبين من يدعو إلى إعادتهم بعد تقديم ضمانات على اعتبار أن البلد غير آمن، في حين كانت هناك أصوات محايدة ولم تغرد حول الموضوع أصلا".



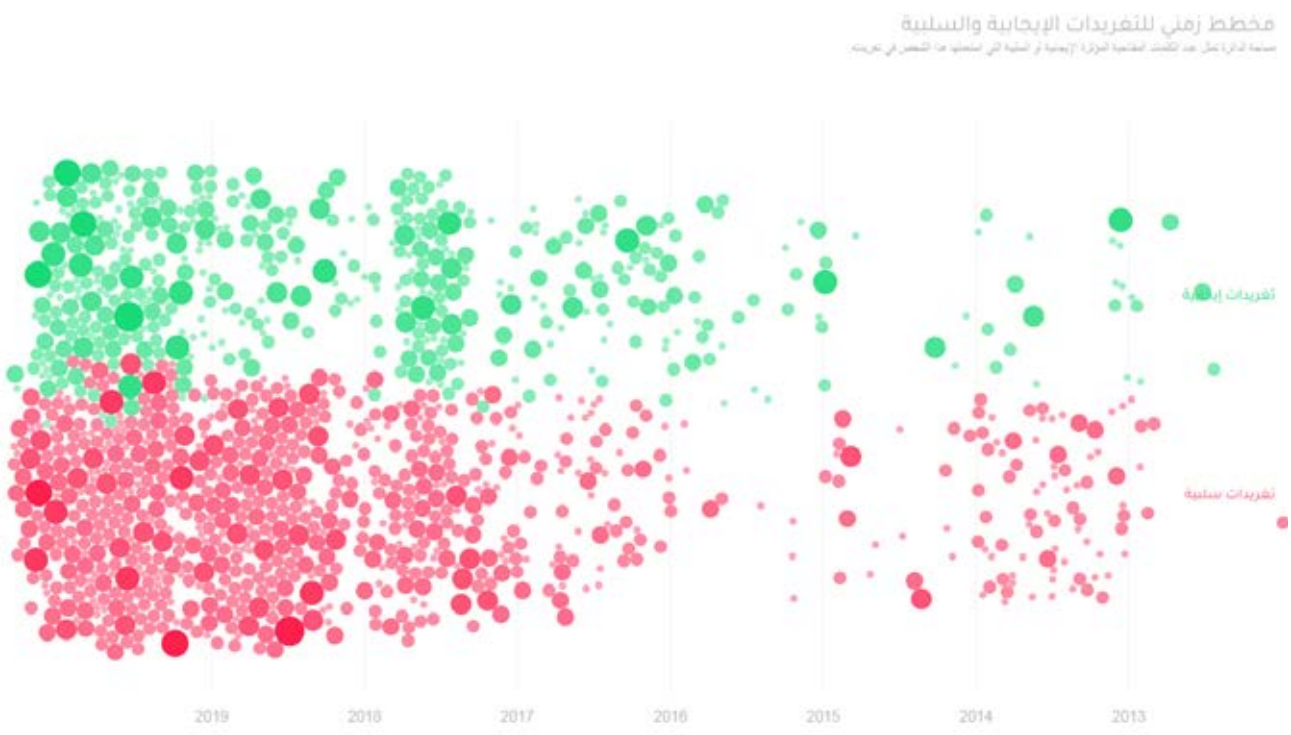


رسم يوضح المخطط الزمني لأبرز التغريدات الإيجابية والسلبية التي نشرتها شخصيات سياسية واجتماعية لبنانية.

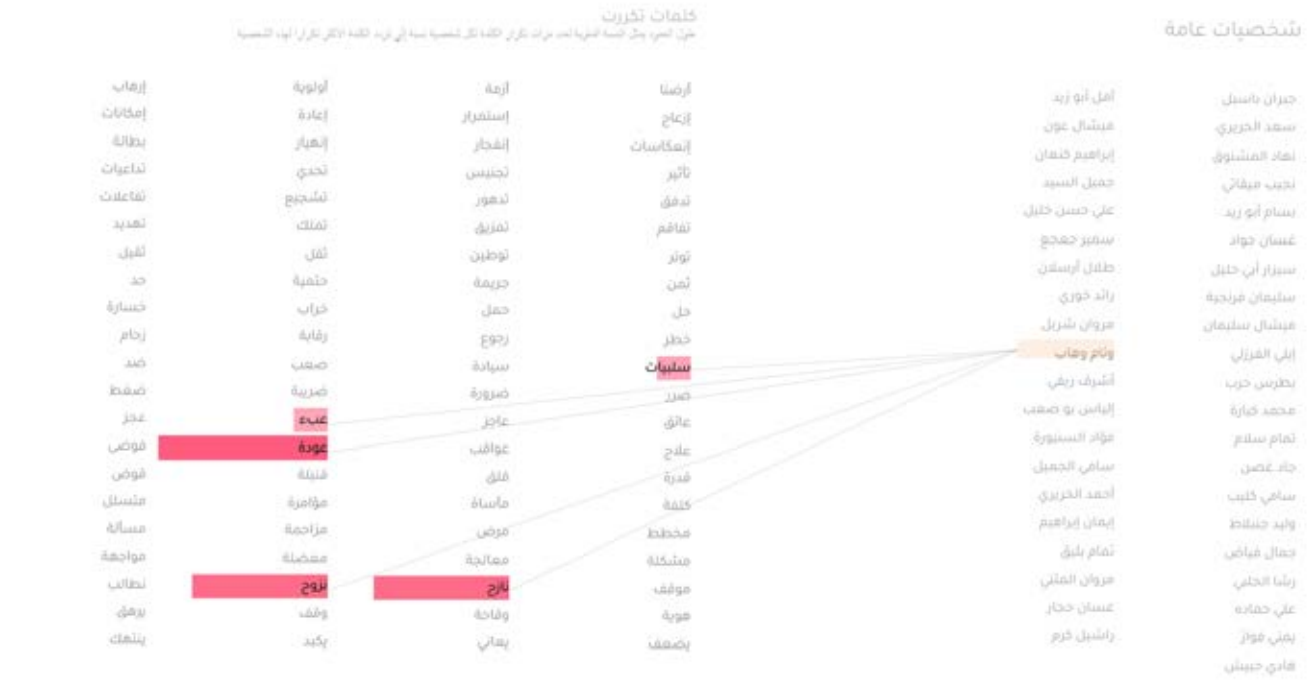


صورة ثابتة من الجدول التفاعلي الذي نُشر في قصة «سراج» و «إنفو تايمز».

وعلى مدار أشهر العمل العشرة، قام فريق العمل بتوثيق وتنقية وتحليل آلاف التغريدات لتحديد الشخصيات المساندة للاجئين السوريين في لبنان، والشخصيات المناهضة لوجودهم، خلال الفترة الممتدة من فبراير/شباط 2011 إلى نهاية أغسطس/آب 2019.

وكشفت البيانات المستخلصة أنّ أكثر من نصف تغريدات الشخصيات المشمولة في عينة التحليل كانت رافضة للاجئين السوريين. وكان موقف الذكور واضحًا بشكلٍ أكبر من الإناث، حيث كانت 95٪ من التغريدات الرافضة تغريداتِ ذكور، والبقية تغريدات إناث.

كما أظهر تحليل التغريدات تضاربًا في الآراء إزاء اللاجئين، حيث تبيَّن أن 30٪ من الشخصيات اللبنانية المشمولة بالبحث تدعم اللاجئين، بينما بلغت نسبة الرافضين لهم 51٪، وهو ما يفسر بروز الأصوات المنادية بإعادة اللاجئين السوريين واعتبارهم "نازحين".

وبعد فرز التغريدات تم تصنيفها في ثلاثة أقسام رئيسية: قسم التغريدات الإيجابية، وهي التي احتوت على تعاطف ودعم لوجود اللاجئين السوريين بلبنان، وقسم التغريدات السلبية، وهي التي تضمنت مناهضة ومعاداة لوجود اللاجئين ودعوة إلى إعادتهم لبلادهم، وقسم التغريدات المحايدة، وهي التي لم تحتوِ على كلمات تعاطف أو دعم ولم تحمل أي عبارات كراهية أو معاداة.

وحول عملية رصد التغريدات وتجميعها والآليات التي استخدمت في ذلك، قال فريق العمل إنهم طوّروا خوارزمية خاصة صمموها لهذا الغرض باستخدام لغة متخصصة في علم البيانات، بينما تمت عملية تصنيف التغريدات كسلبية أو إيجابية تجاه اللاجئين، عبر مرحلتين: أولاهما اعتمدت على التصنيف الآلي باستخدام الخوارزمية المطورة للتصنيف، ومن ثم الفرز الأولي بحسب كلمات مفتاحية معينة تحمل معاني التعاطف والتضامن أو الكره والرفض للاجئي سوريا، ثم بعد ذلك تم تدقيق وتأكيد النتائج الأولية كمرحلة ثانية.

وفيما يتعلق بالآلية المستخدمة في تصميم طريقة عرض البيانات، فإن فريق العمل صمم البيانات في تصميمات

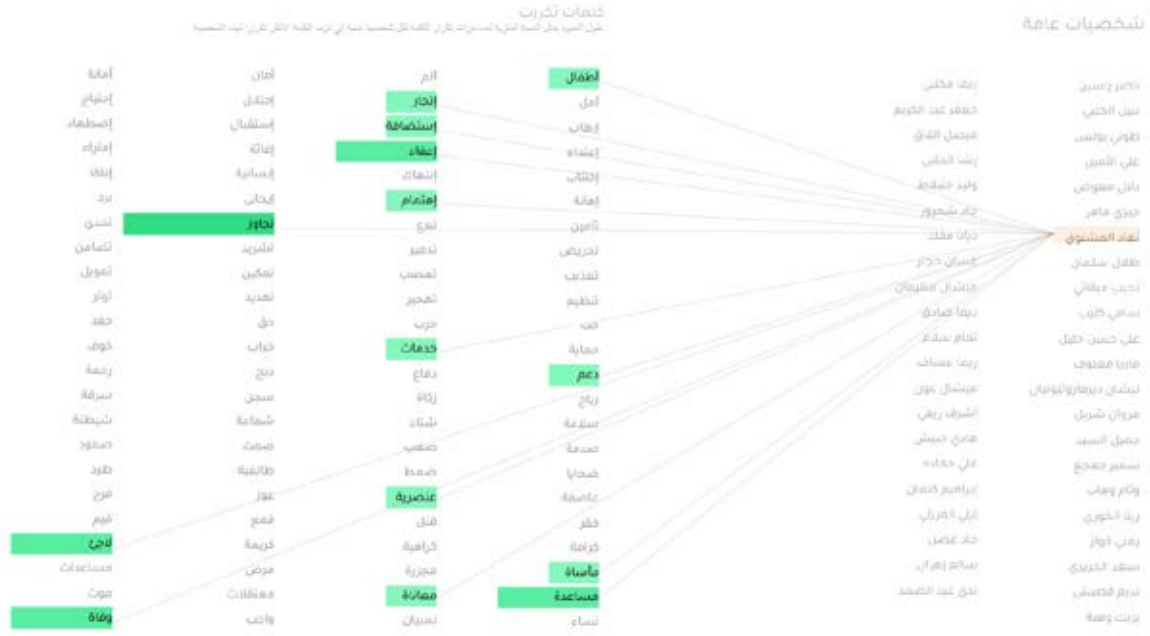

صورة ثابتة من الجدول التفاعلي الذي نُشر في قصة «سراج» و «إنفو تايمز»، ورصد هذا الجدول أبرز المصطلحات الإيجابية المستخدمة وحجم استخدامها بين الشخصيات العامة اللبنانية عينة التحليل.

تفاعلية مقسمة على ثلاث لوحات رئيسية: الأولى تظهر الشخصيات التي تحدثت إيجابيا عن اللاجئين متضمنة الكلمات المفتاحية الإيجابية الأكثر تكرارا التي استخدمتها كل شخصية منهم. وتظهر اللوحة الثانية الشخصيات التي تحدثت سلبا عن اللاجئين متضمنة الكلمات المفتاحية السلبية الأكثر تكرارا التي استخدمتها كل شخصية منهم. أما اللوحة الثالثة فجاءت في صورة مخطط زمني لجميع التغريدات السلبية والإيجابية لإظهار تطور كثافة التغريدات التي تناولت القضية بداية من العام 2012.

وتمت برمجة جميع اللوحات الثلاث باستخدام لغات برمجة المواقع، وكذلك مكتبة تصميم الرسومات البصرية المفتوحة المصدر.

## البيانات لرصد آثار خطاب المناهض للاجئين

وحول المنهجية العلمية التي طُبقت أثناء تحليل تلك التغريدات، استخدم فريق العمل منهجية "تحليل المحتوى المفاهيمي" (Conceptual Content Analysis Method) التي تعد إحدى منهجيات "التحليل النوعي للمحتوى" (Qualitative Content Analysis)، وذلك لقياس ما تحمله كل تغريدة من معانٍ ضمنية إيجابية أو سلبية نحو القضية، وتم هذا في المرحلة الثانية من التصنيف (مرحلة التدقيق والتأكيد).

حللت دراسة (2) صدرت العام الماضي، المحتوى المنشور على منصات التواصل الاجتماعي لحزب "البديل من أجل ألمانيا" اليميني المناهض للاجئين، وكذلك بعض البلديات التي لها حضور كبير على مواقع التواصل.

وحاولت دراسة الرابط بين الخطاب المناهض للاجئين في مواقع التواصل وبين الأحداث الفعلية على أرض الواقع ضد اللاجئين، وذلك عبر جمع بيانات تفصيلية من 14 مصدرًا مختلفا، منها على سبيل المثال المنشورات والتعليقات في صفحة حزب "البديل من أجل ألمانيا" على فيسبوك وغيرها، ومن ثم قام الباحثان المسؤولان عن الدراسة بتحليلها ومقارنتها مع أحداث

العنف الفعلية التي حدثت ضد لاجئين، وخلُصا إلى وجود علاقة قد تصل إلى العلاقة السببية في بعض الحالات.

## مشاريع أخرى في رصد تغريدات السياسيين

في البرازيل، أُطلقت منصّة "آوس فاتوس" (Fatos Aos) -ومعناها الحقائق- (3) المتخصصة في رصد تغريدات الرئيس البرازيلي جايير بولسونارو وتصنيفها وأرشفتها، وهو مشروع مهم في رصد خطابات السياسيين ووضعهم قيد المساءلة أمام كل ما يغردونه.

وفي جنوب أفريقيا، أنتج أحد صحفيي البيانات تقريرًا (4) مدعوما بالبيانات، سلط فيه الضوء على الدعاية السياسية التي يتم ترويجها على تويتر عبر تحليل ما يغرّده السياسيون هناك.

## سياسة تويتر الجديدة

أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي -وتويتر على وجه التحديد- منصّة للعديد من السياسيين حول العالم يعبرون من خلالها عن مواقفهم السياسية وتحشيد العامة لها، وكذلك الترويج لمعتقداتهم وأفكارهم التي تنطوي أحيانا على تمييز وخطاب كراهية تجاه جماعات محددة.

ومؤخرا، قررت (5) إدارة تويتر أنها لن تحذف تغريدات السياسيين التي تنتهك معايير النشر في منصتها، من أجل الحفاظ على حق العامّة في الاطلاع على آراء السياسيين مهما كانت متطرفة. فمثلا، إن نشر الرئيس الأميركي تغريدة تخالف معايير الموقع، كأن تكون محرضة على كراهية، فإن تويتر سيخفي التغريدة ويضع مكانها تنبيها بأن هذا المحتوى مخالف للمعايير، ويترك للعامة حرية خيار قراءة التغريدة من عدمه.

وبرر تويتر ذلك بأهمية الإبقاء على كل التغريدات التي ترد من السياسيين من أجل مصلحة العامة التي ستساعدها تلك التغريدات في تقييم مواقفها تجاه السياسيين. وهنا يبرز دور صحافة البيانات في تحليل تلك التغريدات وتأطيرها في سياقها، وتبيان أثرها على المجتمع، خدمة للمصلحة العامة.



## المراجع:

(1) https://bit.ly/2kZsUoB

(2) Müller, Karsten, and Carlo Schwarz. "Fanning the flames of hate: Social media and hate crime". Available at SSRN 3082972 (2018).

(3) https://aosfatos.org/tweets-de-bolso/english

(4)https://www.theverge.com/2019/6/27/18761132/twitter-donald-trump-rules-violation-tweet-hide-remove-political-figures

# حبل الكذب القصير في الإعلام

أحمد أبو حمد

الكذب في الإعلام لا يدوم طويلا، وسيكون أقصر في السنوات القادمة؛ مع ازدياد أدوات التحقق من المعلومات، سواء من قبل الصحفيين الآخرين أو المتابعين أنفسهم، الأمر الذي يجب أن يدفع الصحفيين إلى الالتزام بالحقيقة، دون محاولة خلق أي أحداث أو إضافة معلومات زائفة.



الطموح المبالغُ فيه والممزوج بالكسل والرعونة، قد يقود الصحفيين إلى البحث عن طرق سهلة وسريعة لكتابة قصص تحقق الانتشار الواسع وتقود إلى الشهرة. هذا الطريق قد يضمن للصحفيين فترة جيدة من الحفاوة والامتيازات وربما الجوائز، لكن نهايته عادة ما تكون مليئة بالكثير من العار والسقوط في الهاوية والخروج من دائرة الإعلام تماما، أو ما يسمى الانتحار المهني في الإعلام (Career Suicide).

الكذب في الإعلام لا يدوم طويلا، وسيكون أقصر في السنوات القادمة؛ مع ازدياد أدوات التحقق من المعلومات، سواء من قبل الصحفيين الآخرين أو المتابعين أنفسهم، الأمر الذي يجب أن يدفع الصحفيين إلى الالتزام بالحقيقة، دون محاولة خلق أي أحداث أو إضافة معلومات زائفة، حتى وإن كانت بهدف تدعيم رسالة القصّة الإخبارية، لأن غاية خدمة القضايا الإنسانية العادلة لا تكون عبر وسيلة الكذب والتضليل.

رجل يقرأ عدد دير شبيغل الذي خصص للفضيحة التي هزّت المجلة بعد اكتشاف أن أحد أبرز مراسليها قام باختلاق كثير من القصص الصحفية التي كتبها مع المجلة. (تصوير: توماس لوهنس – غيتي)

اكتشفت صحيفة نيويورك تايمز أن أحد أبرز صحفييها زيّف حقائق في عدد من القصص التي كتبها، الأمر الذي انتهى بإقالته ورفض التعامل معه من قبل بقية المؤسسات الصحفية الأخرى. (تصوير: لوكاس جاكسون - رويترز)



## فيلم "قصّة حقيقية".. العار بعد الغرور!

يروي فيلم "قصة حقيقية" (True Story) المبني على أحداث واقعية، قصة الصحفي الأميركي مايكل فينكل الذي عمل في صحيفة "نيويورك تايمز"، وعلاقته مع أحد المتهمين بقتل عائلته. تلك العلاقة بدأت في فترة كانت حياة فينكل المهنية قد شارفت على الانتهاء، بسبب اكتشاف الصحيفة أنه زيّف حقائق في عدد من القصص التي كتبها، الأمر الذي انتهى بإقالته ورفض التعامل معه من قبل بقية المؤسسات الصحفية الأخرى، وما كان ليعود إلى عالم الصحافة لولا صدفة العلاقة بهذا المتهم الذي انتحل اسم فينكل حين تم إلقاء القبض عليه.

الفيلم يضع أمام المشاهد شخصيتين تستخدمان نفس التقنية للخداع؛ إجادة التزييف عبر الكتابة القصصية الاحترافية، حيث وجد المتهم بقتل زوجته وأطفاله من علاقته مع فينكل، فرصة لتحسين مهاراته الكتابية وإغراق فينكل بالتفاصيل المختلقة، بهدف التأثير على سير العدالة عبر كتاب أو قصة صحفية سينشرها فينكل لاحقا.

ينجذب فينكل نحو علاقته مع القاتل بشدّة، بسبب اليأس الشديد الذي أصابه بعد طرده

من الصحيفة. ذاك الطرد الذي جاء بسبب اكتشاف الصحيفة تلاعب فينكل بالمعلومات المتعلقة بشخصية الطفل "يوسف مالي" التي بنى عليها قصّته التي أثارت الكثير من الجدل "هل كان يوسف مالي عبدًا؟"(1).

الاكتشاف جاء بعد نشر فينكل قصة مصوّرة عام 2001، تناولت قضية عبودية الأطفال العاملين في زراعة الكاكاو في ساحل العاج وركّزت على الطفل يوسف كأبرز شخصية في القصة، لكن سرعان ما تواصلت منظمة "إنقاذ الطفل" مع الصحيفة لتؤكد أن الطفل الظاهر في الصور ليس يوسف، ليعترف بعدها فينكل بأن يوسف كان واحدا من مجموعة أطفال قابلهم، وأن المعلومات المنشورة عنه مركّبة ومجمّعة من عدّة مقابلات لأطفال مختلفين.

على إثر ذلك، باشرت الصحيفة بالتحقيق في كل القصص السابقة التي عمل عليها فينكل، لتكتشف أخطاء في قصص أخرى وتعتذر عنها للجمهور، وينتهي به المطاف خارج العمل الصحفي. لكن، وبعد عدة شهور، رمت الصدفة بهذا القاتل في طريق فينكل كي يعود بعدها إلى دائرة الأضواء، حيث انتحل القاتل شخصيته خلال فترة هروبه إلى المكسيك، الأمر الذي جذب فينكل إليه وإلى قصّته ودفعه للقائه عدّة مرات.

القاتل طلب من فينكل أن يساعده في صقل مهارته في الكتابة لكي يستطيع رواية "القصة الحقيقية" لما جرى معه كي تتم تبرئته من التهم الموجهة إليه "ظلما" حسب ادعائه، موهمًا فينكل بأنه بريء تماما من قتل زوجته وأطفاله الثلاثة. وبالفعل، بدأ فينكل بالعمل معه على تحسين آليات السرد القصصي وتقنيات الكتابة الصحفية، ليكتشف في وقت متأخر أن مساعي القاتل ما هي إلا محاولة لتضليل العدالة وخلق شكوك توصله إلى البراءة، لكن المحكمة أدانته في النهاية وحكمت عليه بالإعدام.

نشر مايكل قصّة القاتل كريستيان لونغو في كتاب حمل اسم "القصة الحقيقية"، مما ساعده على العودة إلى طريق الكتابة الصحفية مجددًا، لكن الخطأ الصحفي الذي ارتكبه لا يزال يلاحقه إلى اليوم (2).

## قلب ناصر خضر المحروق

حصل ناصر خضر السياسي والإذاعي الدنماركي من أصول فلسطينية سورية، على العديد من الجوائز والأوسمة تكريمًا لكتبه التي تناول فيها الاختلافات الثقافية بين الشرق والغرب ومفاهيم الشرف وغيرها، حيث لاقت صدى واسعا مشابها للصدى الذي حققه ناصر في الأوساط الدنماركية كمهاجر جدلي معادٍ للمهاجرين وللمسلمين.

لكن تلك الحفاوة بخضر بين أوساط المثقفين والأكاديميين الدنماركيين، سرعان ما تحولت إلى خيبة أمل لدى الكثير منهم، بعد اكتشاف (2) ممارسة خضر لسرقة فكرية في كتبه التي استخدم فيها جملاً مقتبسة من مصادر أخرى دون الإشارة إليها في كتابه "الشرف والعار" في طبعته الأولى عام 1996. تلك الانتهاكات لحقوق الملكية نُشرت بشكل مفصّل

في كتاب صدر عام 2001 بعنوان "الشرف والعار.. احتيال أم حقائق؟".

النقاش الواسع الذي فتحه اكتشاف السرقة الأدبية جعل ناصر خضر عرضة للانتقاد، وأجبره على الاعتراف بالخطأ والاعتذار وتقديم نسخة منقّحة من الكتاب عام 2002.

أعاد خضر الكرّة مرة ثانية بعد سنوات في كتاب "القلب ينزف" المنشور عام 2015، والذي كتبه حين كان عضوًا في البرلمان الدنماركي بالتعاون مع الصحفي ستيغ ماتيسين. ويتحدّث الكتاب ضمن 76 فصلا عما بعد أربع سنوات من الربيع العربي واحتمالات الضوء في نهاية النفق، منتقدًا فيه العديد من الظواهر كالدكتاتورية ورجال الدين وعلاقة العرب بالخبز وأساليب الحوار في الوطن العربي وغيرها.

لم يستغرق اكتشاف سرقة خضر الثانية وقتا طويلا مثل المرّة الأولى، حيث أجرت صحيفة "ويكاند" مراجعة شاملة للكتاب عام 2017، لتكشف أن أحد عشر من فصوله احتوت على جمل مأخوذة من كتب ومقالات دون الإشارة إليها، وصلت في بعض الفصول إلى 83٪ من النص الكامل للفصل، كان خضر خلالها قد أخذ فصولا مكتوبة بالإنجليزية من كتب منصات مختلفة من الإنترنت -منها ويكيبيديا- وترجمها إلى اللغة الدنماركية.

اعترفت دار النشر بذنبها في السرقة الأدبية (3) وقررت سحب الكتاب وإحراق النسخ المتبقية منه بعد الاعتذار، في حين بقي خضر يلقي باللوم على الصحفي الذي حرر الكتاب، والذي أكد بدوره أنه لم يترجم كلمة واحدة من الإنجليزية، وأنه اعتمد على المراسلات بينه وبين خضر لتحرير الكتاب.

اتهم ناصر خضر بممارسة السرقة الأدبية في الكتب التي نشرها، والمفارقة أن شريكه في هذه الأعمال كان الصحفي الاستقصائي وأستاذ الصحافة في كلية رودنغ، ستيغ ماتيسين. الصورة لناصر خضر أثناء إحدى المؤتمرات الصحفية. (تصوير: بوب سترونغ - رويترز)

المثير للانتباه في قصّة خضر أن شريكه في العمل الثاني ستيغ ماتيسين صحفي استقصائي ومدرّس للصحافة في كلية رودنغ، فكيف استطاع خضر تمرير كل ذلك من تحت أنفه!

## بطل "دير شبيغل" المزيف

على الرغم من أن اكتشاف التزوير الذي مارسه الصحفي كلاس ريلوتيوس، كان خلال فترة عمله بصحيفة "دير شبيغل"، فإنه يمكن أن يكون لقصة البطل المزيف فصول أخرى في الصحف التي نشر فيها ريلوتيوس تحقيقاته حين كان صحفياً حرًا، والتي لم تجرِ تحقيقا حول المعلومات الواردة في قصصه.

ويبدو أن المجد المهني الذي يتمتع به ريلوتيوس، كان أعلى من أن يضعه ضمن دائرة الشكوك طيلة سنوات عمله، فهو لم يغب عن منصات تكريم الصحفيين منذ العام 2013، الأمر الذي أكسبه نوعًا من المنعة والحصانة بين زملائه ومدرائه في العمل. لذلك، كان صعبًا على شريكه في العمل خوان مورينيو إثبات عدم مهنية كلاس.

بدأت شكوك مورينيو في مهنية ريلوتيوس بعد نشر "دير شبيغل" قصة أعدها الصحفيان سويا بعنوان "حدود الصياد"، حول مجموعة أهلية تقوم بدوريات على الحدود المكسيكية الأميركية للحد من عبور اللاجئين، حيث شعر خوان أن القصة مختلفة عمّا تم جمعه من معلومات، وأن الاقتباسات والشخصيات في القصة غير واقعية.

بعد ذلك بدأ خوان بالاستقصاء حول الجهد الصحفي الذي بذله كلاس (4)، مستغلا زيارة عمل قام بها إلى الولايات المتحدة للبحث عن الشخصيات التي ذكرها كلاس في قصته، ليكتشف أنه لم يُجرِ المقابلات على أرض الواقع. بعد ذلك أرسل خوان ما توصل إليه إلى إدارة "دير شبيغل" التي بدأت بالتحقيق مع كلاس الذي أنكر في البداية، لكنه اعترف في النهاية بارتكابه الكثير من الأخطاء عن قصد وبطريقة منهجية.

اعترف كلاس أنه ضمّن في العديد من قصصه تصريحات لأشخاص لم يلتقِ بهم ولم يتحدّث إليهم قط، وأنه كان يجمع التصريحات لأشخاص من

هزّت فضيحة الصحفي كلاس ريلوتيس، أركان صحيفة دير شبيغل الألمانية، مما دفعها لنشر اعتذارموسّع شمل 220 صفحة في محاولة لحفظ مصداقيتها. (تصوير: موريس ماكماتزن - غيتي)

على وسائل الإعلام الأخرى وتسجيلات الفيديو، وكذلك خلق شخصيات مركبة، كما ألّف حوارات واقتباسات كاملة.

شكّلت "دير شبيغل" لجنة من الصحفيين المخضرمين للتحقيق في قصص كلاس التي أنجزها مع الصحيفة، وعليه نشرت اعتذارًا تفصيليا ضمن تقرير (5) موسّع من 220 صفحة، جرى إعداده بعد مراجعة جميع أعماله. ولولا أنها فعلت ذلك لكانت خسرت الكثير من مصداقيتها التي خُدشت بالفعل.

أما كلاس فأرجع سبب قيامه بهذه الكوارث المهنية إلى "الخوف من الفشل" بعدما أصبح "ناجحاً"، لكن ما قام به أجبره على الاستقالة وإعادة جميع الجوائز التي فاز بها مسبقا، وأصبح كل ما تجده عند البحث عن كلاس على الإنترنت يتعلق بالفضيحة.

## بثرة لا تزول في وجه جونسون

كثيرة هي البثور التي تشوه صورة رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون كسياسي، سواء بسبب اتهامه بإدخال بريطانيا في حالة من عدم الاستقرار، أو بسبب تصريحاته الجدلية ومواقفه الصارمة من المهاجرين والمنقبات. لكن الكارثة المهنية التي لا تزال تلاحق جونسون إلى اليوم، هي تلاعبه واختلاقه بتصريحات صحفية أوردها في مواد أنجزها أثناء فترة عمله كصحفي.

خلال عمله في صحيفة "التايمز" عام 1988، كُلّف جونسون -وهو بعمر الثالثة والعشرين- بالكتابة حول اكتشاف بقايا قصر الملك إدوارد الثاني الذي يعود للقرن الرابع عشر. وفي القصة التي كتبها، أورد جونسون اقتباسًا على لسان المؤرخ البريطاني المعاصر كولين لوكاس، مفاده أن الملك إدوارد كان يستمتع بوجوده في القصر مع عشيقه بيرز غافيتسون، وهو أحد النبلاء الإنجليز.

كان اكتشاف تلاعب جونسون غاية في السهولة بالنسبة لأي مؤرخ أو مهتم بالتاريخ في بريطانيا، فالسير غافيتسون تم إعدامه قبل أكثر من عشر سنوات من بناء القصر، الأمر الذي لم يعجب المؤرخ لوكاس الذي كان حساسًا حول سمعته الأكاديمية، فأعلمَ الصحيفة بذلك، وحين حاول جونسون إصلاح الأمر، كتب متابعة للقصة شملت اقتباسًا آخر من لوكاس، لكنّ الأخير نفى الاقتباس الجديد أيضا، هنا ضاق المحرر تشارلز ويلسون ذرعًا بجونسون وطرده من العمل (6).

وعلى الرغم من أن الواقعة حدثت عام 1988، فإنها تعود إلى الواجهة دوما مع كل عودة لجونسون، حيث أجاب في مقابلة على قناة "البي.بي.سي" عام 2013 عند سؤاله عن هذه الواقعة بأنه قام "صَنْفرَ شيئاً قاله أحدهم"، أي أنه مزج اقتباسين للمؤرخ لوكاس في اقتباس واحد، معترفا بأنه "أمرٌ محرج، وأنا آسف" (7).

طُرد بوريس جونسون من العمل كصحفي في «التايمز» البريطانية عام 1988 بعد أن مارس تلاعبا في إحدى القصص الصحفية التي عمل عليها. (تصوير: دينيس باليبوس - رويترز)

## خداع الذات

في الكثير من حوادث التلاعب الصحفي، يعتمد الصحفيون على أن اللغة المغايرة التي يكتبون بها أو المنطقة التي يكتبون عنها، أصعب من أن تصل إلى أناس قادرين على

كشف الحقيقة. لكن، في الواقع، هذا غير صحيح؛ فسهولة تقنيات الترجمة وتناقل المعلومات، جعل التوصل إلى الحقيقة أسهل، ومن طرف أناس عاديين أحيانًا، خصوصًا مع انتشار التكنولوجيا المساعدة لذلك.

خوان مورينيو الذي كشف قضية "دير شبيغل" يقول "لستُ فائق الذكاء ولستُ مثاليا"، الأمر الذي يعني أن كشف الزيف قد يحتاج إلى جهد بحثي حثيث، لكنّه لن يحتاج إلى عقول خارقة لإثبات الحقيقة. ولذلك، فإن محاولة خداع الجمهور لن تكون سوى خداع من الصحفي لنفسه، وإطالة لأمد الكذبة التي ستنكشف يومًا ما.

وفي هذا السياق، يحدد المحرر الصحفي أحمد الخضري الخطوات التي يستخدمها للتحقق من المعلومات الواردة في الأخبار التي تثير الشكوك، وذلك عبر التقنيات التالية: البحث عن المصادر المذكورة في الأخبار على محركات البحث، ومقارنة تصريحاتهم السابقة بالتصريحات المنشورة. التواصل مع المصادر إذا كانوا متاحين، وسؤالهم عن تصر يحا تهم .

تدقيق النص سطرا بسطر على محركات البحث.

ترجمة بعض الكلمات المفتاحية في الخبر إلى لغات مختلفة، مثل لغة البلد الواردة منه القصة، أو اللغة الأصلية للأشخاص الذين تمت مقابلتهم؛ للتحقق من نشر أي أخبار عن هذه القضية بلغات مختلفة.

وبإمكان الصحفيين أيضا البحث عن مصادر الصور الواردة في الأخبار والبحث عن الأشخاص الظاهرين فيها، ومحاولة الوصول إلى منظمات ومؤسسات عاملة في الميدان لغايات الوصول إلى الأشخاص المذكورين في القصص أو التحقق من المعلومات الواردة فيها.

كما يمكن الاسترشاد بكتاب "دليل التحقق للصحافة الاستقصائية" (8) الذي أصدره مركز الصحافة الأوروبي، وترجمه إلى اللغة العربية معهد الجزيرة للإعلام، إلى جانب كتاب "البحث عن الحقيقة في كومة الأخبار الكاذبة" (9)، ودليل "التحقق من الأخبار" (10) اللذيْن صدرا عن المعهد.



## المراجع:


(1) https://www.nytimes.com/2001/11/18/magazine/is-youssouf-male-a-slave.html

(2) https://politiken.dk/kultur/boger/art5678677/Naser-Khader-skriver-af-fra-sine-kritikere

(3) https://nyheder.tv2.dk/samfund/2017-05-05-forlag-traekker-khader-bog-tilbage-braender-hvad-der-er-tilbage-af-den

(4) https://www.biography.com/news/true-story-movie-michael-finkel-christian-longo

(5) https://www.thelocal.com/20181223/im-no-mother-teresa-spiegel-reporter-juan-moreno-on-how-he-broke-germanys-biggest-media-scandal

(6) https://www.spiegel.de/international/zeitgeist/claas-relotius-reporter-forgery-scandal-a-1244755.html

(7) https://www.theguardian.com/politics/2013/mar/25/boris-johnson-eddie-mair-interview

(8) https://www.theguardian.com/politics/2013/mar/24/boris-johnson-interview-eddie-mair

(9)https://bit.ly/2Qrz38h

(10) https://bit.ly/2kOCp9R

(11) https://bit.ly/2ZgXng7

# الأردن.. حجب المعلومات يعزز الإشاعات

عمار الشقيري

تُخفي الحكومة الأردنية معلومات كثيرة عن الصحافة والمواطن حول قضايا مهمّة ولا تقف ممارساتها عند حجب المعلومات وحسب، بل تتعدى إلى إصدار النائب العام لقرار حظر النشر في بعض القضايا التي تُثير الرأي العام، ويكون فيها مصدر المعلومات من مكان آخر غير الدوائر الرسميّة. فما تأثير ذلك على انتشار الإشاعات في الأردن؟



تحجب الحكومة الأردنيّة في كثيرٍ من الأحيان المعلومات عن الصحافة، بينما تظهر في وسائل الإعلام الخاصّة ممارسات غير مهنيّة بشكلٍ متكرّر، أما الإعلام الرسمي فينشغل بالترويج للسلطة مع كل حدثٍ كبير في المملكة. ساهم كلّ ذلك في انتشار الأخبار الكاذبة وغير الدقيقة، حتى باتت مشكلة تُطرح لها مشاريع للحلّ من أعلى رأس في الدولة، أي الملك، ومن الحكومة كذلك، وحتى من منظمات المجتمع المدني التي راحت تضع مشاريع لحل هذه المشكلة، كان آخرها إضافة منهج دراسيٍّ حول التربية الإعلاميّة، موجّهٍ لطلبة الجامعات والمدارس على شكل مساقاتٍ دراسية.

## كيف تتشكّل الأخبار الكاذبة؟

يُعتبر الأردن إحدى ثلاث دول عربيّة لديها قانون حق الحصول على المعلومات، إلى جوار تونس (1) ولبنان. ومع ذلك، لا يبدو أن سياسة الإفصاح عن المعلومات هي ما تنتهجه الحكومة الأردنية في كثير من القضايا. يقول الصحفي الاستقصائي محمد غباري إنّه تقدَّم للحكومة بـ 28 طلبًا من أجل الحصول على معلومات لغايات تحقيق صحفي عام 2016، تلقّى إجابات على ثلاثة منها فقط، وحتى هذه الإجابات يصفها بأنّها "لم تكن مفيدة".

تعترف الحكومة على لسان وزير الثقافة ورئيس مجلس المعلومات فيها محمد أبو رمان بوجود حجب للمعلومات عن الصحافة والمواطنين، حيث يقول الوزير في حديث خاص لمجلة الصحافة إنه "ما تزال هناك عقليّة في عدد من الدوائر الحكومية تتعامل مع المعلومات بحذر شديد، وهذا أدى إلى انتشار الشائعات، وإضعاف الثقة بين المواطن والدولة". ويضيف أن "انتشار الإشاعة ليس سببه حجب المعلومات وحسب، بل إنَّ التطور التكنولوجي، واستسهال الناس لنقل المعلومات، خلق عبئا كبيرًا على الحكومة من أجل تصحيح الأخبار".

ساهم حجب الحكومة الأردنيّة للمعلومات عن الصحافة في انتشار الأخبار الكاذبة وغير الدقيقة في كثير من الأحيان. في الصورة رئيس الوزراء الأردني عمر الرزاز أثناء إحدى المؤتمرات الصحفية. (تصوير: محمد حامد – رويترز)



تُخفي الحكومة معلومات كثيرة عن الصحافة والمواطن حول قضايا مهمّة، مثل تفاصيل أكبر صفقة للغاز بين الأردن وإسرائيل، ومعدلات الفقر في الأردن. ولا تقف ممارساتها عند حجب المعلومات وحسب، بل تتعدى إلى إصدار النائب العام لقرار حظر النشر في بعض القضايا التي تُثير الرأي العام، ويكون فيها مصدر المعلومات من مكان آخر غير الدوائر الرسميّة.

يرصد تقرير صحفي (2) لموقع "حبر" أُعدَّ عام 2016، ما مجموعه 15 حظرًا للنشر جرى بين عامي 2014 و2016 في قضايا أثارت الرأي العام. وكان سبب الحجب اعتباره "خطوة استباقية يقصد بها حماية المجتمع من الإشاعات" على حد تعبير مدير هيئة الإعلام الأسبق أمجد القاضي.

وبدلا من كشف المعلومات للصحافة، تلجأ الحكومة إلى وسائل إعلامها لتنشر روايتها الرسميّة عن الأحداث، أو تبني تلك الوسائل للرواية الرسمية، دونا عن غيرها، في كل قضيّة تحدث في الأردن، كما حدث في تغطية التلفزيون الأردني لـ "فاجعة البحر الميّت" (3).

## إضراب المعلمين في الأردن

كانت ممارسة الإعلام الرسميّ، وشبه الرسميّ، في ترويج رواية السُلطة؛ واضحة في قضيّة إضراب المعلمين العاملين في قطاع التعليم الحكوميّ في الأردنّ، إذ وبمجرد الإعلان عن نيّة نقابة المعلمين تنفيذ إضراب في الأردنّ، والذي بدأ في 8 أيلول من هذا العام، نُشرت في الصحف شبه الرسميّة الأردنيّة تغطيات للإضراب خالفت القواعد الصحفيّة؛ إذ اكتفت في الأيّام الأولى من الإضراب بنشر تقارير وأخبار تنقل فيها وجهة نظر الحكومة وحدها، وفي مرات أخرى نقل أخبار، في محاولة للتأثير على مجريات الإضراب، دون التأكّد من هذه الأخبار أو محاولة أخذ رأي النقابة،

واكتفت بنقل أخبار حكوميّة وأخرى دون مصادر.

نشرت مثلاً إحدى الصحف، قبيل بدء الإضراب بقليل، عن وجود خلاف بين الهيئة العامة للنقابة ومجلس النقابة دون أن تنسب الخبر إلى أي مصدر. وهو ما تبيّن عدم دقّته وفقًا لما أكّده الناطق باسم النقابة نور الدين نديم لمجلة الصحافة، كما نقلت نفس الصحيفة خبراً ملفقاً عن مطالبات النقابة، سرعان ما تراجعت عنه في موقعها الإلكترونيّ وقامت بحذفهِ؛ إذ نص الخبر على مطالبة النقابة برفع أسعار البنزين على المواطنين لتأمين العلاوة التي يطالبون بها، والتي كانت سبب إضرابهم، وهو ما نفاه كذلك نديم. في حديثه لمجلّة الصحافة يعلّق نور الدين نديم على هذه الأخبار، التي انتشرت من قبل الإعلام الرسمي، بأنَّها "طريقة سلبية وغير محايدة"، نافيًا في ذات الوقت أن تكون هذه الوسائل تواصلت معهم في النقابة لتتأكّد من صحة هذه الأخبار.

## أزمة ثقة في الإعلام الرسمي

كل ما سبق، يدفع المواطنين إلى استقاء الأخبار والمعلومات من مواقع التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام الخاصة، أكثر من وسائل الإعلام الحكوميّة، وهذا ما تبيّنه توجهات متابعي الأخبار في الأردن، إذ ليس هناك وسيلة إعلام رسمية أو شبه رسمية أردنيّة ضمن قائمة أكثر 50 موقعًا (4) من حيث القراءة في المملكة، بينما توجد في القائمة، على

كانت ممارسة الإعلام الرسميّ، وشبه الرسميّ، في ترويج رواية السُلطة؛ واضحة في قضيّة إضراب المعلمين العاملين في قطاع التعليم الحكوميّ في الأردنّ. الصورة تظهر إحدى الصفوف المدرسية وهي خالية بسبب إضراب المعلمين عن العمل. (تصوير: محمد حامد – رويترز)

الأقـلّ، 10 وسـائل إعـلام خاصّـة، أي أنّ المواطـن الأردنـي يفضـل وسـائل الإعـلام الخاصـة علـى الحكوميّـة فـي متابعـة الأخبـار. يشـرح رئيـس مركـز حمايـة وحريـة الصحفييـن، نضـال منصـور، آليـة العلاقـة بيـن الإعـلام الحكومـي والمواطـن فـي حديـث لمجلـة الصحافـة، ويتسـاءل "هـل الإعـلام الرسـمي بالنسـبة للمواطنيـن مقنـع فـي اسـتقصاء الحقيقـة، أم يعتبرونـه منصـات للترويـج والدعايـة للسـلطة؟"، ويجيب، وفقـا لوجهة نظـره، بأنـه "فـي الغالـب الإعـلام أداة للسـلطة، والنـاس لا تثـق بالسـلطة وإعلامهـا، وهـذا يحتـاج إلـى تغييـر سياسـي وإعلامـي".

## دور الإعلام الخاص في انتشار الإشاعات

ليـس تكتـم الحكومـات علـى المعلومـات هـو ما يسـبب انتشـار الشـائعات وحسـب، بل أيضـا عدم مهنيـة الإعـلام الخـاص. ففـي الأردن، كثيـرا مـا تقـع وسـائل الإعـلام الخاصـة فـي أخطـاء عنـد تغطيتهـا للقضايـا التـي تثيـر الـرأي العـام. فمثـلا فـي قضيـة البحـر الميـت، كانـت التخمينـات هـي التـي تقـود التغطيـات الصحفيـة للحادثـة التـي راح ضحيتهـا عشـرات الأطفـال.

وكان مرصـد "أكيـد" (5) ينشـر تقاريـر دوريّـة عـن انتهـاكات الإعـلام الخـاص فـي التغطيـات لحـوادث محليّـة تكـون فيهـا التجـاوزات بالجملـة، وهومـا كانـت تقـوم بـه منصّـات (6) تُعنـى بتصحيـح الأخبـار والتغطيـات مـع كل حـدثٍ يقـع.

في ظل هذا التكتم من الحكومة على المعلومات، أو انشغال وسائل إعلامها بالترويج لها، والممارسات غير المهنية من قبل الإعلام الخاص، وتدفق المعلومات عبر الإنترنت ووسائل الإعلام الاجتماعي، تولّدت أزمة ثقة مع الحكومة وإعلامها، وأصبح هناك ميل إلى تصديق الإشاعة. ووفقًا لمنصور فإن "الإشاعات تحدث في كل المجتمعات، وهي تعبّر عن أجندة أصحاب مصالح، أو عدم مهنيّة الإعلام. وتزايُد الإشاعات مرتبط بتزايد المحتوى في وسائل التواصل الاجتماعي وعدم وجود مصفاة للأخبار. الإشاعات أبعد من قصّة الثقة، ربّما يكون جزء منها عدم توفير الحكومة معلومات ذات مصداقيّة حول الأحداث الطارئة أولا بأول، وهذا يمكن أن يسهم في زيادة الإشاعات، إذ عندما لا تقدم الحكومة معلومات عن الأحداث حين وقوعها، فإن ذلك يساهم في تزايد المعلومات غير الموثوقة، وقد يصاحب ذلك بعض الإشاعات".

## حلّ الحكومة لانتشار الشائعات

مؤخرًا أطلقت الحكومة مشروع التربية الإعلامية والمعلوماتية "الذي يهدف إلى تعليم النشء وطلاب المدارس؛ التفكير النقدي ومحاربة الإشاعة"، حسبما قالت (7) وزيرة الإعلام الأردنيّة جمانة غنيمات على هامش زيارة لها لإحدى المبادرات التطوعيّة.

ووفقا للحكومة، فإن مشروع التربية الإعلامية والمعلوماتيّة يعمد على إعطاء دروس لبعض الصفوف الدراسية في المرحلة الابتدائية حول الإعلام. ويعلّق الصحفي غباري على ذلك بقوله إن "جميع هذه المشاريع، مثل مشروع منهاج التربية الإعلاميّة، ستكون بلا معنى بدون وجود حق في التعبير، بالإضافة إلى صحافة حرّة، وعدم احتكار المعلومات من الجهات الحكوميّة". ويرى أن الحل "ليس بتعليم المواطن كيفية الحصول على المعلومة من وسائل الإعلام الرسميّة، وإنما العمل على أن تكون الحكومة ووسائل إعلامها أكثر شفافيّة".

تعمل الحكومة هذه الأيّام على تفادي كل ذلك من خلال إعادة

أدَّى حجب الحكومة للمعلومات الدقيقة حول حادثة البحر الميت إلى ارتفاع وتيرة الشائعات بين المواطنين واستعانة الصحفيين بـ «التخمينات» لتفسير الحادثة. في الصورة رجال دفاع مدني أثناء بحثهم عن أشخاص مفقودين جراء السيول التي داهمت منطقة البحر الميت. (تصوير: محمد حامد – رويترز)

النظر في قانون حق الحصول على المعلومات، إذ يكشف الوزير أبو رمّان لمجلة الصحافة؛ عن اجتماعات مصغّرة تجمع مؤسسات المجتمع المدني بالحكومة، من أجل صياغة بعض التغييرات على القانون، تبدأ بإعادة تصنيف المعلومات، وإعادة النظر في بروتوكول حق الحصول على المعلومة.

## المراجع:


(1) https://institute.aljazeera.net/ar/ajr/article/215
(2) https://www.7iber.com/society/news-embargo/
(3) https://institute.aljazeera.net/ar/ajr/article/339
(4) https://www.alexa.com/topsites/countries/JO
(5) https://akeed.jo/ar/
(6) http://www.sahehkhabarak.com/
(7) https://www.almamlakatv.com/news/25046

# الصحافة التكاملية.. جسور لا خنادق

عثمان كباشي

أدركت وسائل إعلام كثيرة أنه ثمة حاجة ملحة إلى تغيير أساليب العمل الصحفي، كان أبرزها الصحافة التكاملية التي تستند على تعاون مؤسسات إعلامية مختلفة في إنتاج قصة صحفية واحدة، كالتعاون الذي سبق نشر تحقيقات وثائق بنما.

صورة من داخل شركة Nuix في سيدني الأسترالية. تعاونت الشركة مع التحالف الدولي للصحفيين الاستقصائيين (ICIJ) في تحليل المعلومات التي وردت في وثائق بنما -أكبر تسريب معلومات في التاريخ- وتبرعت الشركة ببرنامجها الخاص بتحليل المعلومات لصالح خدمة التحقيق. (تصوير: ديفيد غراي- رويترز)

في العام 1998 كتب جاكوب نيلسن -الاسم الأبرز في مجال دراسات استخدام الإنترنت- مقالا بعنوان "نهاية الإعلام التقليدي"، خلص فيه إلى أن معظم وسائط الإعلام التقليدية ستتلاشى وستستبدل بوسيط شبكي متكامل في فترة تتراوح بين خمس وعشر سنوات (1).

إننا حاليا نعيش تقريبا نبوءة نيلسن التي أطلقها قبل عشرين عاما، والتي كان من بينها دعوته الصحفيين العاملين في وسائل الإعلام التقليدية إلى تطوير أساليب عملهم ومهاراتهم حتى تتواءم مع ما أسماه العصر التفاعلي. لقد فرضت تلك التطورات العديد من التغييرات داخل غرف الأخبار التي أدرك الكثير منها أن ثمة حاجة ملحة إلى تغيير أساليب العمل، وصولا إلى تلبية الطلب على نوع جديد من المحتوى ولجمهور جديد أصبح يستهلك الأخبار والموضوعات الصحفية بطريقة جديدة وعبر منصات جديدة. ومن أبرز أشكال الاستجابة للتحولات التي فرضتها تطورات العصر الرقمي، ظهور العديد من أساليب المعالجة الصحفية مثل صحافة البيانات (Data Journalism)، والصحافة المتأنية (Slow Journalism)، والصحافة التكاملية (Collaborative Journalism) التي تسعى هذه المقالة إلى التعريف بها، وبأفضل الأدوات والتقنيات والموجهات المعينة على تنفيذ مشاريعها، والوقوف على أبرز تجاربها ومشروعاتها، واقتراح توصيات لممارسة هذا الأسلوب الصحفي الجديد في مؤسسات الإعلام العربي.

## نحو فهم المصطلح والمفهوم

الصحافة التكاملية مصطلح لنوع من الممارسة الصحفية ظهر من خلال الإنترنت بدايات العام 2000، وتطور تدريجيا عبر العديد من المواقع، وأبرزها "ويكي نيوز" (Wiki News) عام 2003 و"نيوز فاين" (News Vine) عام 2005، (2) حتى وصل اليوم إلى مشروعات صحفية كبرى جرى تنفيذها في عدد من مؤسسات الإعلام الغربية.

والصحافة التكاملية هي أيضا أسلوب جديد من أساليب التغطية الصحفية، حيث تقوم مؤسسات صحفية قد لا تنتمي إلى كيان واحد؛ بتغطية قصة إخبارية أو قضية ما، وذلك عبر التعاون والتكامل فيما بينها. وهذا العمل يمكن أن ينفذه صحفيون محترفون وآخرون هواة.

ويجب التفريق بين الصحافة التكاملية وصحافة المواطن (Citizen Journalism)، فالأولى قد تعتمد على تجميع الأخبار من عدة أفراد أو مؤسسات لبناء قصة إخبارية واحدة، وقد تعتمد على معلومات جديدة يقدمها الزوار أو القراء عبر التعليق على قصة إخبارية منشورة. كما أن المنتج الواحد لهذه الصحافة قد يكون له أكثر من كاتب، وقد يشتمل على أكثر من موضوع أو مقال، وقد تختلف فيه زاوية التناول.

ويجمع العمل في مشروعات الصحافة التكاملية المؤسسات الإخبارية التي تعمل معا أو ومع كيانات أخرى غير إخبارية، بهدف إنجاز مشاريع إعداد التقارير الصحفية، وفي مجال جهود جذب الجمهور، وتجميع المعلومات وتشاركها، إلى جانب العمل معا في بناء التكنولوجيا التي تدعم مؤسسات متعددة تعمل على تحقيق هدف صحفي مشترك، وهناك مشروعات التحقق التي تهدف إلى مواجهة عمليات التضليل والأخبار الزائفة.

ومن المعروف أن التنافس بين المؤسسات الصحفية المختلفة، وبين الصحفيين بعضهم البعض، يمثل حجر الزاوية في بيئة العمل الصحفي، ولذلك فإن العمل في مجال الصحافة التكاملية -باعتباره عابرا لتلك الحدود- لم يجد الترحيب في البداية من كثير من المعنيين. لكن حقيقة الأمر أن الصحافة تتطور بسرعة وأن الزمن قد تغير، فقد اتضح بشكل متزايد أن مشاريع الصحافة التكاملية والشراكات الأخرى تعمل على تحسين صناعة الصحافة وتعزيز وصولها إلى الجمهور.

واليوم، هناك العديد من أمثلة التكامل الصحفي الناجح، ومن جميع أنحاء العالم تقريبا.

باكستانيون يتابعون مجريات تحقيق المحكمة العليا في باكستان في إحدى قضايا الفساد التي كشفتها تحقيقات وثائق بنما. (تصوير: أختار سومرو – رويترز)



ويمكن الإشارة هنا إلى مشاريع تغطية الانتخابات في أوروبا والولايات المتحدة، وتحقيقات "أوراق بنما" التي تعتبر أكبر مشروع للصحافة التكاملية في التاريخ، حيث ضم أكثر من 100 مؤسسة إعلامية من حوالي 80 بلدا في العالم وبـ25 لغة.

وقد وجدت هذه المشاريع الاعتراف والتقدير الذي تستحقه، حيث منحت العديد من هذه الجهود الصحفية التكاملية جائزة بوليتزر الأميركية الشهيرة في عالم الصحافة (3).

## أدوات وتقنيات وتطبيقات مساعدة

نتعرف في السطور التالية على أبرز المنصات والأدوات والتطبيقات التي تساعد فرق الصحافة التكاملية على إنجاز مشروعاتها.

**منصة "جمع" (Gather):**
هي من أهم المنصات الخاصة بالصحافة التكاملية، ففيها يمكن للصحفيين العاملين في المجال أن يتعرفوا على الموضوعات التي يمكن العمل عليها، وأن يتشاركوا الأفكار والمشروعات، وأن يصلوا إلى المصادر المشتركة. والأهم من ذلك كله أن يتواصلوا مع مجتمع أوسع من الصحفيين ذوي الأفكار المشابهة. (4)

**"سلاك" (Slack):**
يستخدم هذا التطبيق حاليا من قبل العديد من غرف الأخبار للتواصل بين الأقسام والإدارات المختلفة لأداء مهام العمل اليومية. وهو يحتوي على العديد من المزايا التي تجعله مناسبا للعمل التكاملي، حيث يمكن لأي مؤسسة أن تنشئ من خلاله مساحة عمل وتدعو المعنيين للتواصل عبرها بهدف إنجاز مشروع معين.

ويمكن دمج "سلاك" مع تطبيقات أخرى مثل "تريلّو" (Trello) و"غيت هوب" (Github) و"دروبوكس" (Dropbox) و"أسانا" (Asana)، مما يسهل من عملية تشارك أي تحديثات خاصة بالمشروع التكاملي الذي يعمل عليه الفريق المعني.

**برامج مؤتمرات الفيديو:**

هناك العديد من البرامج الخاصة بالمحادثات عبر الفيديو مثل:
Google Hangouts, Zoom, join.me, WebEx، لكن هناك أداة تعتبر أكثر فعالية، وتتيح تواصلا سهلا عبر الفيديو ولا تحتاج إلى مجهود كبير، ونعني بها "برنامج أبير- إن" (Appear- In). ويمكن لأي شخص أن ينشئ على الفور غرفة محادثة خاصة عبر البرنامج المذكور، وهي عملية سهلة لا تستغرق وقتا. كما أن الحساب المجاني الواحد يمكن أن يستوعب حتى ثمانية مشاركين في المحادثة.

**أدوات مشاركة المستندات:**

تحتاج فرق العمل في الصحافة التكاملية إلى أدوات لتشارك المستندات، ولعل أفضل هذه الأدوات Google Docs و Etherpad التي تتيح تشارك المستندات والبيانات والعروض التقييمية، وتدوين الملاحظات السريعة. (5)

الصفحة الرئيسية لإحدى الصحف في جزيرة مان في البحر الأيرلندي تنشر جزءا من تحقيقات «أوراق الجنة» Paradise Papers، التي تبعت تحقيقات وثائق بنما وعملت عليها صحيفة «زود دويتشه تسايتونغ» ضمن مشروع للصحافة التكاملية بالتعاون مع 69 مؤسسة إعلامية. (تصوير: مات كاردي - غيتي)

## مجالات الصحافة التكاملية

من خلال التجارب المنجزة في الصحافة التكاملية يمكن حصر هذه المجالات في التالي:

مشروعات تكاملية بين غرف أخبار تنتمي إلى نفس المؤسسة الإعلامية، ويمكن هنا الإشارة إلى نماذج التكامل داخل شبكة الجزيرة، التي تتم من خلال التعاون بين غرفتي الأونلاين العربية والإنجليزية. التكامل بين غرفتي أخبار تنتميان إلى مؤسستين مختلفتين، ومثال ذلك هو التكامل بين شبكة الجزيرة وموقع إنترسبت الأميركي. ويمكننا هنا الإشارة إلى نموذج لقصة تم إنتاجها بجهد تكاملي، فقد نشر موقعا الجزيرة الإنجليزية وإنترسبت تحقيقا عن استمرار المعارك التي تشنها القوات الأميركية على تنظيم الدولة في سوريا رغم تأكيدات الرئيس الأميركي دونالد ترمب أن التنظيم لم يعد موجودا هناك (6).

التكامل بين عدة غرف أخبار تنتمي إلى مؤسسات إعلامية متعددة، ويمكن الإشارة هنا إلى مشروع مثل "أوراق بنما".

التكامل من أجل التحقق من دقة المعلومات والأخبار الزائفة، ويمكن هنا الإشارة إلى مشروع "فيريفيكادو 2018" الذي شاركت فيه 100 مجموعة ضمت غرف أخبار وشركات تكنولوجية وبرامج جامعات قبيل انطلاق الانتخابات العامة في المكسيك عام 2018.

## أبرز المشروعات

هناك مشروعات صحفية عدة أنجزت عبر العمل التكاملي ووجدت الثناء من دوائر الصحافة، وحصل العديد منها على جوائز مميزة في المجال. وسنتعرف في السطور التالية على أهمها:

**أوراق بنما(PANAMA PAPERS) :**

هي وثائق سرية يبلغ عددها 11,5 مليون وثيقة تم تسريبها من شركة "موساك فونيسكا" للخدمات القانونية في بنما عام 2016. وهي سجلات خاصة بأموال مجموعة من زعماء ومشاهير العالم الذين سعوا إلى وضعها في ملاذات ضريبية بعيدا عن أي رقابة أو أسئلة عن مصادرها أو شرعية الحصول عليها. وصلت هذه الوثائق إلى صحيفة "زود دويتشه تسايتونغ" الألمانية التي تشاركتها مع الاتحاد الدولي للصحافة الاستقصائية. وقد شارك في مشروع الكشف عن تلك الوثائق حوالي 400 صحفي يعملون في 107 مؤسسات إعلامية من 78 بلدا (7).

**تسريبات كرة القدم (FOOTBALL LEAKS):**

يعتبر هذا المشروع الصحفي التكاملي التسريب الأكبر في تاريخ الرياضة الأوروبية، فقد كان قوامه 70 مليون وثيقة بلغ حجم بياناتها 3,4 تيرابايت. وقد كشف عن معاملات مالية غامضة في مجال كرة القدم الأوروبية، وتناول الحيل التي يتبعها نجوم هذه اللعبة الشعبية. وبدأ المشروع بسلسلة من التحقيقات التي نشرت في ديسمبر 2016 ونوفمبر 2018 من قبل عدد من المؤسسات الإعلامية الأوروبية مثل "دير شبيغل" الألمانية، و"ميديا بارت" الفرنسية ووكالة رويترز، إلى جانب العديد من الصحف الرياضية الأوروبية. وقد بلغ عدد المؤسسات الإعلامية المشاركة في هذا المشروع 15 مؤسسة أوروبية، وعمل فيه حوالي 80 صحفيا من 13 بلدا، ونشرت القصص الإعلامية الخاصة به بـ11 لغة أوروبية (8).

**البحر الغازي (THE INVADING SEA):**

هو مشروع صحفي تكاملي أميركي يهدف إلى التعريف بآثار ومخاطر التغير المناخي، وخاصة ارتفاع مستوى سطح البحر.

وينطلق أصحاب هذا المشروع من فكرة أن غرف الأخبار تواجه تحديا كبيرا يتمثل في كيفية تعريف الناس بأثر التغير المناخي على حياتهم. ويشارك في هذا الجهد الذي يهدف إلى الوقوف على تأثير ارتفاع سطح البحر في منطقة جنوب ولاية فلوريدا؛ عدد من المؤسسات الإعلامية في المنطقة مثل: ساوث فلوريدا سن سانتنيل، وميامي هيرالد، وبالم بيتش بوست. وهذا المشروع عبارة عن مواد سمعية بصرية وتفاعلات للجمهور، إلى جانب نشرة

أسبوعية، ويقوم على تحديث المواد القديمة وإضافة أي محتوى جديد. (9).

**مشروع "بي.بي.سي" لشراكات الأخبار المحلية (BBC Local News Partnerships):**

بدأ هذا المشروع البريطاني عام 2017 وتنخرط فيه 843 غرفة أخبار من 90 مؤسسة إعلامية بريطانية، ويهدف إلى تشارك أخبار الحكومات المحلية والإقليمية في المملكة المتحدة. وهذا المجهود الذي تدعمه هيئة الإذاعة البريطانية "بي.بي.سي" هو عبارة عن وكالة أنباء تخدم أكثر من 800 غرفة أخبار. وقد بلغ عدد القصص التي تم تشاركها منذ انطلاقة المشروع قرابة 35 ألف قصة، بمعدل 1000 إلى 1500 قصة شهريا.

ويمكن النظر إلى هذا المشروع باعتباره مثالا على إدراك المؤسسات الإعلامية المنخرطة فيه أن التعاون من أجل القيام بما هو واجب، أهم من التنافس فيما بينها (10).

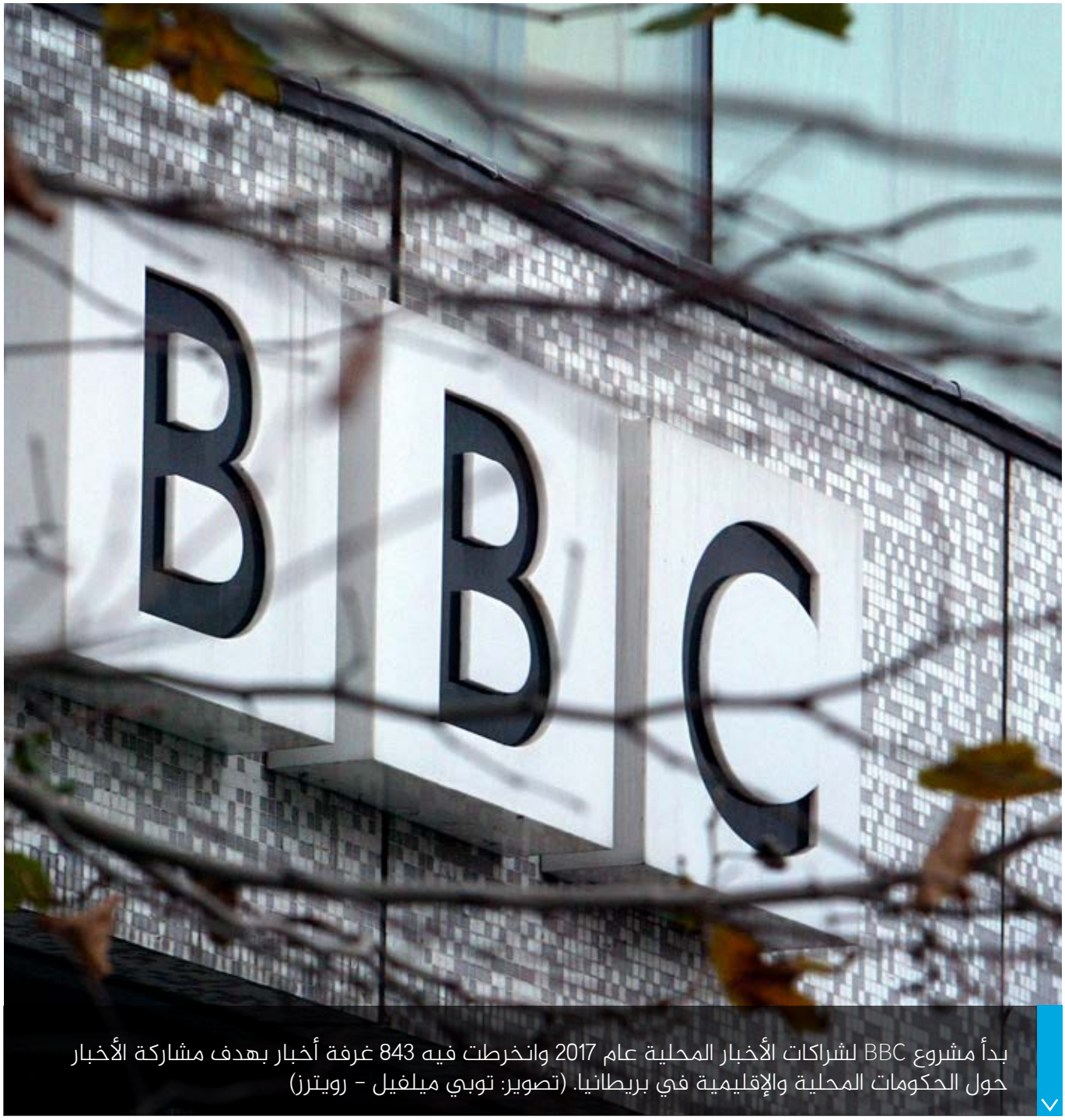


بدأ مشروع BBC لشراكات الأخبار المحلية عام 2017 وانخرطت فيه 843 غرفة أخبار بهدف مشاركة الأخبار حول الحكومات المحلية والإقليمية في بريطانيا. (تصوير: توبي ميلفيل - رويترز)

**مشروع فيريفيكادو (VERIFICADO 2018):**

هذا المشروع يختص بالتحقق والتوثق من الأخبار الزائفة والمعلومات المضللة، وقد شاركت فيه 100 مجموعة ضمت غرف أخبار وشركات تكنولوجية وبرامج جامعات قبيل انطلاق الانتخابات العامة في المكسيك عام 2018، وقد غطى المشروع 28 من ولايات المكسيك الـ32. وكان المشروع عبارة عن استجابة من الجهات المشاركة فيه لطلبات الجمهور بالمزيد من عمليات التحقق من مصداقية الأخبار الزائفة والمعلومات المضللة التي اجتاحت وسائل التواصل الاجتماعي قبيل انطلاق الانتخابات العامة بالمكسيك في يوليو 2018 ، وقد حصل المشروع على جائزة التميز الصحفي في أكتوبر من العام نفسه (11).

قد يتساءل المرء: هل ثمة جهود صحفية تكاملية مشابهة في العالم العربي؟ وهل ثمة إمكانية لتنفيذها بشراكات بين المؤسسات الإعلامية العربية إن لم تكن موجودة؟ إجابة على السؤال الأول يمكن القطع بأننا لم نقف على أي مشروع مشابه، أما السؤال الثاني فيمكن الإجابة عليه بأن القضايا التي يمكن التطرق إليها كثيرة جدا، والإمكانيات متوفرة، ولا يحتاج الأمر سوى الاتفاق على أهمية هذا النوع من التغطيات الصحفية، والتخطيط السليم له.

## المراجع:


(1) https://www.nngroup.com/articles/the-end-of-legacy-media-newspapers-magazines-books-tv-networks/

(2) Novin, Alamir . "DEBATECITED: An empirical experiment into the value of open-source research methods and peer collaboration to science journalism" (PDF). Spectrum. Masters thesis, Concordia University.

(3) https://collaborativejournalism.org/what-is-collaborative-journalism/

(4) https://collaborativejournalism.org/collaborative-technology/

(5) https://medium.com/centerforcooperativemedia/here-are-some-tools-and-apps-to-make-newsroom-collaboration-a-lot-easier-881e4a2412b9

(6) https://www.aljazeera.net/news/politics/2018/12/20/%D8%AA%D9%86%D8%B8%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D9%85%D8%A8-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7

(7) The Panama Papers (One World Publication Ltd 2016).+ https://www.icij.org/investigations/panama-papers/

(8) https://eic.network/projects/football-leaks-continues

(9) https://www.theinvadingsea.com

(10) https://www.journalism.co.uk/news/bbc-local-news-partnerships-how-breaking-out-of-the-london-bubble-can-strenghten-the-news-agenda/s2/a735859/

(11) https://awards.journalists.org/entries/verificado-2018/

# لماذا يجب أن يشارك الصحفيون العرب في مؤتمرات عالمية؟

حنان خندقجي

على الرغم من ضعف الصحافة الاستقصائية في المنطقة العربية، فإن حضور الصحفيين العرب مؤتمرات عالمية يفتح لهم نافذة على تجارب مختلفة تساعدهم في تطوير مشاريعهم المستقبلية.

طرقات جامعة «هافن سيتي» وأزقتها في مدينة هامبورغ كانت شاهدة على أحد أكبر التجمعات الصحفية للعاملين في مجال التحقيقات الاستقصائية والبيانات حول العالم، بجانب نخبة من الأكاديميين والمخرجين وممثلين عن القنوات العربية والدولية، وذلك في المؤتمر العالمي للصحافة الاستقصائية بنسخته الحادية عشرة التي نظمتها الشبكة العالمية للصحافة الاستقصائية وأكاديمية «إنترلينك» للحوار الدولي والصحافة (Interlink)، ومنظمة «نتزويرك ريسيرش» (Netzwerk Recherch).

من إحدى جلسات المؤتمر العالمي للصحافة الاستقصائية الذي عُقد في هامبورغ-ألمانيا. الشبكة العالمية للصحافة الاستقصائية

عناوين جلسات المؤتمر بدت مغرية لجميع الحاضرين، فمن لا يرغب في تعقب الفساد والفاسدين في دولته، أو تحليل البيانات بطريقة متقدمة باستخدام بعض الأدوات الإلكترونية؟

تخيل أنه أصبح بإمكانك أن تدقق في بعض الصور لتكتشف تاريخ التقاطها وزمنه، بالإضافة إلى تحديد المكان، ونوع الهاتف الذي التقطت به، وذلك من خلال بعض المواقع الشهيرة التي قد يغفل عنها الصحفيون.

مئتا ورشة عمل شكلت منصة تواصل وبدء التعاون العابر للحدود فيما بين الصحفيين الذين ناقشوا من خلالها أبرز التحديات التي قد يقعون فيها خلال الأعوام المقبلة، برفقة مجموعة من المدربين العالميين، والحاصلين على جائزة بوليتزر، ومحاربي الفساد حول العالم.

"العالم العربي يجمع الكثير من الصحفيين القياديين وأصحاب المهارات المتطورة، لكن ينقصنا شيء واحد فقط، وهو الحرية. لو أن هذه الحريات منحت للسلطة الرابعة للرقابة على أصحاب القرار، السياسيين، لكانت الأوضاع أفضل بكثير مما هي عليه في يومنا الحالي، ناهيك عن أن الحكومة ترفض تمويل المؤسسات الرسمية التي تعمل على تحقيقات استقصائية، فلماذا لا تسمح لهم بالحصول على تمويل خارجي لإتمام قصصهم". هذا كان رأي منتجة البرامج في قناة "المملكة" الأردنية ليلى كلوب بحال الاستقصاء في العالم العربي.

إذاً، الحرية ليست متاحة للصحفيين العرب، ما يضعف التحقيقات الاستقصائية في العالم العربي، فهل هذا صحيح؟ ربما.

يتفق معظم الخبراء في الصحافة الاستقصائية، على أن الأخيرة ليست بأفضل حال في العالم العربي، هذا أيضاً كان رأي محررة القسم العربي للشبكة العالمية للصحافة الاستقصائية "GIJN" مجدولين حسن، التي تتفق على أن مشاكل الاستقصاء تنطوي على قلة الموارد، ضعف الإمكانيات، والضغوطات التي تمارس على الصحفيين من قبل السلطات المحلية، وهذا ما يشير إلى أن العالم العربي لم يصل بعد إلى مرحلة إنتاج التحقيقات وفق المعايير العالمية.

مجلة الصحافة تحدثت إلى مجدولين وكلوب على هامش فعاليات المؤتمر العالمي للصحافة الاستقصائية بنسخته الحادية عشرة، والمنظم من قبل الشبكة العالمية للصحافة الاستقصائية، وأكاديمية Interlink للحوار الدولي والصحافة، ومنظمة Netzwerk Recherch، في مدينة هامبورغ الألمانية، أيلول/سبتمبر 2019.

الصحفيون الاستقصائيون العرب حضروا المؤتمر، أكثر من 70 مشاركاً من مختلف الدول العربية، ما يعكس اهتماماً لديهم بتطوير قدراتهم، خاصة أنهم اتفقوا على ضرورة إيجاد اتحاد عربي، أو نقابة تجمع العاملين في قطاع التحقيقات الاستقصائية وتوفر لهم الحماية القانونية، والرعاية المهنية، وهو ما أكدت مجدلوين أن الشبكة تعمل عليه، بقولها "نحاول إيجاد منصة عربية تدعمكم وتوفر ما تحتاجون إليه في عملكم، لكن نود أن يكون العمل أكثر منهجية، وواقعية، يتناسب مع ظروف البلدان العربية وقوانينها. لا بد أن تكون البداية من قبلكم وفي مؤسساتكم، حتى تتحقق الفائدة للجميع".

المؤتمر ضم أول موريتاني يشارك في المؤتمر العالمي للصحافة الاستقصائية، وهو السالك زيد الذي "يطمح لرفع مستوى الإعلام في بلده"، كما يقول لمجلة الصحافة، مشيراً إلى أنه استفاد من حضور المؤتمر، واكتسب مهارات العمل الإحترافي في صناعة القصص الاستقصائية المعمقة، لإحداث

التغيير في مجتمعه، والتأثير على أصحاب القرار، على الرغم من صعوبة العمل على تحقيق استقصائي في بلاده التي تعج بقصص الفساد، بحسب ما يقول.

المؤتمر شهد عرضاً لتحقيقات مميزة حول العالم، قصصُ تناولت أحوال المهاجرين والعمالة القسرية، ما أتاح فرصة للصحفيين العرب بتبادل خبراتهم والصحفيين الأجانب. تحقق ذلك في جلسة حول السخرة والعمل القسري، والتي جمعت مارثا ماندوزا وهي صحفية أميركية من وكالة "أسوشيتد برس"، والمحررة التايوانية شيري لي والهندية رولي سريفاستافا، إضافة إلى الصحفية الاستقصائية عائشة الجبار التي تعمل في الكويت، إذ استطاعت الأخيرة عرض قصتها عن استغلال أوضاع الممرضات الهنديات في الكويت، بعدم حصولهن على رواتبهن، وتقييد حريتهن، لأكثر من عامين، وذلك يعود لفساد الشركات الخاصة الوسيطة ما بين الحكومية الكويتية والهندية. وعلى إثر هذا التحقيق، أعلنت وزارة الصحة الكويتية، عن نيتها دراسة إيقاف عمل الشركات الوسيطة.

وبعيداً عن التحقيقات بشكلها التقليدي، كان المؤتمر فرصة للتعرف أكثر على البودكاست الاستقصائي الذي يعد منتجا حديثاً، وتناولته مجلة الصحافة العدد 14؛ إذ خصص المؤتمر جلسة للبودكاست الاستقصائي، شارك فيها أديل هامبرت، وهي التي أسست أول بودكاست من هذا النوع في فرنسا، وأليشيا سيرانتول وهي عضو الاتحاد الدولي للمحققين الصحفيين، وغيرهم من الصحفيين الاستقصائيين.

تبادل الخبرات كان العنوان الأهم للمؤتمر، إذ لم يبرح المتحدثون عن توجيه النصائح، للصحفيين المقبلين على دخول عالم البودكاست. أديل طلبت التريث قبل إطلاق منصة البودكاست، والتحقق من أن لدى المشاركين المهارات الكافية للدخول في هذا العالم المثير، وقالت "تلعب شبكات التواصل الاجتماعي الدور الأكبر في الترويج لعملكم، لا تغفلوا عن هذه النقطة، منها تستطيعون الحصول على أفكار ريادية، وهي من تخلق حالة الجدل لقصتكم".

وعلى الرغم من حداثة عهد البودكاست الاستقصائي، والتراجع العربي في عالم الاستقصاء عموماً، إلا أن ذلك لم يمنع من وجود بعض التجارب العربية الواعدة، منها مشروع "كتاب صوتي" الفلسطيني، والذي صنف على أنه واحد من أكبر المنصات العربية المتخصصة في الكتب الصوتية حول العالم، بحسب مديرة محتوى البودكاست زينة رمضان.

على الرغم من صعوبة العمل الاستقصائي في بلادنا العربية، إلا أن حضور الصحفيين العرب لهكذا مؤتمرات وتواجدهم إلى جانب العديد من الصحفيين الأجانب يساهم ولو بشكل بسيط في تحسين حال الصحافة الاستقصائية عربياً، وهو ما تتفق معه مجدولين بقولها "لا ندّعي بأن الصحافي سيخرج من هذا المؤتمر وقد حصل على جميع أبجديات العمل الاستقصائي، نحن هنا لنضعه على الطريق الصحيح، لنسلحه بالتجارب والخبرات، وننقل له ماذا يحدث في الشق الآخر من العالم، فيتوجب عليه الآن العودة إلى بلده، وتطبيق المهارات التي تعلمها".

صورة تجمع الصحفيين الاستقصائيين العرب المشاركين في المؤتمر العالمي للصحافة الاستقصائية الذي عُقد نهاية سبتمبر 2019 في هامبورغ – ألمانيا. الشبكة العالمية للصحافة الاستقصائية.

# مختبرات الجزيرة.. كيف تستخدم البيانات لإنتاج قصص صحفية؟

كتبه: محمد حداد، بمساهمة من يسيد صديقي وأويس زهير

يعرض التقرير مجموعة بيانات تساعد على فهم عمل الجمعية العامة للأمم المتحدة والقواعد التي تنظم هذا العمل.

اختتمت الدورة الرابعة والسبعون للجمعية العامة للأمم المتحدة أعمالها في نيويورك، حيث يجتمع قادة العالم كل عام في المقر الرئيسي للمنظمة الدولية من أجل النقاش وتمرير القرارات في أكبر القضايا التي تواجه الكوكب. ومن أكثر القضايا سخونة على أجندتهم للعام الجاري 2019، قضية التغير المناخي. لكن ماذا عن كل عام؟ ماذا كانت أهم القضايا التي واجهها العالم في العصر الحديث؟

من مثل هذه الأسئلة تحديدًا، يتولّد العمل على تقارير في صحافة البيانات، عبر الأسئلة التي تولد مزيدًا من الأسئلة والإجابات حتى تكتمل القصة الصحفية في النهاية.

في هذا التقرير، أردنا تحديد أكثر القضايا التي شغلت العالم في كل عام منذ بداية التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1946، أي منذ تقرير قاعدة "دولة واحدة، صوت واحد" حتى اليوم. وأردنا منح قرائنا فرصة لمعرفة كيفية تصويت بلدانهم في القضايا المختلفة.

ولفعل هذا، حصلنا على قاعدة بيانات مفتوحة المصدر أعدتها جامعة هارفارد، تحتوي على 1,2 مليون صف من بيانات التصويت التاريخية. وهذه أشمل مجموعة بيانات عن الموضوع، وقد خضعت للتحليل والدراسة في عشرات الأوراق الأكاديمية وبرامج التدريب في علوم البيانات.

إذن، كيف سيختلف تحليلنا لهذه البيانات عما سبق؟ الإجابة بسيطة، ما يجعل التقرير الصحفي مختلفًا عن البحث الأكاديمي هو قدرته على خلق سردية تقوم على البيانات ورواية قصة تجذب اهتمام القراء.

تطلّب الأمر فريقًا من ستة أشخاص، ثلاثة منهم من فريق الجزيرة الإنجليزية وثلاثة من فريق الجزيرة العربية، واستغرقهم الأمر شهرًا لتحليل وتفسير وتجسيد القصة التي نشرناها على الموقع الإنجليزي (aljazeera.com) والموقع العربي (aljazeera.net)، وكذلك على منصات التواصل الاجتماعي المختلفة.

النسخة العربية والإنجليزية لهذا التقرير:
https://aljazeera.com/unga
https://www.aljazeera.net/how-has-my-country-voted-at-unga-ar

**كيف عرضنا التقرير على إنستغرام:**
instagram.com/aljazeeraenglish

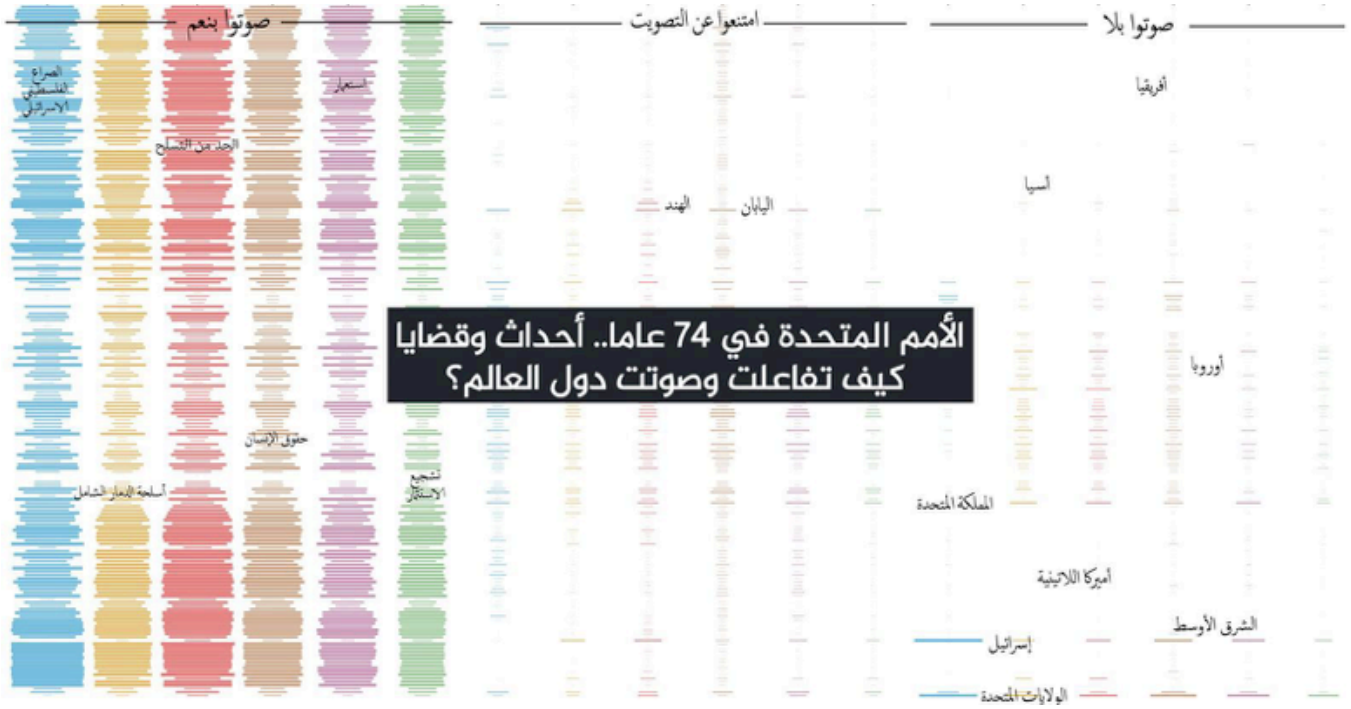


ولكي نشارك تجربتنا مع صحفيي البيانات الآخرين، نشرح في هذا التقرير المفصل خطوة بخطوة، الكيفية التي أعددنا بها التقرير:

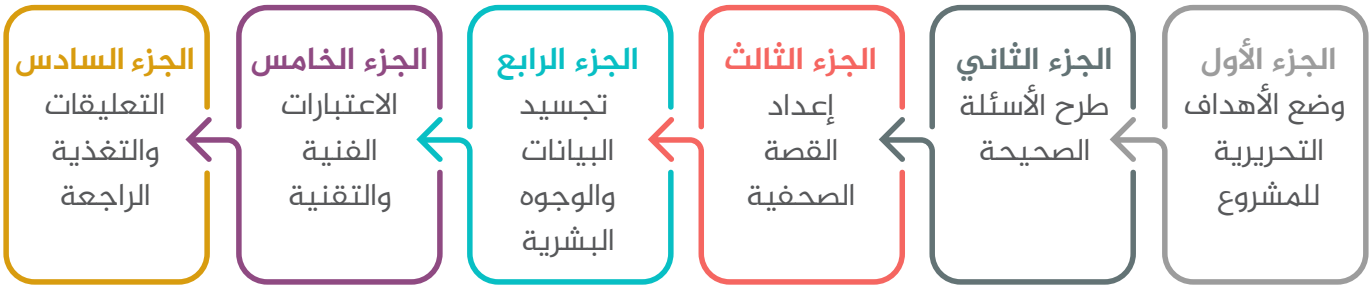


## الجزء الأول- وضع الأهداف التحريرية للمشروع

أحد أكثر الأسئلة شيوعًا بين الصحفيين هو "كيف أبدأ تقرير بيانات؟". بشكل عام، يتمثل الأمر في تحديد موضوع جدير بالعرض الإخباري ثم الحصول على البيانات المناسبة. أحيانًا تكون مجموعة البيانات هي العامل المتحكم في التقرير، وأحيانًا أخرى لا تلعب سوى دور مساعد. بغض النظر عن ذلك، يبدأ العمل على كل تقرير صحفي، بقائمة من الأهداف التحريرية التي تساعد على ضبط مسار التقرير.

**أهداف مشروعنا:**
سرد قصة مثيرة وتفاعلية عن أنماط التصويت في الأمم المتحدة على الجمهور العالمي. تسليط الضوء على القصص

المثيرة للاهتمام بناء على لحظات زمنية مرجعية قابلة للقياس.

إعداد تقرير صحفي قائم على البيانات يجذب اهتمام القراء على منصات التواصل الاجتماعي.

نشر التقرير باللغتين العربية والإنجليزية في آن واحد.

## الجزء الثاني- طرح الأسئلة الصحيحة

إحدى أكثر الخطوات إثارة في التعامل مع قواعد البيانات الكبيرة هي اختبار زوايا مختلفة لاستنطاق البيانات والعمل معها. وكما ذكرنا سابقًا، يسمي الصحفيون هذه المرحلة "استجواب البيانات".

الأمر تمامًا كاستجواب البشر، بعض الأسئلة يسهل قياسها وإيجاد إجابات لها، وأخرى تكون أكثر تعقيدًا. تجولنا في المكتب وسألنا زملاءنا عما يريدون معرفته عن سجلات التصويت في الأمم المتحدة.

**إليكم بعض الأسئلة المباشرة:**

سؤال- كم عدد القرارات التي مرّرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة؟

جواب- 6112

سؤال- كم عدد القرارات الخاصة بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي؟

جواب- 1047، تقريبًا خُمس القرارات القائمة على التصويت الفردي في الأمم المتحدة.

سؤال- كم عدد القرارات التي مررتها الجمعية كل عقد؟

جواب- في الأربعينيات: 249 قرارًا، وفي الخمسينيات: 409 قرارات، وفي الستينيات: 505 قرارات، وفي السبعينيات: 984 قرارًا، وفي الثمانينيات: 1405 قرارات، وفي التسعينيات: 789 قرارًا، وفي العقد الأول من الألفية: 935 قرارًا، وفي العام 2010 وما بعده: 836 قرارًا.

سؤال- ما هي أكثر الدول تصويتًا بنعم وأكثر الدول التي امتنعت عن التصويت وأكثر الدول تصويتًا بلا، على مر التاريخ؟

جواب التصويت بـ"نعم": المكسيك (5240 مرة)، الفلبين (5200 مرة)، فنزويلا (5092 مرة).

الامتناع عن التصويت: فرنسا (1921 مرة)، المملكة المتحدة (1668 مرة)، بلجيكا (1655 مرة).

التصويت بـ "لا": الولايات المتحدة (3036 مرة)، إسرائيل (2177 مرة)، المملكة المتحدة (1681 مرة).

سؤال- كم عدد القرارات التي تضمنت كلمات "نساء" و"التغير المناخي" و"كشمير" و"الروهينغا" وغيرها؟

جواب- قد يبدو هذا سؤالا قياسيا سهلا، لكنه في الحقيقة ليس مباشرًا، فقاعدة البيانات لا تحتوي النصوص الكاملة للقرارات، بل تعريفا قصيرا وآخر طويلا لكل قرار. رغم أن هذه المعلومات قد تكون كاشفة، فإننا أحسسنا أن هذا النقص كان كافيًا لاستبعاد تحليل هذا السؤال من تقريرنا الصحفي. بالنظر إلى الكلمات المفتاحية وحدها (بمختلف صيغها، بالمفرد والجمع وبالحروف الكبيرة أو الصغيرة بالإنجليزية)، إليكم عدد المرات التي ذكرت فيها الكلمات التالية:

نساء: 42 مرة

التغير المناخي: مرة واحدة

(هناك 11 قرارا وردت فيه كلمة "مناخ"، اثنان منها يتحدثان عن "المناخ السياسي"، وأربعة عن "التأثيرات المناخية للحرب النووية"، وأحدها يتحدث عن المساعدات الطارئة بسبب "الكارثة المناخية"، والتقرير الأخير يتحدث عن "المناخ العالمي"). بغض النظر عن الرقم الدقيق، يبدو أن هذا الموضوع تعرض للتجاهل كثيرًا ويتطلب بحثًا أعمق.

كشمير: 0

الروهينغا: 0

**بعض الأسئلة الأكثر تعقيدًا:**

سؤال: هل أحدثت القرارات تغييرات محسوسة على الأرض؟

جواب: سؤال جيد لمحلل مختص بالعلاقات الدولية. بإمكان البيانات أن تجيب بدقة عن سؤاليْ ماذا ومتى، لكنها تعجز عن سؤاليْ لماذا وكيف.

سؤال: كيف صوتت الدول الأعضاء في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة؟

جواب: سؤال جيد أيضا، ربما يصلح أساسًا لمشروع تقرير مستقبلي.

مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة
(تصوير: سورين فوركوي - الجزيرة)



سؤال: هل تصوت الكتل الإقليمية المختلفة على شاكلة واحدة؟
الإجابة: أجل، يظهر تحليلنا للبيانات أن دول أفريقيا وأميركا اللاتينية تميل إلى التصويت بنعم، بينما تميل الولايات المتحدة وإسرائيل وأوروبا أكثر إلى التصويت بلا.

سؤال: كيف تغيرت قضية "نزع السلاح النووي" مع مرور الوقت؟
جواب: أعددنا رسمًا متحركا للإجابة على هذا السؤال.
لمعرفة تصنيف القضايا في كل عام، الرسم الكامل في:
https://aljazeera.com/unga

سؤال: ما هي بعض أكثر اللحظات أهمية في تاريخ الجمعية العامة للأمم المتحدة؟
جواب: جمعنا سلسلة من معارض الصور التي تبرز بعض هذه اللحظات المصيرية في تاريخ الجمعية العامة.

## الجزء الثالث- إعداد القصة الصحفية

إعداد القصة الصحفية هي عملية تحقيق أهدافك التحريرية باستخدام أنسب التقنيات السردية. في هذه المرحلة تتحول الأفكار المجردة إلى مخرجات محسوسة. ومع قائمة الأفكار الكثيرة التي لدينا، بدأنا تقسيمها إلى أقسام رئيسية وأخرى فرعية وعناصر تصويرية. وعلى غرار إعداد أي قصة أخرى، تكون هذه المرحلة تكرارية.

**الصورة العامة:**
ابدأ بالمحتوى الأقوى لديك..
في قصتنا، حجزنا الشاشة الافتتاحية "للصورة العامة" التي أعددناها على شكل صورة متحركة.
صورة متحركة عن كيفية تصويت كل أعضاء الأمم المتحدة في المواضيع المختلفة بين عامي 1946 و2018.

**ما يجب معرفته عن الأمم المتحدة:**
أعددنا هذا القسم لعرض أي معلومات مسبقة يجب على قرائنا معرفتها لفهم الجمعية العامة للأمم المتحدة والقواعد التي تنظم عملها. وبينما تُعدّ بعض الحقائق مثل

مـكان انعقـاد الجمعيـة العامـة (نيويـورك) معروفـة للجميـع، عرضنـا بعـض المصطلحـات الأخرى الأقـل شـهرة مثـل القـرارات الملزمـة وغيـر الملزمـة، بطريقـة جذابـة فـي شـريط صـور دوار.

**مواضيع النقاش:**

شـملت نقاشـات الجمعيـة العامـة للأمـم المتحـدة طيفًـا واسـعًا مـن المواضيـع. ولتسـهيل التحليـل، قسـمت قاعـدة البيانـات القـرارات إلـى سـت فئـات: الصـراع الفلسـطيني الإسـرائيلي، الأسلحة النوويـة، الحـد مـن التسـلح، حقـوق الإنسـان، الكولونياليـة والنمـو الاقتصـادي، مـع ملاحظـة أن بعـض القـرارات تنـدرج تحـت عـدة فئـات.

ولتصويـر أكثـر المواضيـع ورودًا اسـتخدمنا أداة مجانيـة لتصويـر البيانـات للغرف الإخباريـة مدعومة مـن "مختبـر غوغـل للأخبـار" تسمـى "فلوريـش سـتوديو" (flourish.studio).

**خلاصات العقود:**

كانـت مقاربتنـا فـي هـذا القسـم هـي سـرد قصـة الجمعيـة العامة للأمـم المتحـدة مـع تسـليط الضـوء علـى أهـم القضايـا التـي شـغلت العالـم فـي كل عقـد، وكيـف تطـورت هـذه القضايـا مـع مـرور الوقـت.

لـم يكـن تنقيـح 73 سـنة مـن القـرارات لتحديـد أهـم القضايـا، مهمـة سـهلة. ولتيسـير البحـث، ركزنـا تركيـزًا خاصًـا علـى القـرارات والقضايـا فـي كل مـن الفئـات السـت الأساسـية.

علـى سـبيل المثـال، أظهـر التحليـل الكيفـي لقاعـدة البيانـات أن عـدد القـرارات الخاصـة بالاسـتعمار فـاق كثيـرًا عـدد القـرارات الخاصـة بالتنمية الاقتصاديـة. وحتـى داخـل كل فئـة، شـهدت صراعـات وقضايـا معينـة تركيـزًا ونقاشًـا يفـوق غيرهـا مـن القضايـا، مثـل نظـام الفصـل العنصـري فـي جنـوب أفريقيـا.

## الجزء الرابع- تجسيد البيانات والوجوه البشرية

مـع وجـود 6112 قـرارا وقرابـة 200 دولـة، كنـا بحاجـة إلـى طريقـة نختزل بهـا 1/2 مليـون سـجل بيانـات بطريقـة يسـهل فهمهـا واستكشـافها مـن قبـل القـراء.

**وجـب علينـا تصميـم مجسـد بيانـي يمكنـه تصويـر المعلومـات التاليـة:**

بعد عدة تصاميم، استقر رأينا على خريطة حرارية مرمزة بالألوان.

يجب ألا تقتصر "تقارير البيانات" على الخرائط والرسوم البيانية. ولخلق تواصل مع القراء وزيادة تفاعلهم، ساعدنا محررو الصور شوكت شافي وسورين فوركوي في اختيار مجموعة من الصور الأيقونية التي تمثل كل عقد.

كما صممنا اختبارًا عن أشهر الخطابات لنختبر معرفة الجمهور بقادة الدول الحاليين والسابقين، ونثير اهتمامهم أكثر بتاريخ الجمعية العام للأمم المتحدة.

في نهاية التقرير طرحنا سؤالا مفتوحا على الجمهور:
**"ما أهم قضية تواجه العالم اليوم باعتقادك؟"**

## الجزء الخامس- الاعتبارات الفنية والتقنية

نؤمن إيمانا راسخا بأن التكنولوجيا يجب ألا تمثل عائقًا أمام قراءة التقرير، وهذه ليست مهمة سهلة حين يتعلق الأمر بتصميم مجسدات بيانية لشاشات الهواتف المحمولة. قواعد التطوير الأساسية التي انتهجناها في عملنا:

**1- إذا لم تكن مناسبة للعرض على الهواتف المحمولة، فهي غير مناسبة!**
هذا مبدأ جميل، لكن تطبيقه ليس سهلا، فهناك الكثير من مجسدات البيانات التي تعمل بكفاءة عالية على أجهزة الحاسوب، لكنها لا تعمل على الهواتف المحمولة. اختيار إطار العمل التكنولوجي مهم جدًا في هذا الصدد. وجدنا أن استخدام أداتيْ "رياكت" (React) و"بوتستراب" (Bootstrap) سرّع كثيرًا عملية التطوير والاختبار. بالإضافة إلى أن أداة "رياكت" بها الكثير من العناصر القابلة لإعادة الاستخدام، وهو ما أفادنا كثيرًا في عملنا.

**2- سرعة الأداء عامل حاسم**
لا أحد يود الانتظار طويلا حتى تفتح صفة التقرير، فمجسدات البيانات التفاعلية تحديدًا تستهلك الكثير من إمكانيات الحوسبة في أجهزة المستخدمين. اعتمدت طريقتنا في حل هذه المشكلة على مبدأ "التحميل الكسول"، ويقضي بعدم تحميل المجسدات البيانية إلا حين يصل إليها المستخدم، وطبقنا هذا المبدأ باستخدام نقاط التوقف (waypoints) في أداة "رياكت".

العقبة الأساسية التي واجهتنا في مسألة الأداء هي كيفية عرض قرابة 30 ألف صندوق اختيار تمثل التاريخ التصويتي لكل دول خلال ثمانية عقود. وللتغلب على هذه المعضلة لجأنا إلى "نيفو روكس" (Nivo. rocks) وهو تطبيق "رياكت" لمكتبات "دي3.جي.أس" (D3. js). وباستخدام تقنية "كانفاس رنديرينغ" (canvas rendering) بدلا من "أس.في.جي" (SVG)، تمكنا من استخدام ميزة تسريع معالج الرسوميات لتحسين الأداء بشكل كبير.

**3- لا تخفِ أفضل المعلومات لديك**
أخيرًا، كان لدينا الكثير من المعلومات التي أردنا تسليط الضوء عليها في كل صورة أو رسم بياني. كان التحدي المتمثل أمامنا هو عرض أهم المعلومات مع الحفاظ على قدرة المستخدم على استكشاف المعلومات المتعلقة بكل دولة على حدة في المجسد البياني.

جربنا طرقًا عدة منها "رياكت جويرايد" (React Joyride)، ونصوص "أس.في.جي" المرسومة، وجربنا إضافة علامات على جانب الرسم. كانت لكل طريقة من هذه الطرق عيوبها في الاستخدام، لذا قررنا في النهاية استخدام زر تبديل بين نمط المعلومات الأساسية ونمط الاستكشاف. ولتطبيق خاصية الاستكشاف في الهواتف المحمولة، منحنا المستخدمين القدرة على الضغط على صناديق اختيار صغيرة جدًا لمعرفة المزيد من المعلومات عن بلدانهم.

ستسعدنا معرفة حلول أكثر أناقة لهذه المشكلة.

**التحليل باستخدام لغة "آر"**
كل عمليات التحليل والمعالجة المسبقة تمت باستخدام لغة "آر" (R)، وصدرت باستخدام بروتوكول "جي.سون" (JSON). وسننشر قريبًا كتيبا مرفقا به كل النصوص البرمجية الخاصة بالتقرير.

## الجزء السادس- التعليقات والتغذية الراجعة

ومع ختام أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2019، نحن مهتمون أيضا بمتابعة أهم المواضيع التي شغلت اهتمام العالم.

تسعدنا معرفة آرائكم بشأن هذا المشروع. إذا أردت قراءة نسخة مكثفة من التقرير، اطلع على قصة إنستغرام التي أعدتها نادين شايف وكونستانتينيوس أنوتوبولوس، وعلى تغريدات تويتر التي أعدها جهاد قناوي ونور الطارق وآدم علي، وكذلك تغطيتنا للتقرير على فيسبوك التي أعدتها آية المالك وعائشة علي أوغلو.

سعى تقرير مختبرات الجزيرة إلى تحديد أكثر القضايا التي شغلت العالم في كل عام منذ بداية التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1946. (تصوير: إدواردو مونوز – رويترز)

# لبنان.. الحرية ملاذ غير آمن

جاد شحرور

في نظرة سريعة على المشهد الإعلامي في لبنان، تستنتج أنه ليس هناك «إعلام معارض» بالشكل التقليدي للإعلام المعارض الذي يتخذ صف العامة في وجه السلطة، فأغلب وسائل الإعلام المسموعة والمكتوبة والمرئية مملوكة للعائلات السياسية والاقتصادية في البلاد.

شهد لبنان خلال السنوات الماضية تحوّلا كبيرا في مشهده الصحفي، فبعد أن كان البلد العربي الأعلى سقفا في حرية الصحافة، بدأ هذا السقف ينخفض تدريجيا بسبب التضييق المستمر من قبل السلطات على الإعلام والصحفيين. أن يُسجَّل في لبنان ما لا يقل عن 260 انتهاكا إعلاميا وثقافيا منذ 31 أكتوبر/ تشرين الأول 2016 لغاية اليوم (1)، إشارة يجب الوقوف عندها بتمّعن. والمقلق هنا أن يصبح خبر اعتقال صحفي خبرا متكررا، في بلد يطرح نفسه كبلد ديمقراطي مميز عن بقية الدول العربية.

رصدت مؤسسة "سمير قصير" خلال عامين، صدور أربعة أحكام سجن بحق الصحفيين حنين غدار، وفداء عيتاني، وآدم شمس الدين، وميشال قنبور. وعلى الرغم من أن الأحكام لم تنجح في استكمال مسارها القانوني لأسباب مختلفة، فإن فكرة إصدار تلك الأحكام بحق الصحفيين بحد ذاتها كفيلة بدق ناقوس الخطر. كما تراجع لبنان على الأقل ثلاث مرتبات في مؤشر الحرية الصادر عن تقرير (2) منظمة "مراسلون بلا حدود" الأخير، فبعدما احتل لبنان المرتبة 180/98، ها هو اليوم في المرتبة 180/101.

في نظرة سريعة على المشهد الإعلامي بلبنان، تستنتج أنه ليس هناك "إعلام معارض" بالشكل التقليدي للإعلام المعارض الذي يتخذ صف العامة في وجه السلطة، فأغلب وسائل الإعلام المسموعة والمكتوبة والمرئية مملوكة للعائلات السياسية والاقتصادية في البلاد، كما أن أغلب الأحزاب السياسية خلقت منظومتها الإعلامية، وبالتالي فإن التمويل السياسي هو الحاكم الأول والأخير للخط التحريري لكل مؤسسة إعلامية في لبنان، والمال السياسي هو مدير تحرير غرف الأخبار فيها. فمثلا، يتقاسم أسهم صحيفة "النهار" الوزير السابق مروان حمادة ورئيس الحكومة الحالي سعد الحريري، وطبعاً النائبة السابقة نايلة تويني. أما قناة "أن.بي.أن" (NBN) فتعود ملكيتها لمقربين من رئيس مجلس النواب الحالي نبيه بري ومسؤولين من حركة أمل، في حين أن جريدة "البناء" تتبع الحزب القومي السوري الاجتماعي، وقناة "المنار" لحزبَ الله، وقناة "أم.تي.في" (MTV) لرجل الأعمال والسياسي غابريال المر، و"إذاعة لبنان الحر"

رصدت مؤسسة «سمير قصير» خلال عامين، صدور أربعة أحكام سجن بحق صحفيين لبنانيين. (تصوير: محمد أزاكير – رويترز)

للقوات اللبنانية، وإذاعة "صوت الشعب" للحزب الشيوعي. أما صحيفة "الديلي ستار" فتعود ملكيتها لسعد الحريري مباشرة، بينما تتوزع أسهم صحيفة "لوريون لوجور" بين الوزير ميشال فرعون والوزير السابق ميشال اده. كما أن قناة "أل. بي.سي" (LBC) تعود أغلب أسهمها لبيار الضاهر وعائلة النائب السابق عصام فارس. الأمثلة كثيرة ويمكن تصفحها على الخريطة التفاعلية التي أنتجتها مؤسسة "سمير قصير" ومنظمة "مراسلون بلا حدود" العام الماضي تحت عنوان "من يملك الإعلام اللبناني؟" (3).

غالباً ما تحمل هذه الوسائل الإعلامية أخبار الطوائف والعائلات السياسية التي تمثلها، أما الخبر الموضوعي الذي يراعي معايير المهنية الصحفية فهو رفاهية يمكن اعتبارها غير متوفرة في لبنان. يكفيك مثلاً الاطلاع على بعض الجمل المستخدمة في بعض وسائل الإعلام، لتلاحظ ارتباطها بالطوائف. وكمثال على هذه المفردات أو المصطلحات، يبرز لدينا مصطلح "الثنائي الشيعي" الذي يستخدم في الإعلام للدلالة على تحالف حزب الله وحركة أمل! غير أن التمويل ليس وحده من يحكم المؤسسات الإعلامية في سعيها نحو الاستقلالية، وإنما افتقادها للمحتوى الغني.

وبحسب مركز "سكايز" للدفاع عن الحريات الإعلامية والثقافية، شهد لبنان ما لا يقل عن 80 انتهاكا إعلاميا وثقافيا في العام الواحد. وتتنوع تلك الانتهاكات بين اعتقال وحجز ناشطين وصحفيين وفنانين استنادا إلى محتوى نشروه أو أنتجوه، بالإضافة إلى منع أفلام ومسرحيات، وفي أغلب الأحيان تدخل إخراجي من خلال حذف مشاهد أو تعديل كلمات.

كما لم يقتصر موضوع الاستدعاءات للصحفيين على الشكل الروتيني للحجز، فكانت هناك تجاوزات قانونية أهمها

لا يوجد في لبنان إعلام معارض بالشكل التقليدي، فأغلب وسائل الإعلام المسموعة والمكتوبة والمرئية مملوكة للعائلات السياسية والاقتصادية في البلاد. الصورة من داخل غرفة أخبار إحدى القنوات اللبنانية (تصوير: صلاح ملكاوي - غيتي)

إجبار الصحفي (4) أو الناشط أو الفنان المحتجز على تسليم بيانات حساباته على مواقع التواصل الاجتماعي، وهو ما يرد في قانون العقوبات اللبناني (5)، وبالتالي فإن مثل هذه الإجراءات تقع أيضا في خانة الانتهاكات بحق الصحفيين، إضافة إلى ما يمارس من إجبار للمحتجز على توقيع (6) تعهد بعدم التعرض للجهة التي انتقدها! وهو ما لم يرد كذلك في القانون.

أضف إلى ذلك طبيعة الأحكام القانونية ضد الصحفيين، إذ إن محكمة المطبوعات محكمة جزائية، بينما يجب أن تكون المحاكم التي تنظر في قضايا الصحافة محكمة مدنية، فالصحفي ليس مجرمًا وإن ارتكب خطأ مهنيًا.

في فبراير/شباط 2017، أصدر وزير العدل آنذاك سليم جريصاتي المحسوب على رئيس الجمهورية الحالي ميشال عون، قرارًا -بالاتفاق مع رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة- يقضي بعدم التعرض لأي كان على مواقع التواصل الاجتماعي، منعًا للاعتقال الاستنسابي، إلا أنه من الواضح أن القرار كان شكليًا.

من القصص المثيرة التي أثارت ضجة في لبنان، اضطرار الصحفي اللبناني فداء عيتاني لمغادرة البلاد بسبب التهديد الذي تعرض له من الأحزاب، وأحكام السجن ضده، فقط لأنه كشف أكثر من سياسي فاسد في الدولة.

مشهد آخر لا يحتمل في لبنان، وهو طريقة تطبيق قانون الاستدعاء، وذلك يرجع إلى كون بعض الأجهزة الأمنية محسوبة على أحزاب معينة، وبالتالي يسهل اعتقال الصحفي الذي تعرض لحزب معين من خلال الجهاز الأمني التابع للأخير.

يبدو أن المرحلة الحالية التي يعيشها لبنان خاضعة لمبدأ التماهي مع السلطة، على قاعدة "إن لم تشبهنا، التحقيق الأمني بانتظارك". لن تكون معادلة الاستقرار مقابل الحرية، معادلة مطروحة للنقاش حاليا. فالاستقرار الأمني لا يمكن أن يكون بدون ديمقراطية وحرية يتمتع بها جميع الفرقاء في لبنان.

شهد لبنان ما لا يقل عن 80 انتهاكا إعلاميا وثقافيا في العام الواحد. تنوعت تلك الانتهاكات بين اعتقال وحجز ناشطين وصحفيين وفنانين استنادا إلى محتوى نشروه أو أنتجوه. (تصوير: علي حشيشو - رويترز).

## المراجع:


(1) http://www.skeyesmedia.org/ar/Home
(2) https://rsf.org/ar/ltsnyf-llmy-lsn-2019-al-lkhwf-tml-bqs-tqth
(3) http://lebanon.mom-rsf.org/ar/
(4) https://bit.ly/2MsDFsT
(5) https://bit.ly/2n6bHux
(6) https://bit.ly/2nPGUSQ

# العربية في الإعلام.. هل سقط الصحفيون في فخ «الأعرابي»؟

أيوب الريمي

هل يعد لجوء صحفيين عرب إلى المجاز اللغوي؛ محاولة للهروب من فقر بضاعة الصحفي للوقائع والحقائق؟ أم أن ذلك ينطلق من خوفهم على ضياع العربية في بحر من اللهجات المختلفة؟

تعيش المنصات الإعلامية العربية تحديا في القوالب التي تعتمدها لإنتاج العربية، فاللغة هي المادة الخام التي تشكلها يد صانع المحتوى (الصحفي) حسب مستوى إدراكه وإلمامه بقواعد اللغة. (تصوير: شكري حسين - رويترز).

"لا توجد لغات ميتة، بل عقول في غيبوبة تامة".. هذه العبارة للروائي الإسباني كارلوس زافون في رائعته "ظل الريح"، توضح بتكثيف شديد الشرط الموضوعي لحياة أي لغة، ألا وهو مستوى وعي أهلها، وما يقومون به من جهد فكري للحفاظ عليها وتطويرها.

ولعل أهل الصحافة والإعلام في العالم العربي، معنيون أكثر من غيرهم بوضع اللغة العربية التي تواجه اليوم تحديات كبيرة، نتيجة الارتباك في التعامل مع إشكالية الهوية في العديد من الدول العربية، وارتفاع نسبة الأمية، وتراجع استخدام الفصحى في العديد من مجالات التداول، والاستعاضة عنها إما باللهجات أو باللغات الأجنبية (الفرنسية في شمال أفريقيا، والإنجليزية في منطقة بلاد الشام ودول الخليج).

ووصل حرج المرحلة إلى حد اختيار بعض وسائل الإعلام المحلية التخلي عن العربية واعتماد اللهجات المحلية في شبكاتها البرامجية والإخبارية، بدعوى اعتمادها "قانون القرب"، وبكون المشاهد أو القارئ ما عاد يستوعب المحتوى العربي، وهو مبرر يمكن الرد عليه بكون الصفحات الإخبارية الأكثر متابعة هي ذات المحتوى العربي. ومع الاحترام لكل الاختيارات التحريرية، فإن ذلك ساهم -عن قصد أو غير قصد- في زيادة الغبش حول المجهودات الرامية إلى تطوير اللغة العربية، بل ربما أغرقها في الركاكة من خلال المزج بين العربية كلغة وبين اللهجة، مما يحدث ارتباكا حتى لدى المتلقي.

لهذا نحن في أمس الحاجة لما طالب به المفكر العربي محمد عابد الجابري قبل أكثر من عقدين من الزمان، وهو "تعليم أولادنا وتعليم الأجانب العربية، بل أيضا نحتاج لتعريب حياتنا اليوميّة العامة، وذلك بالارتفاع بالعاميات العربيّة إلى العربيّة الواحدة العالمة، الشيء الذي سيعزِّز وحدتَنا الثقافيّة: المقوم التاريخي الدائم للأمة العربيّة".

في المقابل، تعيش المنصات الإعلامية العربية -خصوصا ذات الانتشار الدولي- تحديا حقيقيا في القوالب التي تعتمدها لإنتاج العربية، فاللغة هي المادة الخام التي تشكلها يد صانع المحتوى (الصحفي) حسب مستوى إدراكه وإلمامه بقواعد اللغة، وسعة اطلاعه وقدرته على تطويع المفردات وتقديمها بشكل سلس للقارئ، والهامش الممنوح له تحريريا داخل المؤسسة التي يتبع لها. وانطلاقا من كل هذه المحددات، يتم إنتاج محتوى عربي للمتلقي الذي يبقى الحَكم للاختيار بين الجيد المسكوك بعناية، وبين المكرور الركيك. وفي زمن "الثقافة السائلة" كما يصفها المفكر البولندي زيغمونت باومان، ويقصد بها تمييع كل ما له علاقة بالمسألة الثقافية، وإنتاج المادة المعرفية على طريقة الوجبات السريعة: نعيش أزمة تنميط كل الأشكال الإبداعية بما فيها العمل الصحفي.

هذا التنميط أنتج لنا لغة صحفية عوَضَ أن تتطور باتت تجد ضالتها في قوالب لغوية يمكن وصفها بالعتيقة، وهي بذاتها تحتاج إلى تجديد إن نحن أردنا الحفاظ على لغتنا حية، ونخرجها من التحنيط الذي دخلت فيه. فالأكيد أن القارئ أصابته حالة ضجر وسأم من قراءة عناوين من قبيل "بين المطرقة والسندان"، و"طبول الحرب تقرع"، فهذه العبارات وغيرها التي سنأتي على ذكرها لاحقا -على قِدمها- تُضمر نوعا من "العنف" حتى ضد اللغة العربية، حيث يترسخ في ذهن المتلقي أنها لغة جامدة، وأنها لغة عنيفة تنهل من قاموس الحروب والمبارزة والتراث القديم، وبهذا يتشكل وعيٌ مشوه لدى الجمهور حول لغته.

وبما أن اللغة -حسب عالم اللسانيات نعوم تشومسكي- تدخل بطريقة جوهرية في الفكر والفعل والعلاقات الاجتماعية، فكلما أنتج الصحفيون لغة غير حية ولا تراعي تطورات العصر، أسهموا في إدخال العقل العربي في حالة من الجمود، وهنا تكمن خطورة العمل الصحفي، فالاشتغال باللغة اشتغالٌ بوعي الناس.

## لغة "الأعرابي" وخطر تحنيط اللغة

لا يمكن الحديث عن العلاقة بين الفرد العربي واللغة ودورها في تشكيل وعيه، بل والتعبير عن كينونته، دون المرور على المشروع الفكري الضخم للفيلسوف محمد عابد الجابري الذي أصّل لهذه الإشكالية في مشروعه "نقد العقل العربي". وهنا تجدر الإشارة إلى أن اختيار التركيز على أفكار الجابري ورؤيته لتطوير اللغة، مرده إلى الاهتمام البالغ الذي حظيت به أطروحته، وعمق طرحها، علما بأنها أثارت ردودا تُناقض ما توصل إليه الجابري في تشكيل اللغة للعقل العربي، ومن ذلك ما كتبه الفيلسوف المغربي طه عبد الرحمن والمفكر السوري جورج طرابيشي، ولكن ما يهمنا هنا في هذه المقالة، هو تلك الخطاطة التي رسمها الجابري لتأسيس اللغة العربية.

إن العلاقة التي تجمع بين العربي ولغته علاقة معقدة، وربما الأكثر استشكالا في العالم، لدخول عنصر التقديس في العلاقة بين الطرفين. ويرى الجابري أن "العربي يحب لغته إلى درجة التقديس، وهو يعتبر السلطة التي لها عليه تعبيرا ليس فقط عن قوتها، بل عن قوته هو أيضا، ذلك لأن العربي هو الوحيد الذي يستطيع الاستجابة لهذه اللغة والارتفاع إلى مستوى التعبير البياني الرفيع الذي تتميز به".

وإضافة إلى هذا التقديس للغة العربية باعتبارها لغة الدين والقرآن، فقد زاد من حجم التعلق باللغة تلك الظروف التي مرت بها عملية التدوين، أو ما يسميه الجابري بالأعرابي صانع العالم العربي، ويقصد بذلك أن صورة العصر الجاهلي وصدر الإسلام والعصر الأموي، تم رسمها بريشة عصر التدوين الذي انطلق في القرن الثاني الهجري، ليخلص إلى أن بنية العقل العربي ارتبطت بوثاق شديد مع العصر الجاهلي لا كما عاشته عرب ما قبل البعثة، بل "كما عاشه في وعيهم عربُ ما بعد ترتيبه وتنظيمه في عصر التدوين".

وينتقد الجابري المنهجية التي اعتمدها الخليل بن أحمد الفراهيدي في التقعيد للغة العربية، رغم اعترافه له بالدقة ومساعدته في حفظ اللغة من التحريف، ويرى أن هذه المنهجية ساهمت في تحنيط اللغة لأنها "ضيقت فيها القدرة على مسايرة التطور والتجدد"، ذلك أن المنهج المتبع حينها كان الاعتماد على أهل البادية "الأعراب" لأنهم لم يختلطوا مع الأعاجم، فباتوا المراجع في اللغة، وتقلدوا دور الرقيب اللغوي. واستغل هؤلاء هذه الوضعية كرواة حصريين للعربية، بأن باتوا يبحثون عن النادر في اللغة (وحشي اللفظ) لإظهار بلاغتهم وجدارتهم. وهكذا شكل الأعرابي اللغة ومن خلالها الوعي العربي، لدرجة أن الجاحظ كان يقول إن "من تمام آلة الشِّعر أنْ يكون الشاعر أعرابيّا".

ومع ذلك فهناك من يبرر الاعتماد على الأعرابي باتساع رقعة الدولة الإسلامية، ودخول اللحن في لغة العرب في الحواضر الذين اختلطوا بالأعاجم، فكان من الضروري العودة إلى المعين الصافي وهو البادية. لذا، لا بد من استحضار كل هذه الظروف عند تقييم اللغة المتداولة حاليا.

## عصر تدوين جديد

يمكن القول إن بعض الصحفيين أصابهم ما أصاب أهل التدوين الأول؛ من خوف على ضياع العربية في بحر من اللهجات المختلفة، فما كان منهم إلا أن اختاروا العودة إلى اللغة التراثية، والاستعارات من النصوص الدينية، والمقولات العربية المأثورة، في كتابة تقاريرهم وقصصهم الصحفية. وإذا كان هذا الخيار قد يظهر جمال أسلوب البعض وتمكنه من ناصية العربية، ويحقق الإبهار لدى المتلقي، فإنه أحيانا يصبح تكلفا وحشوا يضر بالمعنى، وأحيانا ينتج اللامعنى.

ولأن الصحفي من أكثر المشتغلين باللغة، باعتباره مساهما في تشكيل الوعي، فإن الحل أمامه لا يكون بالعودة إلى لغة الشعر الجاهلي وصدر الإسلام وإعادة إنتاجها في قالب صحفي، لإن الإعلامي حينها لن يسهم أبدا في تطوير اللغة ولا في الحفاظ على حياتها ما دام ينهل من التراث. ونحن هنا

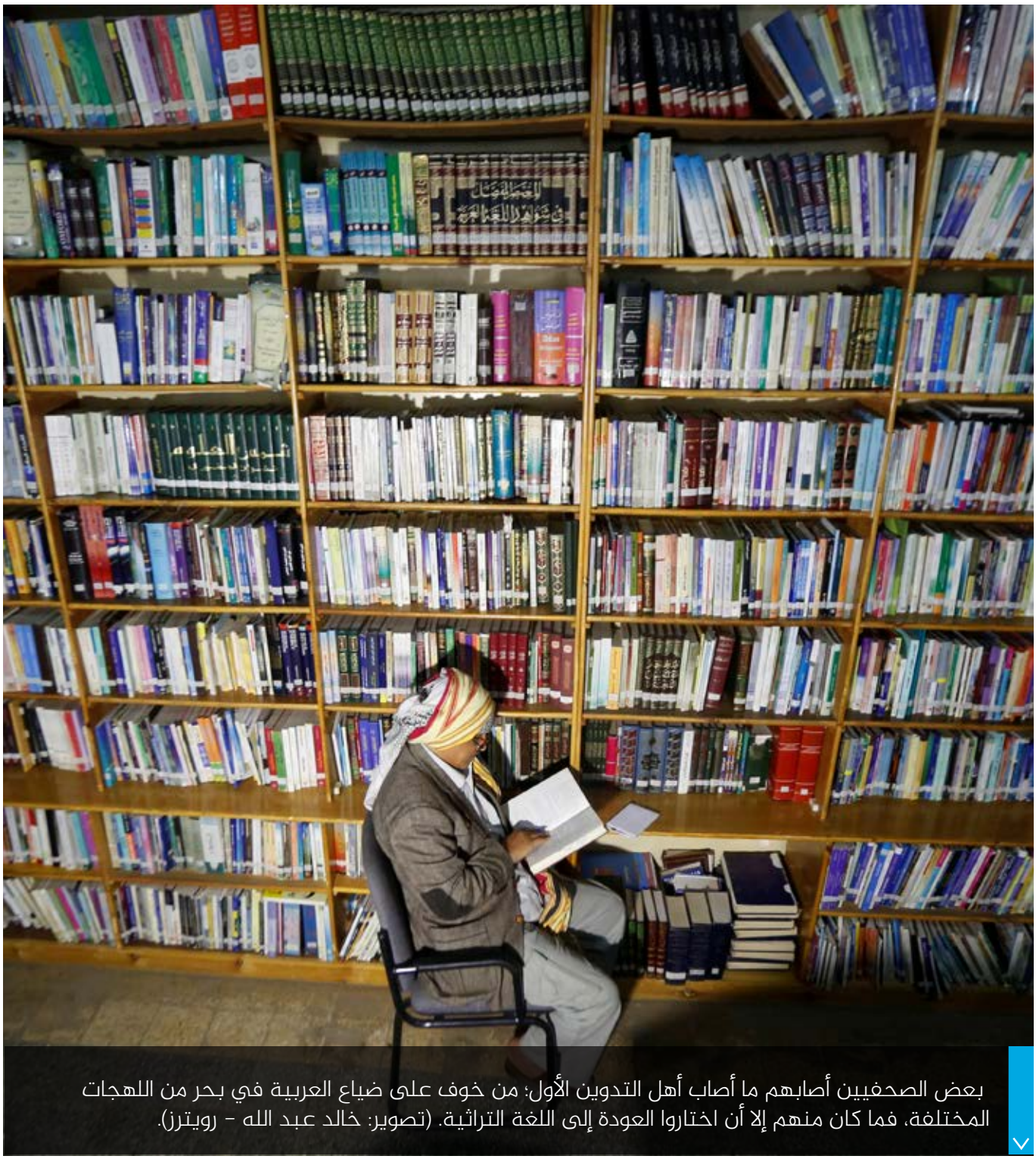

بعض الصحفيين أصابهم ما أصاب أهل التدوين الأول؛ من خوف على ضياع العربية في بحر من اللهجات المختلفة، فما كان منهم إلا أن اختاروا العودة إلى اللغة التراثية. (تصوير: خالد عبد الله – رويترز).

لا ندعو إلى اعتماد الأسلوب الجاف التقريري الجامد، بل على العكس، يتعين على الإعلامي -باعتباره صاحب فكر- أن يبتدع صياغات جديدة مثيرة ومحفزة للذهن وجذابة. أما تكرار عبارات من قبيل "معركة عض الأصابع، والمنطقة المشتعلة، وعند فلان الخبر اليقين، وأم المعارك، والغضب الساطع آت..."، وهي كلها عبارات مشحونة بالعاطفة وباتت مكرورة، إنما يعكس عجزا جماعيا من أهل الصحافة في إنتاج لغة عربية تحافظ على أصالة الشكل والجدة في المحتوى.

وهنا يحضرني عنوان صدر مؤخرا في مجلة "إيكونوميست" البريطانية، تحدث عن الاحتجاجات الأخيرة في مصر والمقاول محمد علي. يقول العنوان "Sisi's pain in Spain"، أي الألم الذي سببه الممثل المصري المقيم في إسبانيا للسيسي.

اللجوء في الكثير من الأحيان إلى المجاز اللغوي هو محاولة للهروب من فقر بضاعة الصحفي للوقائع والحقائق التي هي أس العمل الإعلامي. (تصوير: رويترز).

وهكذا بأربع كلمات، تَحقق المعنى، وكان له إيقاع غنائي جميل، ولم يسفر عن كل مضمون المقال، جذبا للقارئ. وهكذا يجب أن يكون الأمر عليه حتى بالنسبة للعربية التي تمنح من الاحتمالات والاختيارات الشيء الكثير.

ولست هنا في مقام تقديم الدروس، وإنما أتقاسم هذا الهم مع المهتمين بالبحث العلمي في المجال الإعلامي، وأساهم في التوعية بخطر إعادة تحنيط اللغة العربية من جديد في قوالب عتيقة تحتاج للتجديد، ذلك أن وسائل الإعلام بالنسبة لعالم الاجتماع بيير بورديو تمارس نوعا من "العنف الرمزي" على المتلقي، وخصوصا التلفزيون.

ويشبه بورديو الصحفيين بالنظارات، وعبرها يرون أشياء ويغفلون عن أخرى، أي أنهم يقومون بعملية اختيار وتركيب للواقع قبل تقديمه للمشاهد. ويحدث هذا الأمر حتى في اختيار اللغة المعتمدة والمصطلحات المستعملة، فلكل كلمة وقع في ذهن المتلقي، وإن شحناه بلغة عاطفية تمتح من قاموس تراثي كان له في الماضي سياقه المعتبر، واستدعاء حقل دلالي عن الحروب والتعصب القبلي، والاستعارات التي تكون في بعض الأحيان في غير محلها، فإننا نعيد تكوين عقل عربي مشدود بخيوط حديدية نحو عصر "الأعرابي". ولأن الزمن لا يرحم فإننا بذلك نحكم على اللغة بالموت البطيء لصالح اللهجات المحلية أو اللغات الأجنبية، ونحوّل اللغة إلى فلكلور، عوض أن تكون وقود وعي عربي متجدد.

إن اللجوء في الكثير من الأحيان إلى المجاز اللغوي هو محاولة للهروب من فقر بضاعة الصحفي للوقائع والحقائق التي هي أس العمل الإعلامي، فالإعلام الغربي لم يعد يستعمل لغة شكسبير أو موليير، ويمكن القول إنه المتفوق عالميا وصاحب الكعب العالي في المهنية (دون تعميم). ومع ذلك، فيمكن إيجاد العذر لمن يعلن تمسكه الشديد باللغة التراثية والمغرقة في البلاغة، أمام موجة الركاكة والإسفاف التي أصابت المحتوى العربي بشكل مخيف. لكن على هؤلاء الانتباه إلى عدم السقوط في "كثرة اللغة تقتل اللغة"، أي أن المبالغة في استعراض العضلات لغويا في العمل الصحفي، قد تؤدي إلى ضياع المعلومة التي هي الأصل.

ويبقى نقاش اللغة الإعلامية ورشة مفتوحة تحتاج إلى مزيد من التعمق والتأمل للخروج من مأزق معادلة "إما التحنيط أو الاندثار"، وإنتاج لغة عالية قادرة على استيعاب تغيرات العصر، ومواكِبة لمتطلبات الزمن الإعلامي الراهن.

# اللاجئون السوريون يتعلمون الصحافة ليحكوا قصصهم

(تُرجم هذا المقال بالتعاون مع نيمان ريبورتس-جامعة هارفارد)
ماغي كويك



بدأتُ متابعة الأزمة السورية عن كثب في خريف العام 2015 عندما كنت أدرس في باريس. فجأة أثارت التقارير الإخبارية عن اللاجئين الذين أجبروا على النوم على أرضيات محطات القطار عاطفتي، لأنني كنت أسير على نفس هذه الأرضيات.

لكن، ومع اهتمامي بالقضية بدا لي أنه ليس في وسع الصحافة العالمية سوى تغطية جزء من القصة. وبسبب خطورة الأوضاع على الأرض بالنسبة للصحفيين الغربيين، لم تكن هناك تقارير محلية كافية باللغة الإنجليزية، والقصص الإنسانية للشعب السوري توارت في ظلال الأخبار الواردة من جبهات القتال، أو الجدل الثائر في المجتمعات المضيفة للاجئين السوريين.

في فصلي الدراسي الأخير بجامعة "نورث إيسترن"، أعددتُ فصلا عن صحافة المواطن على الإنترنت لمنظمة "طائرات الورق" (Paper Airplanes) غير الربحية التي تمنح عشرة شباب بالغين ممن تأثروا بالعنف في سوريا، الأدوات اللازمة لإخبار العالم بقصصهم الفردية ووجهات نظرهم.

تأسست هذه المنظمة على يد طالب جامعي في الولايات المتحدة عام 2014 بهدف تقديم دروس مجانية في اللغة الإنجليزية على الإنترنت للاجئين السوريين الذين تأثروا بالصراع، وتوسعت سريعا لتقدم لهؤلاء اللاجئين برامج في لغات ومهارات أخرى، من بينها الصحافة. درّست الفصل الأول في خريف 2017 مع مدرسين

طالبات سوريات يقمن بتعبئة طلب للتقديم لمنح الاتحاد الأوروبي الدراسية في جامعة الزرقاء في الأردن. (تصوير: سام ماكنيل – أسوشيتد برس AP).



آخرين هما حسين أقوش ولينـدزي رانـد. وأثناء عملنا مع طلابنا، نما لدينا تقدير أكبر لأهمية صحافة المواطن.

اجتمع الفصل مرتين أسبوعيا عبر تطبيق "هانغوتس" (Hangouts) لمدة 12 أسبوعا.

وكان لدينا عشرة طلاب نصفهم من النساء، كلهم سوريون، لكنهم يعيشون في أماكن مختلفة من العالم؛ في فرنسا وسوريا والأردن وماليزيا والمملكة العربية السعودية.

جلب هذا الاختلاف تنوعًا كبيرًا في الأفكار، لكنه عنى أيضا أن الطلاب يواجهون مشاكل وتحديات مختلفة أثناء عملهم الصحفي. وخشي بعض الطلاب من أن أحدًا لن يقبل الحديث معهم إن عرّفوا عن أنفسهم باعتبارهم صحفيين. إحدى المشاركات ساورها القلق من الحديث مع الغرباء في مكان عام، حيث تخضع النساء في المكان الذي تقيم فيه لوصاية الذكور. هذا بالإضافة إلى أن الإنجليزية لم تكن اللغة الأساسية لجميع طلابنا، ولم يكن هناك ما يضمن أن مصادرهم يجيدون الحديث بالإنجليزية.

وبدلا من إجبار الطلاب على اتباع قواعد مستحيلة، عدّلنا متطلبات المقال لتناسب قدرات الطلاب. كان هدف الدورة مساعدة الطلاب، وهذا ما فعلناه. ولم تكن هناك مشكلة إن لم يجد طلابنا لموادهم أكثر من ثلاثة مصادر في كل قصة. أردنا منهم كذلك أن يجربوا إعداد أنواع مختلفة من التقارير، لكن إن لم

يجدوا حدثا ليغطوه فلن يكون ذلك مشكلة. الأهم من ذلك أننا خصصنا لكل طالب مشرفًا خاصًا لنضمن شعورهم بالدعم الكامل. ساعد المشرفون الطلاب في إعداد أسئلة المقابلات واستخدام العناصر الأساسية للأسلوب الصحفي وتنظيم تقاريرهم.

لم تكن الدورة لتنجح دون إسهام حسين الذي درس هو نفسه اللغة الإنجليزية مع منظمة "طائرات الورق"، ويعمل الآن صحفيا في تركيا. كان فهمه الشخصي لما مر به طلابنا ومعرفته بالمشاكل التي يواجهها الصحفيون في الشرق الأوسط؛ أساسية في هذه الدورة. خلال اجتماعاتنا، قدم رؤى نقدية وترجم للطلاب متى ما ورد لفظ أو مفهوم يصعب فهمه.

أذهلتنا القصص والتقارير التي أنتجها طلابنا.. لقد قطعوا شوطا كبيرا من بداية الدورة، حيث لم يكن يعرف أي منهم معنى كلمة مفتتح المادة الصحفية، ناهيك عن كتابتها. من بين القصص الصحفية التي أنتجوها، كانت هناك نبذة عن فنان سوري شاب، ونظرة على مشاكل توصيل المساعدات إلى المدنيين في المناطق التي توقف فيها القتال، وقصة مطوّلة عن نقص علاج السرطان في الغوطة الشرقية، الذي استطاع الطالب فراس عبد الله نشره في موقع "غلوبل فويسز" (Global Voices). بدا واضحًا أن طلابنا لم يكونوا يحتاجون سوى دفعة في الاتجاه الصحيح، ليكتبوا قصصا وتقارير متماسكة تساعد العالم الخارجي على فهم مواقفهم المتنوعة.

والأهم من ذلك أن الدورة كان لها تأثير طويل المدى، فقد أكسبت الطلاب ثقة مكنتهم من مواصلة العمل الصحفي حتى بعد انتهاء الدورة. اثنتان من المشاركات تكتبان الآن مقالات افتتاحية للصحفيين الغربيين الذين يُغطون قضايا اللاجئين، وعمِل فراس في توثيق العنف في الغوطة الشرقية وإجراء مقابلات أساسية لوسائل الإعلام الدولية.

ونعمل الآن مع شركائنا في شبكة "غلوبل ستودنت سكوير" (Global Student Square)، وهي شبكة صحفية شبابية للطلاب الدوليين أسستها الزميلة في مركز "نايت" للصحافة بياتريس معتمدي، لنشر تقارير الطلاب في وسائل الإعلام الشريكة.

هناك طلب كبير على مثل هذه المساقات، إذ تقدَّم قرابة 300 شخص لدورتنا في فترة زمنية لا تتجاوز 24 ساعة.

ملايين السوريين والمهجرين في العالم الذين دمرت الحروب حياتهم، يستحقون استكمال تعليمهم والصدح بأصواتهم. نأمل أننا حين نبدأ الدورة مع طلاب جدد خلال هذا الصيف، أن يُسلّط مزيد من الضوء على تقاريرهم وقصصهم حتى يعي الناس حول العالم قوة صحافة المواطن. كما نأمل الاستعانة بمزيد من الضيوف الخبراء، حتى يتمكن طلابنا من استغلال جميع الإمكانيات والخبرات الصحفية المتاحة أمامهم (لحسن حظنا تمكنّا من الاستعانة في دورة الخريف بالمراسلة عزمت خان، ومراسلة "سي.أن.أن" الدولية كلاريسا وورد، ومراسلة "فوكس نيوز" هولي مكّاي).

كتب أحد طلابنا في الاستبيان النهائي "بإمكان هذا المجال تغيير حياة الكثير من الناس إلى الأفضل أو الأسوأ، لهذا يجب الانخراط فيه بحرص شديد".

من الواضح أن الناس يعرفون أكثر من أي وقت مضى كيف يطرحون الأسئلة ويُجرون التحقيقات ويشاركون ما يحدث في مجتمعاتهم، وبإمكانهم تقديم رؤى فريدة وقصص مهمة لا يستطيع غيرهم من الأجانب الوصول إليها بسبب نقص الموارد والعلاقات (خصوصا في أوقات الأزمات). نحن نتطلع إلى مساعدة المزيد من المواطنين الصحفيين في الحصول على الأدوات اللازمة لنشر تقاريرهم وقصصهم، حتى يسمع العالم أصوات المجتمعات التي تتناولها أهم التقارير الإخبارية اليوم.

متدربات خلال تصوير إحدى التقارير بتقنية تصوير 360 درجة داخل مخيم الزعتري للاجئين السوريين في الأردن، ضمن مشروع تدريبي لمنصة الجزيرة كونتراست (الصورة من AJ Contrast).

PRÍMA PARK
Árpád Gyógyszertár